الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

أهمية الحيوانات الزراعية في الجزائر عوامل و إجراءات تطويرها

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
في العلوم الاقتصادية
فرع التسيير

إعداد الطالب:
بركان بن خيرة

تحت إشراف:
الدكتور خليد علي

لجنة المناقشة:

1. ....
2. ....
3. ....
4. ....

جوان 2003

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

- إلى والدي الكريمين رحمهما الله جلّت قدرته،
- إلى من علمني منذ الصغر،
- إلى ذلك الذي يسكن بجوار جبل الناقة،
- إلى الذي اختار تاشودا موطنا له

و كل أبنائهم

إلى زوجتي و أبنائي و عائلتي الكريمة.

كلمة شكـر

أتقدم بجزيل الشكر و بخالص تقديري إلى الأستاذ المحترم الدكتور خليـد علي الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل و شجعني كثيرا على مواصلة الدراسة و البحث و هوّن عليّ الصعاب.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة الجزائر و خصوصا الزملاء منهم.

و إلى كل أساتذة جامعة ابن خلدون بتيارت و خصوصا أساتذة كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية و أخص بالذكر عميد الكلية و رؤساء الأقسام و الأساتذة الكرام.

و أقدم شكري إلى كل من شجعني و ساعدني على إنجاز هذا البحث المتواضع.

ب. بركان

فـــــهرس المحتويات

فهـــرس المحتويات

أ

المقدمة

إن القطاع الزراعي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن،نظرا للعديد من الاعتبارات، ولعل أهمها هو أن قطاع الصناعة و رغم سيطرة الدولة عليه أو تكفلها به منذ بداية الاستقلال إلى فترة التسعينات أين اختارت الجزائر الدخول في اقتصاد السوق، لم يعط النتائج المرجوة منه بل إن الجزائر وصلـــت إلى وضعية الإفلاس التام في أغلب المؤسسات خصوصا الصناعية منها رغم إعطــاء الأولوية الكبيرة لها في كافة المراحل و عبر نتائج المخططات التنمــوية المختلفة مما خلق عجزا ماليا مستمرا. و كان قطاع المحروقات هو المـمـــول الرئيسي لهذه المخططات التنموية و رغم ما حققته من نتائج خصوصا في ميــدان الشغــل و التأهيــل و قيام مدن عــديدة و ما صاحب ذلك من مشاكل اجتماعية و اقتصادية بســبب الهــجرة الريفية الكبيرة التي حدثــت أثناء قيــام المؤسسات الصنـــاعية بجنب المدن، مما أدي إلى زيادة عدد الباحثين عن العمل و عدد المتمدرسين وعدد كبير من الأسر الباحثة عن السكن الشيء الذي أدى إلى بناء المرافق التعليمية و الصحيــة و الأمنيــة و مؤسسات المياه و الكهرباء والهواتف والطرق و الجسور و ما إلى ذلك، مما تطلب من الــدولة زيادة كبيرة في الإنفاق بالإضافة إلى توفيـــر الــمواد الغذائية العديدة لمواصلة الحياة لهؤلاء السكان.

إلا أن هذه الإستراتجية التنموية أدت إلى إدخال الجزائر في تبعية غذائية كبيرة، و بعبارة أخرى إن الاهتمام بقطاع الصناعة و إعطائه الأولوية بهدف تحقيق الرخاء و مـــحاولة خـــلق تنمية شاملة و متكاملة على أساس خدمة الصناعة للزراعة و ذلك بإمدادها بكافة الوسائل الإنتاجية اللازمة كالآلات و الأسمدة و ما إلى ذلك. غير أن ذلك لم يحدث بشكل كامل ومــفيــد نظرا لفشل قطاع الصناعة مثلما ذكرت سابقا، مما أثر سلبا على قطاع الزراعة في مجالات عـــديدة، فأصبح لزاما الاهتمام به في الوقت الراهن و إعطائه مركز الصدارة حتى يمكن أن يعيش الفرد الجزائري عيشة كريمة و من ثم المحافظة على استقلال و سيادة البلد.

إن معنى الاهتمام بالقطاع الزراعي هو تحقيق نمو فيه حتى يمكن تزويد السوق الوطنية بالسلع الغذائية و التي هي أساسا سلع نباتية و سلع حيوانية. و موضوعنا يهتم بأهمية الحيوانات الزراعية في الجزائر، عوامل و إجراءات تطويرها.

إن الحيوانات الزراعية تساهم مثلها مثل الثروة النباتية و كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بقسط هام في الدخل الوطني.

إن زيادة الطلب على المنتجات الحيوانية في الجزائر نظرا لاعتبارات عديدة أهمها زيادة الوعي الثقافي و المعرفي، فإن الجزائر تستورد كميات كبيرة من هذه المنتجات لتغطية هذا الطلب المتزايد من سنة إلى أخرى، و أيضا باعتبار أن الجزائر تنتمي إلى الدول النامية و من مجموعة الدول المصدرة للنفط مما أدى إلى زيادة نسبة النمو السكاني أكثر من زيادة نسبة نمو الإنتاج الزراعي و خاصة المنتجات الحيوانية.

إن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الحيوانية (أنواع اللحوم و الحليب و مشتقاته و إلى غير ذلك) مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، و أسعار أعلاف تغذية هذه الحيوانات بالطبع و هذا ما يؤدي إلى زيادة المشاكل الاقتصادية خاصة بالنسبة إلى فئة كبيرة من السكان في الوضع الراهن ذات الدخل المحدود. و نتيجة لذلك تدهور الوضع الاستهلاكي و الوضع الصحي بالنسبة لغالبية السكان، الشيء الذي يؤدي إلى

انعكاسات خطيرة تظهر من ضعف المردودية للقوة العاملة و حتى المعرفية لغالبية أبناء هذه الشريحة العظمى من السكان.

إن تلبية الطلب المتزايد أي تحقيق الأمن الغذائي من المنتجات الحيوانية، و حتى يتم القضاء على المشاكل الاقتصادية خاصة ما يتعلق منها بارتفاع الأسعار و زيادة الاستخدام أو بعبارة أخرى تقليص البطالة، يتطلب الاعتناء بهذه الثروة الوطنية من كافة الجوانب و باعتبار أن المرحلة التي نعيشها من هذا العالم اليوم تستدعي تطوير المعرفة و تطوير الاقتصاد الوطني حتى نصل إلى مستوى الدول المتقدمة التي غزت سلعها الاستهلاكية سوق الجزائر و منها المنتجات الحيوانية، بأنواع مختلفة الأشكال و الأحجام و الألوان آخذة في الاعتبار المنتجات المحلية من كافة الجوانب حتى لا تستطيع منافستها.

إن أهم ما تحتاجه الثروة الحيوانية في هذا البلد هو تقدير احتياجاتها الغذائية أي تقدير الأعلاف بصورة دقيقة و علمية و هذه أهم مسألة في الموضوع. بالإضافة إلى احتياجاتها الأخرى.

الشيء الذي يؤدي إلى استقرار العدد الموجود من الحيوانات الزراعية في هذا البلد، إن لم أقل زيادته، و أيضا زيادة الإنتاجية لمنتجاتها، خاصة اللحوم و مشتقات ألبانها. إن أهم ما يعيق تربية الحيوانات الزراعية في الجزائر هو عدم مواكبة التطور المعرفي الحاصل في الدول المتقدمة في هذا الميدان من جهة، و من جهة أخرى نجد أن أهم مشكل يواجه هذا النوع من الإنتاج في الجزائر هو مسألة تعرية الأراضي الرعوية من النباتات الطبيعية و التي تشكل الركيزة الأساسية في تغذية هذه الحيوانات، مما يؤدي للاعتماد على الأعلاف المركزة و التي أغلبها حبوب كالشعير و الشوفان و منتجات الطحين كالنخالة...إلخ.

غير أن الواقع الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري و منه القطاع الزراعي خصوصا ما يتعلق بإنتاج الحبوب فانه لا يكفي لسد حاجة المستهلك الجزائري مما يزيد من تحمل الدولة الجزائرية لتغطية هذا العجز وذلك بالاعتماد على الاستيراد و بصورة متزايدة.

و إذا أضفنا زيادة الأسعار الدولية بالنسبة إلى هذه السلع أي الحبوب و المنتجات الحيوانية، مما يشكل خطرا كبيرا على مستقبل هذا البلد، و يجعل استقلاله مرهونا من خلال الاعتماد على الدول المتقدمة والمنتجة في نفس الوقت لهذه السلع.

و من هذا المنظور و نتيجة لكثرة البحوث المقدمة و التي تناولت الإنتاج الزراعي خصوصا الإنتاج النباتي، و هذا له أسباب عديدة أهمها أن القطاع الصناعي للأسف الشديد لم يؤد لحد الآن ما خطط له أو ما أريد منه لتغطية الاحتياجات الوطنية من سلع استهلاكية أو وسائل إنتاج تستخدم في تنمية القطاعات الأخرى وبخاصة القطاع الزراعي، و أيضا توفير مناصب الشغل و الدخل لكثير من العاملين.

لهذا كله وجدت أن موضوع تربية الحيوانات الزراعية في الجزائر لم يحظ بالاهتمام الكافي رغم ما له من فوائد عديدة من استهلاك و استخدام و دخل إلى غير ذلك.

و منه كان لزاما علينا أن نطرح سؤالا أساسيا و ذلك بالإضافة إلى أهميته الاقتصادية، و هو ما مدى قدرة الجزائر على المحافظة على تربية الحيوانات الزراعية و زيادة إنتاجيتها؟، الشيء الذي يطرح أسئلة أخرى أهمها: هل للجزائر الوسائل الكافية لتوفير الإمكانيات اللازمة لتغذية هذه الثروة و هذا عامل مهم جدا.

بناءا على ما تقدم و حتى نستطيع الإجابة على الأسئلة السابقة و ما ينجر عنها، فقد قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة عامة و خمسة فصول و خاتمة، وقد تناولت الفصول ما يلي:

الفصل الأول: فصل تمهيدي بعنوان، الزراعة و التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات أبرزنا فيه أهمية التنمية الزراعية و تطور الإصلاحات الزراعية في الجزائر منذ الاستقلال يومنا هذا ثم تناولنا مساهمة القطاع الزراعي بصفة عامة في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني: خصصناه للإنتاج الحيواني الزراعي في الجزائر و أهميته. تطرقنا فيه إلى الهيكل العام للحيوانات الزراعية و أهميتها و تطورها العددي و الأهمية النسبية لوحداتها.

الفصل الثالث: درسنا فيه أسباب تـدني إنتاجية الحيوانات الزراعية و احتياجاتها الغذائية حاضرا ومستقبلا. مبينين أهمية المراعي الطبيعية في الجزائر و إنتاج الأعلاف ثم الاحتياجات الغذائية للحيوانات الزراعية المتوقعة لسنة 2010م و عوائـقها و التي رأينا أن تكون كنتيجة لهذا الفصل.

الفصل الـرابع: تم التطرق فيه إلى العوامل الضرورية لتأمين تغذية الحيوانات الزراعية و أهميتها. حيث تكلمنا عن الموارد الزراعية و تطور إنتاج الحبوب في الجزائر و تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من هـذه الحبوب و من اللحوم الحمراء و الحليب، كما تكلمنا عن الموارد العلفية في الجزائر بالإضافة إلى الري ثم تطرقنا إلى العامل المهم في هذا الفصل و هو التمويل و القرض الفلاحي.

الفصل الخامس: و هو آخر الفصول فقد بينا فيه العوامل المساعدة لزيادة الإنتاجية و المحافظة على تربية الحيوانات الزراعية في الجزائر و ركزنا فيه على عصرنة الإنتاج الزراعي (النباتي و الحيواني) و تحسينه و على التسويق الزراعي و أسعار الحيوانات الزراعية و لم ننس في هذا الفصل البحث العلمي و التكوين و عامل التصحر.

أما الخاتمة: فقد خلصنا فيها إلى اقتراح إجراءات رأيناها أساسية لتطوير الإنتاج الحيواني الزراعي في الجزائر.

الفصل الأول

الزراعة و التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات

المبحث الأول: الزراعة نشاط اقتصادي

المطلب الأول: مفهوم النشاط الاقتصادي

إن للنشاط الاقتصادي دوافع و أهداف و أساليب و ميدان يتم فيه. إن الدوافع و الأهداف عبارة عن الرغبات البشرية التي يمكن تعريفها بأنها الشعور بالحرمان المصحوب بالرغبة في الحصول على السلع و الخدمات مباشرة أو غير مباشرة و هذا هو الدافع للنشاط الاقتصادي، و إشباع تلك الرغبة هو الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي.

و قبل أن ننتقل إلى تعريف الميدان الاقتصادي كان لزاما علينا أن نبين صفات أو مميزات الرغبات البشرية حيث أنها تتميز بالتنوع و التباين و التجدد و اللانهائية.

أما ميدان النشاط الاقتصادي أي البنيان الاقتصادي و هو الميدان الذي يجري فيه هذا النشاط الذي يتم فيه إنتاج و استهلاك مختلف النعم الاقتصادية، هذا البنيان الاقتصادي يتكون من الموارد البشرية و الموارد الطبيعية، فالموارد البشرية هي عبارة عن المجهود الفكري و العضلي للإنسان و الذي يستخدم في إنتاج مختلف النعم الاقتصادية، و الموارد الطبيعية تشمل جميع ما فوق الأرض و ما في باطنها مع الإشارة إلى الأخذ في الاعتبار الموارد الاقتصادية منها فقط، أي الموارد الطبيعية التي توصف بالندرة النسبية و التي تحتاج إلى بذل مجهود إنساني سواء كان فكري أو عضلي في الحصول عليها لاستخدامها كمواد أولية لإنتاج النعم الاقتصادية، و ذلك للتمييز بينها و بين الموارد الحرة و التي لا يمكن بذل أي مجهود في الحصول عليها و تكفي جميع البشر كالهواء مثلا.

أما بخصوص أساليب النشاط الاقتصادي: فهي الأساليب أو الطرق الإنتاجية التي يمكن استخدامها لإنتاج مختلف السلع، هذه الطرق الإنتاجية يطلق عليها تعبير أكثر دقة و هي الأساليب التكنولوجية و التي تستخدم بمزج نسب مختلفة من الموارد الاقتصادية لإنتاج مختلف السلع.

المطلب الثاني: الزراعة كنشاط اقتصادي

إن النشاط الاقتصادي ينقسم إلى عدة أقسام رئيسية، فقسم يتعلق بالزراعة أي النشاط الاقتصادي الزراعي، و قسم يتعلق بالصناعة أي النشاط الاقتصادي الصناعي و هكذا، أي النشاط الاقتصادي التجاري و النشاط الاقتصادي المنجمي و النشاط الاقتصادي السمكي.

و جميع أقسام النشاط الاقتصادي تتماثل أو تتفق في الدوافع، بمعنى أن الرغبات البشرية هي الدافع كما أن الهدف النهائي الذي يسعى إلى تحقيقه أي نشاط اقتصادي هو إشباع تلك الرغبات البشرية.

تختلف أقسام النشاط الاقتصادي في الأساليب و الميادين التي يتم بها و يجري فيها ذلك النشاط الاقتصادي، أي أن الأساليب الإنتاجية الزراعية غير الأساليب الإنتاجية الصناعية و غير الأساليب الإنتاجية السمكية، و أيضا بالنسبة إلى الميدان الذي يجري فيه أي نشاط اقتصادي، فالبنيان الاقتصادي

الزراعي يختلف عن البنيان الصناعي و هكذا. و منه نستطيع القول بأن الزراعة هي إحدى أقسام النشاط الاقتصادي، دافعها هي رغبات السكان الزراعيين و أهدافها هي إشباع تلك الرغبات مباشرة أو غير مباشرة، أما أساليبها فهي الأساليب الإنتاجية الزراعية أي هي وسائل و أساليب تحويل الموارد الزراعية البشرية و غير البشرية إلى سلع و خدمات زراعية و الميدان الذي يجري فيه النشاط الاقتصادي الزراعي هو البنيان الاقتصادي الزراعي الذي يتم فيه إنتاج النعم الاقتصادية.

المبحث الثاني: التنمية الزراعية

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية

إن الكلام أو البحث عن الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني أي زيادة و تطور قوى الإنتاج سواء كانت مادية أو بشرية و إستمراريتها و أيضاً البحث عن علاقات الإنتاج و تطوير المجتمع من كافة الجوانب و كذا البحث في استمرارية زيادة الدخل الوطني و التوزيع العادل له، أي تحقيق العدالة الاجتماعية. فإنه يكون في إطار البحث عن مفهوم التنمية الاقتصادية التي يمكن القول " بأنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلة – اقتصادية – اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة، و تزول بالتدريج مشكلات البطالة و الفقر و الجهل و المرض[1].

إنّ التنمية الاقتصادية إذن هي عملية يحدث خلالها كثير من التغيرات الاقتصادية، القاعدة الأساسية لها تتمثل في إيجاد البناء الإنتاجي المادي و البشري و القادر على رفع متوسط إنتاجية الفرد و زيادة كفاءة أداء المجتمع لتحقيق تزايد منتظم في إنتاج السلع و الخدمات يفوق التزايد في عدد السكان.

إنه من غير المعقول أن نتكلم عن الزيادة المستمرة في الدخل الوطني و التوزيع العادل له، أي زيادة نصيب الفرد منه دون تحقيق مسببات زيادة الدخل الحقيقي، و هي زيادة الإنتاجية ، أي تحقيق قدرة إنتاجية ذاتية لدى المجتمع تمكنه من زيادة متوسط إنتاجية الفرد. و النتيجة النهائية تؤدي بنا إلى القول " بأن التنمية الاقتصادية هي العملية التي عن طريقها يزداد الدخل القومي الحقيقي لدولة ما على مر الزمن"[2].

ذلك بأن الدخل هو أهم معيار من معايير التنمية الاقتصادية، فلا يمكن أن نجد له بديلاً في قياس التقدم أو التطور الاقتصادي لأي مجتمع. و يرجع ذلك لكون الدخل هو أحد العوامل المؤثرة في مستوى معيشة المجتمع، مع الإشارة إلى استخدام الدخل الفردي في معرفة ما يطرأ على مستوى المعيشة المادي من تغيير، ذلك أن ازدياد الدخل الوطني هو شرط أساسي لازدياد الدخل الفردي.

---

(1) د. عبد الوهاب مطر الداهري. دراسات في اقتصاديات الوطن العربي. معهد البحوث و الدراسات العربية. سنة الطبع 1983. ص190.

(2) د. عثمان أحمد الخولي و د. الدكتور محمود محمد شريف. الزراعة العربية. دار المطبوعات الجديدة. الطبعة الثانية. ص121.

إنه نادراً ما يتجه عدد السكان في دولة ما اتجاها نزولياً في الظروف العادية و بالتالي فإن الباحث الاقتصادي إذا ما أراد معرفة حقيقة تطور الاقتصاد لأي مجتمع الإفصاح عن حقيقة النمو السكاني و ذلك باستخدام الدخل الوطني. ذلك أن هذا الأخير يمكن أن يزداد في فترة قصيرة من الزمن بشكل فجائي لأسباب عديدة، مثلا الحرب العربية الإسرائيلية في سنة 1973م و ما صاحبها من دخول النفط كسلاح في المعركة مما أدى إلى ارتفاع سعره، و هذا ما أدى إلى ارتفاع الدخل الوطني في اقتصاديات الدولة المصدرة له.

إن هذا الازدياد في الدخل الوطني لا يكفي وحده للتدليل على حدوث تنمية اقتصادية، و إنما ينبغي أن تستمر تلك الزيادة لمدة طويلة من الزمن، حتى نتمكن من تأكيد حدوث تنمية اقتصادية حقيقية، الهدف النهائي منها هو تحقيق الاستقلال أي تحقيق السيادة و الاستقرار الاقتصادي و زيادة الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين و استثمار الموارد الطبيعية و البشرية أفضل استثمار.

و لتحقيق حدوث التنمية الاقتصادية يجب توفر مستلزمات أساسية كذلك، أهمها تحقيق السيطرة الوطنية على موارد المجتمع المتاحة و التصرف بها حسب متطلبات المجتمع، و تشجيع الاستثمارات، حيث أنه كلما ارتفع معدل الاستثمار أدى ذلك إلى زيادة معدل نمو الدخل الوطني و هذا من متطلبات التنمية الاقتصادية. ثم توفير الموّاد الخام و السلع الوسيطة و السلع الاستثمارية اللازمة لتحقيق أهداف الإنتاج و أيضا وجود العنصر البشري القادر على القيام بعملية التنمية و أخيراً اختيار الأسلوب المناسب لظروف و إمكانيات التنفيذ.

لهذا فإن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية أصبح وطنيا وعالميا بمعنى أنه أصبح الشغل الشاغل لمختلف الدول كل على حدى من جهة و فيما بين بعضها البعض من جهة أخرى. و الواقع أن فشل كثير من الدول في تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية التي استهدفتها لا يرجع إلى مجرد نقص المستثمرات اللازمة أو انخفاض في مقادير المعارف التقنية المطلوبة أو نقص في الموارد البشرية المقدرية و إنما يرجع بصفة رئيسية إلى نقص في المعارف الاقتصادية و الاجتماعية اللازمة لإدراك مفهوم التنمية الاقتصادية الاجتماعية و بالتالي إدراك مدى تعقيداتها و ملابساتها و مقوماتها و معوقاتها[1]

---

[1] د. محمد منير الزلاقي و مجموعة دكاترة. المقتصد و المجتمع الزراعي و السماكي العربي. دار الجامعات المصرية. الطبعة الأولى 1976. ص5.

التنمية الاقتصادية الاجتماعية هي العملية التي يتم من خلالها إحداث تغيرات تركيبية و أخرى مهامية في مقتصد معين بكل ما يصاحبها من تغيرات في الجهاز الاجتماعي الأكثر شمولاً أي مجتمع بحيث تؤدي إلى ازدياد الرخاء الاقتصادي و الرخاء الاجتماعي و الرخاء النفسي لسكان هذا المجتمع على مر الزمن[1].

المطلب الثاني: الزراعة و التنمية الاقتصادية

الزراعة هي أولى الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية الرئيسية، فهي الصناعة التي لا يمكن بدونها أن تقوم للحضارة قائمة حيث يرتكز نشاط الإنسان العقلي و البدني إلى حد كبير على مقدار و نوع و جودة ما تمده به الزراعة من غذاء و كساء و بناء... الخ. إن الزراعة يمكن أن تكبح جماح التنمية الاقتصادية أو تدفعها دفعاً في أي مقتصد معين، فإذا كانت الطبيعة في هذا المقتصد شحيحة بحيث يقل مقدار الموارد الزراعية و تنخفض جودتها بالإضافة إلى صعوبة أو ضعف إمكانيات تنمية الموارد و الأساليب الزراعية، تقل فرص التنمية الاقتصادية. و على العكس من ذلك إذا سنحت الطبيعة بمقدار و جودة هذه الموارد ازدادت فرص نموه الاقتصادي الاجتماعي[2].

نستطيع القول بأن الزراعة هي العمود الفقري لأي اقتصاد و بدون الزراعة لا يمكن أن تكون هناك تنمية، بل لا تقوم أي حضارة، لأن أي نشاط يقوم به أي إنسان سواء كان عقلي أو بدني غير ممكن بدون غذاء، ذلك أن هذا الأخير يؤثر تأثيراً مباشراً على النمو و على الحركة و على التفكير، بالإضافة إلى الجزء الأكبر الذي تمده الزراعة للإنسان من كساء و مواد للبناء و كثير من الحاجات المنزلية.

و لما كانت الزراعة كذلك فالشرط الأساسي هو تنميتها حيث أنه بدون ذلك لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية و ذلك لاحتلالها لمرتبة مهمة إن لم أقل الأولى من بين مختلف الأنشطة الاقتصادية و ذلك لا لكونها مصدراً لارتزاق غالبية السكان منها، بل هي مصدر للدخل و للموّاد الخام اللازمة للصناعات التحويلية، و للعملات الأجنبية التي هي بحاجة إليها كثير من الدول النامية و من ضمنها الجزائر.

(1) د محمد منير الزلاقي و الدكتور محمود محمد شريف . تطوير المقتصد الزراعي و المجتمع الريفي لخدمة أغراض التنمية في الدول العربية. دار الجامعات المصرية. ص4.

(2) د. محمد منير الزلاقي. الزراعة المصرية معالم رئيسية في الكون الاقتصادي الزراعي المصري. كلية الزراعة. جامعة الإسكندرية. ص20 و ص21.

المطلب الثالث: أهمية التنمية الزراعية

إن التنمية الزراعية الناجحة ذات أهمية بالغة من أجل تأمين معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية، إذ أن معدلات زيادة الإنتاج الزراعي تؤثر بشكل مباشر، و خاصة في البلدان النامية، على معدلات نمو الدخل القومي، و معدلات الادخار و على المستوى الحياتي للسكان، كما تلعب دوراً أساسياً في تحقيق التوازن بين الدخول النقدية للسكان و بين الموارد السلعية[1].

و منه نستطيع القول بأن الزراعة ركن أساسي في التنمية الاقتصادية، أي لا يمكن الاستغناء عنها، و إننا إذا أحسنا استخدام مواردنا الزراعية نلبي ما يكفينا بل و ما يفيض عن حاجاتنا، و بعبارة أخرى إن الزراعة تشغل مرتبة مهمة في الاقتصاد الوطني و ذلك لعدة مهام تؤديها و تلبيها للمجتمع و منه الاقتصاد ككل، نستطيع أن نوجزها فيما يلي:

1 – توفير الغذاء للسكان:

إن الدور الأساسي الذي تقوم به الزراعة هو إنتاج الغذاء بما يكفي لمتطلبات احتياجات سكان أي دولة. و هذا دور حيوي على التنمية الاقتصادية، ذلك بأن تعتبر المصدر الرئيسي الوحيد للغذاء.

إن دور الزراعة من حيث وفرة إنتاج الغذاء و كفايته تكون قد ساهمت في اتجاه المجتمع نحو إشباع العديد من الرغبات الاستهلاكية و من ثم نحو تحقيق الرفاهية، و هذه هي المحصلة النهائية للتنمية الشاملة. و إذا لم تتمكن الزراعة من توفير الموّاد الغذائية لسكان أي دولة فإن هذه الأخيرة تلجأ إلى الاستيراد و من ثم يزداد عبء هذه الدولة مما يحد من إمكانيات استيراد السلع الرأسمالية، و يؤثر تأثيراً ضاراً على التنمية بصفة عامة.

2 – كمصدر للعملات الأجنبية:

السلع الزراعية و الغذائية منها على وجه الخصوص تلعب دوراً لا يستهان به في التجارة الخارجية مثلها مثل باقي السلع الصناعية الأخرى، إذ يمكن عن طريق تصديرها، مع شدة الطلب الخارجي عليها و ارتفاع أسعارها في كثير من الأحيان أن ترتفع الحصيلة النهائية للعملة الصعبة للدولة المصدرة و بالتالي تؤدي إلى ازدياد دخول الزراع المشتغلين بتلك السلع الزراعية، هذا من جهة، و من جهة أخرى هذا عامل مساعد على تحسين الميزان التجاري، و المحصلة النهائية هي إنعاش الحياة الاقتصادية لتلك الدولة.

3 – توفير رأس المال:

تلعب الزراعة دوراً رئيسياً في توفير رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة بالنسبة للدول النامية. و معلوم أن رأس المال في تحوله من الزراعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى يتخذ سبيلين و هما: الضرائب و الادخار.

---

[1] د. خالد الحامضي. التخطيط الزراعي. جامعة حلب. كلية العلوم الاقتصادية. ص58.

و كما هو معلوم أيضاً فإن الوعاء الضريبي بالنسبة إلى الدول النامية، الجزء الأكبر منه يتحمله القطاع الزراعي، و منه تقوم الدولة باستثمار حصيلة تلك الضرائب في تمويل قطاع الخدمات و البنية التحتية و مختلف المرافق العمومية. فقد ساهم القطاع الزراعي الياباني في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر مثلاً بحوالي 80 % من إيرادات الميزانية العامة للدولة، كما كانت الضرائب الزراعية هي المورد الرئيسي للصين و التنمية الاقتصادية العامة في روسيا و الأمثلة على ذلك كثيرة[1].

و درجة اعتماد الدولة على الزراعة كمصدر لرأس المال تقل كلما تقدمت الدولة اقتصاديا و لا يمكن أن تؤخذ الدول النفطية كمثال على ذلك.

هذا بالنسبة إلى السبيل الأول الذي يتخذه رأس المال في تحوله من الزراعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. أما السبيل الثاني فيظهر من خلال استثمار المدخرات الزراعية خارج الزراعة.

هناك عوامل عديدة تحكم الزراع على مدى استثمار أجزاء من دخولهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى غير القطاع الزراعي، أهمها نظام الحيازة الزراعية و التقدم التكنولوجي في الزراعة و ميل الزراع إلى الادخار و مدى عدالة توزيع الدخول الزراعية ثم مدى وفرة فرص الاستثمار بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، و أهم عامل يتحكم بشكل مباشر في استثمار الزراع لأجزاء من دخولهم خارج قطاع الزراعة هو مستوى الإنتاجية الزراعية و مستوى الدخل، فإذا كان مستوى الإنتاجية منخفضاً فإن الدخول الفردية تكون منخفضة و بالتالي فإن الادخار يقترب من الصفر. و منه نقول بأن التنمية الزراعية أمر ضروري لأهمية استثمار الزراع لأجزاء من دخولهم في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

4 – توفر القوة العاملة:

إن التنمية الزراعية تعمل على تحول اليد العاملة من قطاع الزراعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، و هذا يتوقف على مدى ارتفاع الإنتاجية الزراعية.

و الواقع أن انتقال جزء من القوة العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى تحكمه عدة عوامل اجتماعية و اقتصادية و تنظيمية.

إن استخدام التكنولوجيا في الزراعة يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية و هذا يؤدي إلى تحرير جزء كبير من القوة العاملة الزراعية، ينبغي توفير فرص العمل لها خارج الزراعة.

إن البلد الذي لديه مساحات زراعية غير مستغلة تتوفر فيها شروط تخص الزراعة كالخصوبة و المياه، يمكن استخدام الأساليب التكنولوجية الزراعية حتى يتحول ذلك الجزء المحرر إلى العمل في هذه المساحات الزراعية الغير مستغلة سابقاً.

(1) د. أحمد الخولي و د. محمود محمد شريف. الزراعة العربية. قسم الاقتصاد. كلية الزراعة. جامعة الإسكندرية . دار المطبوعات الجديدة. ص130.

إن البلد الذي لديه عدد سكان كثيف و المساحة الزراعية محدودة غير ممكن أن يستعمل هذا الإجراء إلاّ إذا كان في مصاف الدول الصناعية.

5 – الزراعة كسوق لأنتجة القطاعات الأخرى:

ترجع أهمية الزراعة في الميدان الاقتصادي لكونها سوقا لأنتجة الصناعات الأخرى.إن تنمية القطاع الزراعي إنما تعني زيادة سعته السوقية و بالتالي زيادة طاقته على استيعاب أنتجة الصناعات الأخرى[1].

إن الزراعة تستخدم السلع الإنتاجية كالأسمدة و المبيدات الكيميائية و الآلات الزراعية....الخ و هي من عناصر الإنتاج الزراعي، فتنمية الزراعة تعني استخدام أكثر لهذه السلع الإنتاجية و هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها أي زيادة الطلب على أنتجة الصناعات التي تنتج هذه السلع الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نشاط هذه الصناعات و بالتالي تنميتها، ثم تأتي السلع الاستهلاكية، فالسكان الزراعيين مثل غيرهم في الاستهلاك و بالتالي فالقطاع الزراعي يعتبر سوق للصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلع الاستهلاكية.

6 – الزراعة كمصدر للموّاد الأولية:

تعتبر الزراعة أهم مصدر للموّاد الخام اللازمة للقطاع الصناعي، إذ بدون هذه الموّاد لا تقوم لهذه المصانع قائمة كالصناعات الغذائية و صناعة التبغ و صناعة تحويل الخشب و صناعة الغزل و النسيج التي تعتمد على الألياف الطبيعية كما يمكن أن أضيف لها صناعات أخرى مثل صناعة الزيوت و الصابون و الجلود و الورق...إلخ.

---

(1) د. منير الزلاقي و مجموعة من الدكاترة. المقتصد و المجتمع الزراعي و السماكي العربي. مرجع سباق الذكر. ص10.

المبحث الثالث: لمحة حول تطور الإصلاحات الزراعية في الجزائر

بعد الاستقلال مباشرة عزمت الجزائر على برمجة أهداف تنموية، قصد تدعيم استقلالها الاقتصادي و الخروج من دائرة التخلف، و نظرا للمكانة التي يحتلها القطاع الزراعي في هذا البلد والإمكانيات المتوفرة فيه، قامت بمبادرات لإصلاحه، حيث أنه بعد رحيل المعمرين خاصة أولئك الذين كانوا يباشرون عملية استغلال الأراضي، و الذي خلق اضطراب في هذا القطاع، و ذلك باعتبار أن الأراضي التي كانت تحت أيديهم خصبة و مجهزة بمعدات و أدوات حديثة، إذا ما قورنت بالقطاع التقليدي و الذي هو مستغل من طرف الأهالي. و منه أضحت عملية تحديث الزراعة و تنميتها من المهام الأساسية لمواجهة الاحتياجات الوطنية، و ذلك للوصول إلى الاكتفاء الغذائي. وعليه فإن عملية تطور القطاع الزراعي الجزائري منذ الاستقلال إلى حد الآن، يتميز بالأهمية القصوى، نظرا للمكانة التي توليها الاستراتيجية الشاملة للتنمية، و التي سطرت الأهداف التالية لهذا القطاع[1]:

- تغذية مجتمع ذو معدل نمو ديموغرافي يقدر بـ: 3,2% سنويا.
- المساهمة في تكوين فائض زراعي تراكمي.
- فتح مناصب شغل إضافية، و إيقاف النزوح الريفي، في انتظار عرض مناصب شغل واسع لدى القطاع الصناعي لامتصاص فائض قوة العمل المتاحة، ذات الأصل الريفي.
- محاولة التغيير الهيكلي، قصد تشكيل كتلة اقتصادية تستغلها التنمية الصناعية بتكثيف التبادلات الثنائية.
- المساهمة الفعالة في تغيير العلاقات الاجتماعية للإنتاج بحيث يشكل الفلاحون الفقراء، ذوو الأولوية في قرارات ميثاق الثورة الزراعية، الدرع الواقي لعملية التغيير.

تجدر الإشارة أن القطاع الزراعي في الجزائر قبل الاستقلال كانت تسوده ازدواجية قطاعية مثلما أشرنا سابقا، و قد نتج عنه اختلال في التوازن لصالح القطاع الذي يستغله المعمرون و هو قطاع تجاري محول إلى فرنسا، وضعا مؤلما واجهته الدولة الجزائرية، سنوات عديدة من الحرب، و التخريب نتج عنه تدمير الهياكل الاقتصادية الأساسية، و مما زاد الأمر سوءا هو رحيل المعمرين بعد الاستقلال مباشرة، تاركين وراءهم حوالي أكثر من مليوني هكتار.

---

(1) MARC ECREMANT INDEPENDEANCE POLITIQUE ET LIBERATION ECONOMIQUE »ENAP/OPU ALGER 1986 P 112.

مما أدى بالدولة أن تقوم بعمل جبار في الميدان الزراعي يتمثل في مرسوم 1963م المنظم لتسيير المزارع الفلاحية، و هذه العملية هي خطوة هامة في طريق تحطيم عدم التنظيم السائد آنذاك[1]. و هو ما يعرف بقرارات مارس 1963م.

المطلب الأول : التسيير الذاتي:

بعد ترك المعمرين لأراضيهم التي كانوا سيستغلونها ظهر تنظيم فلاحي جديد بدايته كانت على شكل تجمعي، حيث استولى العمال الزراعيون عليها مما أسفر على إنشاء مزارع التسيير الذاتي، و كانت هذه العملية تلقائية، لم يقرر لها من قبل، و عرفت هذه العملية مباشرة عدة حدود بحيث اقتصرت فقط على المزارع التي اعتبرت شاغرة آنذاك، و كانت مساحتها تقدر بحوالي 800 ألف هكتار[2]. من مجموع 2.700 ألف هكتار من الأراضي التابعة للمعمرين، و لم يتم الاستحواذ على هذه المزارع سوى في أكتوبر 1963م حيث تم إصدار مرسوم تأميم كل أراضي المعمرين و إدماجها ضمن قطاع التسيير الذاتي.

تمتد أراضي التسيير الذاتي على مساحة 2.4 مليون هكتار موزعة على 22 ألف مزرعة يشتغل فيها 230 ألف عامل، و قد تم إعادة توزيع الأراضي التي كانت تابعة للمعمرين، إلا أن هذه العملية لم تؤدي إلى القضاء على اللاتوازن في القطاع الزراعي باعتبارها تغيرات شكلية لا غير، ذلك أن التفاوت الكبير في الدخول بين العمل في القطاع الزراعي في الريف و العمل في القطاع الحضري كان تفاوتا واضحا، إذ نلاحظ أنه خلال الفترة (62-73)[3] انتقل دخل الجماعات الريفية من 3.9 مليار دينار إلى 4.3 مليار دينار أي نسبة نمو تقدر ب 10% ، و هذا يعني أن الدخل الفردي في الريف لم يتغير، في حين انتقل دخل القطاع الحضري من 8.1 مليار دينار إلى 11.1 مليار دينار، أي أن معدل نموه قدر ب 37% و هي نسبة تفوق معدل النمو السكاني لتلك الفترة الشيء الذي أدى إلى تحسين الدخل الفردي لسكان المناطق الحضرية.

هذا الاختلال في توزيع المداخيل أدى إلى هجرة زراعية إن لم أقل هجرة ريفية بحثا عن عمل جديد به دخل مرتفع، و هذا يظهر من خلال توزيع اليد العاملة ما بين القطاعات المختلفة.

فبالنسبة لقطاع الفلاحة و خلال سنة 1966م كانت أعداد اليد العاملة الفلاحية تقدر ب: 210.887 مؤجر دائم، أما خلال سنة 1977م فإن عدد اليد العاملة الفلاحية تقدر ب: 192.604 مؤجر دائم.

---

(1) د.إسماعيل العربي. التنمية الاقتصادية في الدول العربية و المغرب. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع. الجزائر 74. ص 62.

(2) H.TEMMAR « STRATEGIE DE DEVELOPPEMENT INDEPENDENT» O.P.U 1983 P 126.

(3) عبد القادر جعلول. تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية. ترجمة فيصل عباس. الطبعة الأولى بيروت. دراسة الحداثة للطباعة و النشر 1981. ص 185.

و بالنسبة لقطاع الخدمات فإن عدد اليد العاملة انتقل من 32.303 عامل في سنة 1966م إلى 43.927 عامل خلال سنة 1977م.

أما قطاع الصناعة فقد عرف نموا معتبرا في عدد اليد العاملة، فبعد أن كانت تقدر خلال سنة 1996م بـــ: 129.537 مؤجر فإنها وصلت خلال سنة 1977م إلى 339.042 مؤجر[1].

البند الأول: هياكل نظام التسيير الذاتي

1) **الجمعية العامة:** هي جهاز أعلى يوجه نشاط المزرعة مهمتها تتمثل في:

- انتخاب مجلس العمال و لجنة التسيير الذاتي و دراسة البرامج لتسوية الإنتاج و التسويق.
- تجديد القواعد التي يجري على أساسها توزيع دخل المزرعة و النظر في الحسابات و التصديق عليها.
- الفصل في القضايا الخطيرة و إصدار الأحكام.

2) **مجلس العمال:** يختار من قبل الجمعية العامة و مهامه هي:

- انتخاب لجنة التسيير الذاتي و اتخاذ القرارات المنبثقة عن الجمعية العامة.
- النظر في حسابات آخر السنة و تقديم مختلف التوصيات بشأنها للجمعية العامة، و تراقب نشاط لجنة التسيير الذاتي و لها الحق في اتخاذ القرارات بتوقيف أو دخول العمال.

3) **لجنة التسيير الذاتي:** تنتخب من طرف مجلس العمال و مهامها هي:

- وضع برنامج للتنمية الزراعية في المزرعة في نطاق المخطط الوطني للتنمية و كذا البرنامج السنوي للمزرعة فيما يخص الإنتاج، و التسويق.
- إصدار القرارات بشأن شراء المنتجات الضرورية (البذور و الأسمدة) التشغيل و كذا التسويق و الخدمات.
- وضع لائحة بشأن الاقتراض على المدى القصير في نطاق برنامج التجهيز السنوي و وضع لائحة تنظيم العمل و توزيع المسؤوليات داخل المزرعة.

4) **الرئيس:** يمثل جماعة العمال و مهامه:

- نقل قرارات مختلف الأجهزة للتسيير الذاتي إلى المدير، مراقبة تنفيذ قرارات أجهزة التسيير الذاتي.
- ينتخب الرئيس من قبل أعضاء الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات.

5) **المدير:** هو ممثل الدولة تعينه وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي مهمته:

- التأكد من سلامة العمليات المالية و الاقتصادية التي تجري داخل المزرعة.

---

(1) MOHAMED BEN HASSINE : Pluristructure Formation et développement de la classe ouvrière, le cas de l'Algérie
Sciences Sociales, revoie trimestrielle éditée sous l'égide du ministre de l'enseignement supérieur N° : 7 1982 P 54.

- التوقيع على الوثائق المتعلقة بالإرشادات المالية للمزرعة، القيام بعملية البيع المحددة من قبل لجنة التسيير الذاتي و السهر على تنفيذ قرارات لجنة التسيير الذاتي و تقديم مختلف الحسابات المالية المتعلقة بالأجور، المنح و المكافآت إلى الجمعية العامة التي تتخذ القرارات بشأنها.

البند الثاني: أهم المشاكل التي واجهت نظام التسيير الذاتي

من خلال المراسيم و القرارات المتعلقة بتنظيم قطاع التسيير الذاتي يلاحظ نظريا بأن العمال لهم كامل الحرية في اتخاذ القرارات الملائمة سواء المتعلقة منها بالانتخاب أو التسويق أو وضع برنامج من برامج التنمية...إلخ. و ذلك من خلال مجلس العمال و لجنة التسيير الذاتي و الرئيس الذي يفترض فيه مراقبة أجهزة التسيير الذاتي. و يظهر المدير و كأنه يمثل الحكومة و يحافظ على التسيير فقط[1].

و الواقع أن العمال لا يملكون أية سلطة في اتخاذ القرارات، ذلك أن المدير الذي يعين من طرف الحكومة بواسطة وزارة الفلاحة " له حق الفيتو في اتخاذ القرارات لأنه يسهر على سير العمليات الاقتصادية و المالية للتعاونية، كما انه يقف في وجه مخططات الإنتاج للتعاونية و التي لا تلائم منطق الإنتاج للمخطط الوطني[2]." أي أن الحكومة تسيطر من بعيد على التعاونيات عن طريق ممثلها الذي تعينه "على مؤسسات الإنتاج المسير ذاتيا، بواسطة المدراء التي تنتخبهم في المنبع أو المصب "[3].

إن عدم الفصل في المسؤوليات الموكلة إلى كل من الرئيس و المسير بحيث أن كل منهما مسؤول عن مخطط الإنتاج من شأنه أن يؤدي إلى الفوضى و صعوبة المهمة.

و هذا ما أثر سلبا على كل المستويات حيث أن النصوص التنظيمية للقطاع الزراعي المسير ذاتيا أصبحت بعيدة عن التطبيق الفعلي مما أدى إلى ضعف مساهمة المنتجين في النشاط الإنتاجي و تسيير الاستغلال.

(1) إسماعيل شعباني. الفلاحة الجزائرية و التقدم التقني. رسالة ماجستير. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 1986/1987. ص73.

(2) SLIMANE BADRANI L Agriculture Algérienne Depuis 196 O P U Alger 1981 P 240.

(3) D. BADDILO : Stratégie agro-alimentaire pour l'Algérie prospective 2000 EDUSUD Aix en Provence France 1980 P 40.

المطلب الثاني: الثورة الزراعية

إن الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها الظروف الاقتصادية أو بعبارة أخرى النهج الاشتراكي الذي اختارته القيادة الثورية آنذاك و ذلك قصد خلق مجموعة من التعاونيات* يهدف إلى إزالة العراقيل و تحقيق سياسة فلاحية حقيقية و بعث تنمية ريفية من خلال إعادة هيكلة الأراضي الزراعية، و خلق شروط استعمال الأرض[1].

1- قانون الثورة الزراعية: و أهم ما يشمل

- تنظيم ملكية الأرض من حيث الشروط و مقدار و نوعية التملك.
- تنظيم الإنتاج الزراعي من حيث مناطقه و أنواعه و توزيعه ... إلخ.
- تحسين و حماية الإنتاج الزراعي بتنظيم التجارب العلمية و مكافحة الآفات.
- تنظيم العمل الزراعي بتجديد علاقات العمل و رعاية الثروة الحيوانية و تنظيمها.

و يرمي هذا القانون إلى إزالة الهياكل القديمة و وضع نظام و هياكل جديدة، و هذا كله من أجل حقيق تحولات هامة في عالم الريف لتحقيق التغيير الاقتصادي و الاجتماعي الهام[2].

2- المبادئ الأساسية للثورة الزراعية: من خلال المواد من 06 إلى 12 من قانون الثورة الزراعية يمكن إدراج هذه المبادئ الأساسية:

- حق الفلاح في خدمة الأرض و استثمارها وفقا لمبدأ الأرض لمن يخدمها، و هذا لتنظيم الانتفاع من الأرض و وسائل الفلاحة و إسقاط حق كل مستغل لا يساهم فعليا في عملية الإنتاج.
- مبدأ إلغاء كل أنواع التجارة الاستغلالية.
- الاستعمال التعاوني لوسائل العمل الفلاحية و منح الأراضي لكل الفلاحين الذين لا يملكون ذلك و الدولة تتولى مسؤولية حماية و تأطير الفلاحين مع الشروط اللازمة في الريف.

3- ميدان التطبيق: و هي المجالات التي يمكن لقانون الثورة الزراعية شمولها:

- كل الأراضي الزراعية بغض النظر عن نوعية نظامها العقاري، و الأراضي الغابية و مساحة الحلفاء.
- المياه المعدة للاستعمال الزراعي و كذا مزارع النخيل، الماشية من الغنم، باستثناء ماشية المزرعة حتى و لو خضعت الأرض التي تعيش فيها للتأميم.
- وسائل الإنتاج، التمويل، التعبئة مالم تكن الأراضي الزراعية المرتبطة بها قد شملها التأميم.

---

* إنشاء 6.000 تعاونية للثورة الزراعية موزعة على 1.100.000 هكتار، إنشاء 700 تعاونية خدمات على المستوى البلدي، إنشاء 730 تعاونية فلاحية للاستغلال الجماعي لوسائل الإنتاج.

(1) مجلة الثورة و الفلاح. الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين. 1979. العدد:21. ص15.

(2) عمر صدوق. محاضرات قانون الثورة الزراعية. ديوان المطبوعات الجامعية لسنة 1986. ص45 و 46.

البند الأول: أهمية ودوافع نشوء قطاع الثورة الزراعية

1- الدوافع: نتيجة الإرث الذي تركه الاستعمار وأيضا الزراعة الجزائرية نتائجها تخدم الخارج لا المجتمع الجزائري وخاصة الريفي منه ، كما أنه بعد الاستقلال فإن عملية التسيير الذاتي لم تعطى النتائج الموجودة منها مثلما ذكرت سابقا، وهذا ما يجعل البحث عن القدرات الذاتية والأساليب الزراعية من أجل المشاركة الفعالة في النتيجة الاقتصادية.

- **التوزيع غير المتساوي للأرض:** ونجد ذلك من خلال الأراضي التابعة لقطاع التسيير الذاتي، تبلغ مساحتها 2.266.000 هكتار وهي تساوي الثلث من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة الجيدة ، تشغل هذه المساحة حوالي 135.000 عامل دائم وحوالي 100.000 عامل موسمي، هذا العدد من المشتغلين يعيلون حوالي 1.400.000 شخص.

بينما المساحة الباقية يعمل فيها حوالي 1.100.000 عامل يعيلون حوالي 5 ملايين نسمة وهذا ما يبين التفاوت الكبير في عملية التوزيع اللامتساوي للأراضي الزراعية و فقدان التوازن النوعي والكمي في ميدان استغلال الأرض وأيضا التفاوت الصارخ ضمن الملكية الخاصة المعبر عنها كالتالي:

إن كبار المستغلين الذين لا يمثلون إلا نسبة 3% من مجموع الملاكين يحوزون وحدهم على 25% من المساحة القابلة للزراعة في حين أن الفلاحين المحرومين الذين يمثلون أكثر من نصف المستغلين لا يملكون إلا 10% من نفس تلك المساحة[1].

- **الإرث الاستعماري**: ويظهر في:
- احتكار عملاء الاستعمار لقسم من الطاقات الإنتاجية الزراعية وهذا بطريقة غير شرعية
- سلب أراضي الفلاحين الأصليين وهجرة هؤلاء من المناطق الغنية والخصبة إلى المناطق الجبلية

2- أهداف الثورة الزراعية: ويمكن تلخيصها في الأتي:

- إلغاء الملكيات الواسعة وإعادة توزيعها وتوزيع المزارعين ووضع شروط ترقيتهم.
- إعطاء أهمية لعالم الريفي بإحداث تغير جذري لهذا القطاع الذي طالما حرم من خيرات البلاد.
- تصفية كل آثار الاستعمار و القضاء على كل أشكال الاستغلال و ذلك بتحسين علاقات العمل في الميدان الزراعي على أساس مبدأ الأرض لمن يخدمها.

(1) زويتر الطاهر. إشكالية التشغيل في الزراعة. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر. معهد العلوم الاقتصادية. السنة الجامعية1996/1997. ص77.

البند الثاني: نتائج الثورة الزراعية

رغم الإيجابيات التي تحققت في الفترة التي طبقت فيها الثورة الزراعية في الجزائر كزيادة المساحة بمقدار 1.546.000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، و إنشاء 645 تعاونية للخدمات الفلاحية و إنشاء 731 قرية فلاحية في سنة 1979م أين تأوي حوالي 17.842 أسرة. إلا أنه من خلال الميدان ظهرت هناك عدة سلبيات من بينها تقلبات الإنتاج إن لم أقل نقص الإنتاج حيث الزيادة الظاهرة بالجدول رقم (01) أدناه تعود إلى زيادة المساحة، و أيضا ركود المردودية كما هو مبين بالجدول رقم (02) للفترة (1974م-1976م) سواء بالنسبة إلى الثورة الزراعية أو التسيير الذاتي بل و حتى القطاع الخاص. كما وطغت روح الاتكال و تفشي ظاهرة التغيب كما ظهرت بوادر فقدان السلع في السوق، حيث المزارعون الخواص تم احتكارهم للسوق مما أدى إلى ارتفاع الأسعار الشيء الذي أدى إلى ظهور طبقة من الأثرياء بالإضافة إلى ذلك نجد أن القطاع الزراعي عموما كان يشمل على عمالة غير مؤهلة بنسبة 93% و ذلك راجع إلى كون سياسة التكوين ركزت على الإطارات العليا و أهملت قوة العمل المنتجة مما أدى إلى مستوى من الإنتاج دون المطلوب[1].

الجدول رقم(01): تطور الإنتاج الزراعي للفترة (1971م-1977م).

وحدة: مليون قنطار.

السنوات / المنتجات	71/70	73/71	74/73	75/74	76/75	77/76
حبوب	23.6	15.9	14.8	26.8	23.1	11.4
حبوب جافة	0.39	0.41	0.51	0.74	0.75	0.64
خضر	7.1	7.6	8.9	12.4	10.0	10.3
رؤوس الغنم بالملايين	8.3	8.4	8.6	9.7	9.3	10.2
الإنتاج الزراعي الخام (ملايين الهكتارات)	6.1	5.5	6.0	7.1	6.2	6.0
الواردات الغذائية (ملايين الدينارات)	1.8	1.2	3.5	4.6	3.5	4.4
الصادرات الزراعية	0.4	0.8	0.6	0.6	0.6	0.5
عدد السكان بالملايين	14.0	15.0	15.5	16.0	16.5	17.0

المصدر: أحمد هني. اقتصاد الجزائر المستقلة. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1991. ص 39.

(1) رابح زبيري. التمويل و تطور قطاع الفلاحة في الجزائر. رسالة ماجستير. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 1988. ص 118.

الجدول رقم (02): متوسط المردود حسب نوع الفلاحة و القطاع القانوني.

الوحدة: قنطار/هكتار.

القطاعات / المنتجات	الثورة الزراعية	التسيير الذاتي	القطاع الخاص
- الحبوب الشتوية	6.4	9.0	5.9
- قمح صلب	6.4	8.8	5.6
- قمح لين	6.1	9.2	5.9
- شعير	7.0	10.9	6.1
- طماطم صناعية	97.7	94.1	89.5
- البقول	6.0	6.5	7.9
- زراعات البقول في السباخات (بما فيهاالبطاطس)	59.8	57.0	73.4
- البطاطس	63.3	77.9	71.9
- الكلأ	18.6	28.6	23.7
- كروم (هكل/الهكتار)	23.7	21.0	20.7
- أشجار التين	17.9	25.8	25.5
- حبوب و نواة	23.1	33.2	29.7
- الحمضيات	94.7	116.0	101.1

المصدر:

MARC ECREMENT : Indépendance Politique et Libération Economique (1962-1985)

ENAP/OPU (Alger) PUG(Grenoble) 1986 P 136

إلى جانب تأثير المركزية و تفشي ظاهرة البيروقراطية و ذلك من خلال عدم الانسجام الإداري للدولة مع العلاقات الإنتاجية الجديدة، ضف إلى ذلك عدم تخلص المستفيدين من فكرة الانفصال عن ملكية وسائل الإنتاج و اعتقادهم بأنها ملك للدولة و ما هم إلا أجراء. بالإضافة إلى هذا كله عانت من انخفاض عدد العاملين فيها خاصة في الفترة (1970م/1980م) بسبب تأثير القطاعات الأخرى نتيجة ارتفاع مستويات الأجور فيها إلى جانب معانات القطاع الزراعي من شأن العتاد الفلاحي[1].

كل هذه العوامل بالإضافة إلى عامل التمويل الذي خصصنا له بحث خاص به لاحقا أدت إلى ضعف و فشل التسيير الذاتي و الثورة الزراعية مما أدى إلى التفكير في حلول جديدة تجعل من الزراعة تؤدي الوظيفة الأساسية اللازمة في الاقتصاد الجزائري.

---

(1) إسماعيل شعباني. الفلاحة الجزائرية و التقدم التقني. رسالة ماجستير. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 1987. ص 132.

المطلب الثالث: إعادة الهيكلة

مع بداية الثمانينات شرع في ما يسمى بإعادة هيكلة مزارع القطاع العام نتيجة لما آلت إليه البرامج السابقة من فشل و مشاكل عديدة، أهمها انخفاض المردودية و بالتالي الإنتاج الزراعي عموما، بالإضافة إلى ذلك الزيادة المعتبرة في عدد السكان نتيجة لتحسن المستوى المعيشي، و الناتجة أساسا من ارتفاع دخل الجزائر من بيع المحروقات، و احتواء الصناعة لعدد معتبر من اليد العاملة المهاجرة من الريف إلى المدينة لارتفاع الدخل بها و استقراره عكس الزراعة. و هذا ما أدى إلى زيادة الواردات الزراعية خصوصا الحبوب منها بنسبة تقارب 50% لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية. فكان من الضروري مراجعة البرامج السابقة و معالجة الوضع المتأزم في هذا القطاع، لذلك كانت التعليمة الرئاسية رقم 14 الصادرة في 17 مارس 1981م و كان التطبيق الرسمي لها في 15 أكتوبر 1981 بمنشور وزاري رقم 707.

البند الأول: أهداف إعادة الهيكلة:

- استقلالية أكثر في ميدان تسيير المؤسسات الفلاحية و المزارع و تطهيرها.
- جعل القطاع الريفي قطاعا أكثر انسجاما و تهيئته للقطاع الاشتراكي.
- ضم الأراضي الزراعية بعضها لبعض و تكوين مزارع ذات طابع اشتراكي عمومي.
- تحرير و تشجيع صادرات الفلاحين و تصحيح التعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية[1].

البند الثاني : مضمون عملية إعادة الهيكلة

إن إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا و التعاونيات الفلاحية للمجاهدين بهدف التغيير من حجم المزارع و إدماج تعاونيات الثورة الزراعية و تعاونيات المجاهدين ضمن المزارع المسيرة ذاتيا، و خلق مزارع منسجمة بطريقة عصرية يمكن التحكم فيها بسهولة و تجميع الأراضي المشتتة و وضع مسير (مهندس أو تقني) على رأس كل مزرعة يكون على الأقل مختص في الميدان الفلاحي[2].

مراحل التطبيق:إن عملية التطبيق كان من المفروض أن تمر بثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: تشخيص الوضعية من أجل إظهار مختلف الضغوطات التي تتعلق بعملية الاستغلال و كذلك تحقيق مختلف الدراسات التقنية و الاقتصادية و تكوين الملفات و إعدادها.

المرحلة الثانية: تكون هذه المرحلة امتداد للمرحلة الأولى، حيث يتم فيها عملية التجسيد الميداني لمختلف المراحل و الكيفيات من القرارات التي ثم وضعها في المرحلة الأولى.

(1) التعليمة الرئاسية رقم 14.
(2) التعليمة الرئاسية رقم 14.

المرحلة الثالثة: و فيها يتم تكوين و إعداد مخطط إنتاجي متوسط المدى مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة فيما يخص الاستغلال المعاد هيكلته(1). و الذي يهم في هذا المشروع هو اهتمامه بالوحدات الإنتاجية حيث قام بتوزيعها على أربعة أنماط و هي:

- مزارع تسود فيها زراعة الخضر بمساحة تتراوح بين 50 و 100 هكتار.
- مزارع تسود فيها زراعة متعددة مع تربية المواشي بمساحة تتراوح بين 150 و 250 هكتار.
- مزارع تسود فيها زراعة الأشجار المثمرة أو الكروم بمساحة تتراوح بين 150 و 200 هكتار.
- مزارع تسود فيها زراعة الحبوب بمساحة تتراوح بين 800 و 1.500 هكتار(2).

البند الثالث: نتائج إعادة الهيكلة

إن تنفيذ عملية إعادة الهيكلة انتهت في سنة 1983م و ذلك بتكوين 3.429 مزرعة فلاحية اشتراكية بمعدل يفوق 800 هكتار للمزرعة و بمساحة إجمالية قدرها 2.830.000 هكتار، كما وزعت أراضي تعاونيات على الفلاحين ليستغلوها بشكل فردي بحجة صغر مساحتها أي هي عبارة عن قطع صغيرة مبعثرة يمكن تجميعها بحيث لا يمكن إنشاء جمعية تعاونية بها، الشيء الذي أدى إلى تشجيع القطاع الخاص و الاهتمام به بدل الاهتمام بالقطاع الزراعي الاشتراكي. و مع ذلك عجز هذا الإصلاح عن حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي، فرغم إلغاء الديون المترتبة على القطاع المسير ذاتيا، إلا أن ظاهرة العجز المالي بقت مستمرة بالقطاع الزراعي العام. و يعود ذلك إلى عدد من العوامل ساهمت بشكل مباشر و غير مباشر في إعاقة مسألة إعادة الهيكلة و منها:

- إعطاء الأولوية للقطاعات الأخرى فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات و الآلات الضرورية.
- غياب التنسيق على مستوى المزارع فيما يتعلق بتوفير عناصر الإنتاج.
- الوضع المالي للمزرعة لم يكن هو المحدد الأساسي لدخل العمال.

(1) التعليمة الرئاسية رقم 14.

(2) د. رابح زبيري. الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره. أطروحة دكتوراه دولة. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر1996. ص26.

المطلب الرابع: استصلاح الأراضي و حيازة الملكية العقارية

نتيجة للعجز الهيكلي و المالي المستثمر لمعظم مزارع القطاع العام و العجز الكبير عن تحقيق مخططات الإنتاج، و ضعف معدلات إنجاز برامج الاستصلاح التي تضمنتها مخططات التنمية منذ السبعينات و ضياع مساحات شاسعة في الشمال نتيجة التوسع العمراني و شبه انعدام التنمية الفلاحية بالمناطق الصحراوية و المناطق المحاذية لها. تم إصدار قانون 83-18 في 13 أوت 1983م المتعلق باستصلاح الأراضي و حيازة الملكية العقارية، و الذي يهدف إلى:

- تشجيع المواطنين على استصلاح الأراضي و استغلال أقصى ما يمكن من الإمكانيات الزراعية خصوصا بالجنوب.
- اعتراف الدولة بحق الملكية العقارية الفلاحية لكل شخص طبيعي أو معنوي سيستصلح أرضا بوسائله الخاصة.

نتائج استصلاح الأراضي:

بنهاية سنة 1985م تمت عملية توزيع ما يقارب 76.700 هكتار على 18.600 مستفيد، منها 54.500 هكتار تم توزيعها على 14.200 مواطن في ولايات الجنوب، و في الهضاب العليا تم توزيع 20.700 هكتار على 4.000 مستفيد في الولايات السهبية مثل الجلفة، تيارت و سعيدة.

أما في المناطق الشمالية فقد تم توزيع 2.500 هكتار على 250 مستفيد، و قد ولت الأراضي المستصلحة إلى ما يقارب 23.000 هكتار في عام (1985م/1986م). و وصلت المساحة المستصلحة إثر الحصيلة التي قدمتها مصالح وزارة الفلاحة في 30 جوان 1994م إلى 75.640 هكتار من مجموع الأراضي الموزعة و المقدرة بـ: 360.534 هكتار حيث استفاد منها 68.304 مستفيد، و هذا رغم التسهيلات التي أبداها قانون (83-18) و تعود أسباب عدم بلوغ عملية الاستصلاح مداها إلى:

- البيروقراطية في الكثير من الأحيان في عدم توضيح طبيعة الأراضي الداخلة في مجال تطبيق القانون مما أدى في حالات كثيرة إلى مؤامرات ناتجة فعلا عن اختيار المستفيدين.
- عدم وجود التجهيزات الضرورية لحفر الآبار و استخرج المياه، و عدم وجود الكهرباء.
- عدم دراسة و تقييم المياه الموجودة و القريبة و التي يمكن للمستفيد أن يقوم باستغلالها.
- غياب الدعم المالي خصوصا الموجه إلى الشباب المستفيد.

المطلب الخامس: المستثمرات الفلاحية

إن هذا الإجراء جاء نتيجة لما عرفته الفلاحة الجزائرية من صعوبات و مشاكل أهمها:

- العجز المالي المستمر و نظرا للجهاز البيروقراطي القائم لوجود مناصب عمل غير منتجة أثقلت كاهل المزرعة.

- النقص الكبير في التمويل بوسائل الإنتاج اللازمة باعتبارها دعامة أساسية لزيادة الإنتاج و الإنتاجية كالبذور المحسنة و المواد الكيماوية اللازمة، فحتى و إن وجدت لا تتصل في الوقت اللازم.

- غياب بعض البرامج الزراعية الهامة، التي من شأنها تنظيم عوامل الإنتاج و التي تسمح بتوسيع الأراضي الصالحة للزراعة. بالإضافة إلى ما سبق فإن الفلاحة الجزائرية لم تستطع مسايرة متطلبات المرحلة التي كان يهدف إليها الاقتصاد الوطني خاصة تلبية الحاجات الغذائية، ثم تدهور أسعار النفط مما كان له أثر كبير في زيادة المديونية مما سهل مهمة التخلص من الثورة الزراعية و إلغائها و ذلك بصدور قانون (87-19) في: 1987/12/08م المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية للأملاك الوطنية و كذا حقوق و واجبات المنتجين. و أهداف هذا التنظيم تتمثل في:

- تثبيت حقوق المنتجين و مسئوليتهم من أجل الاستغلال الأمثل للأراضي.
- إدخال لامركزية أكثر و استقلالية في تسيير المستثمرات الفلاحية و تمويلها.
- إقامة منظومة تمويلية لامركزية تساهم في عملية التنمية الفلاحية و هذا عن طريق تسهيل عملية الحصول على القروض.
- رفع الوصاية المباشرة على الفلاح و تحضيره لأجل بذل المزيد من الجهد.

نتائج هذه العملية:

إن المستثمرات الفلاحية عرفت إيجابيات أهمها:

- الاستغلال الجيد للأراضي نظرا لصغر المساحة و المسؤولية المباشرة للعمال.
- القضاء على العمالة الزائدة و الغير منتجة باعتبار أن العمال في ظل المستثمرات أصبحت دخولهم مرتبطة بإنتاجية المستثمرة الفلاحية.

و مع ذلك نجد أن السلبيات المسجلة طغت على الإيجابيات السابقة و نسجل العديد منها:

- نقص العتاد الفلاحي بمختلف أنواعه، رغم أن هذا يوجد ما يبرره من زيادة المشاكل الاقتصادية في الجزائر لارتفاع حجم المديونية و انخفاض سعر البرميل في السوق النفطية.

- قلة وجود الإطارات الفلاحية في العديد من الاستغلالات خصوصا الجماعية منها مما انعكس و أثر في الاستفادة من التقنيات الإنتاجية الحديثة، مما كان له الأثر المباشر في عدم تحريك الإنتاج الزراعي نحو التصاعد.
- استفادة أشخاص لا ينتمون إلى العالم الفلاحي من أراضي المستثمرات الفلاحية التي كان من المفروض أن توزع بين من هم أولى و ذلك بهدف إنشاء استثمارات غير فلاحية في أخصب الأراضي.
- المستثمرات الجماعية عرفت تغييرات عديدة مما كان له الأثر السلبي فيما يتعلق بالعقود الإدارية و التي تعتبر ضرورية ضمانا للقروض من قبل البنوك.
- عدم التحديد الواضح لمهام الدولة في المجالات الاستثمار و التنظيم و الإنتاج.
- عدم تحديد واضح للمساحة المستغلة.
- عدم التقييم الموضوعي لأسعار وسائل الإنتاج حيث قيمت على أساس سنة شراءها، بالإضافة إلى التوزيع الغير العادل لها.
- التأخر في تسليم عقود الملكية للمستفيدين في المستثمرات الفلاحية.
- صعوبة التمويل نظرا لاستفحال البيروقراطية التي تمس كثيرا الجهاز المصرفي في ما يتعلق بمنح القروض و أيضا ارتفاع أسعار الفائدة.

المطلب السادس: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

إن العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في إطار مهمتها المتمثلة في الضبط (الاستصلاح في الشمال و جنوب البلاد، تحويل أنظمة الإنتاج و الاستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة). تهدف أساسا إلى إعادة تشكيل المساحات الفلاحية و المحافظة على الموارد الطبيعية من مياه و أراضي التي من شأنها تشجيع التنمية المستدامة، هذه العمليات الأساسية تفرضها المعوقات المتعلقة بالتربة و المناخ، لان معظم المناطق الزراعية للبلاد تتميز بمناخ جاف و تربة مهددة بالانجراف، و تتدهور بسبب تقنيات و أنظمة الإنتاج الغير ملائمة، كما يأخذ بعين الاعتبار المعطيات الاقتصادية، الاجتماعية، و التقنية[1].

هذا المخطط هو نتيجة لتدهور الإنتاج النباتي و الحيواني و عدم نجاح المخططات و الإصلاحات السابقة و نظرا لدخول الجزائر في اقتصاد السوق و ما يقابل ذلك من تهيئة الظروف الملائمة حتى يمكن للاستثمار أن يدخل مباشرة إلى ميدان الإنتاج الفلاحي، و يتم إنشاء المؤسسات

(1) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية. وزارة الفلاحة سنة2000. ص71.

الفلاحية و الغذائية و بالتالي إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي في كافة المجالات إبتداءا بتنظيم الموارد الطبيعية و إنتهاءا بمعالجة المعوقات المتعلقة بالتربة و المناخ بما في ذلك تربية الماشية و المجال الرعوي إلى غير ذلك حتى يمكن القضاء على احتياجات أغلب السكان من المواد الغذائية الأساسية.

إن الإطار المخول للقيام بهذه المهمة يتكون من الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و صندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية.

الأهداف المحددة لتنفيذ مخطط التنمية:

1- دعم تطوير النتاج و الإنتاجية: وذلك بإعطاء المزارع النموذجية إمكانية تدعيم المدخلات الزراعية بالإضافة إلى جعلها وحدات للتجارب و نشر التقنيات و العناية الخاصة بالمنتجات التي بالإمكان تصديرها.

2- تكثيف أنظمة الإنتاج: يعتمد على مشاركة الفلاحين حيث أن هذا الدعم يقدم مباشرة للأنشطة التي تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين.

3- استصلاح الأراضي بالجنوب: إن استصلاح أراضي الواحات تتم في إطار برنامج الامتياز الفلاحي، أما الإستصلاحات الكبرى و التي تتطلب وسائل مادية و تقنية كبيرة تخصص للاستثمارات الوطنية و الأجنبية. بالإضافة إلى مواصلة المحافظة السامية لتطوير السهوب أي تنمية المراعي و ذلك باندماجها في مختلف برامج القطاع.

4- برنامج وطني للتشجير: و ذلك بإعطاء الأولوية للتشجير المفيد و الاقتصادي لمختلف أصناف الأشجار المثمرة و الملائمة لكل منطقة في البلاد، الهدف من ذلك هو حماية التربة و إيجاد مداخيل هامة للفلاحين، كذلك إعطاء أهمية إلى السد الأخضر لوقف زحف الصحراء، و تنظيم حملات واسعة للتشجير ضمن المخطط الوطني لتنمية الغابات حيث عرفة الفترة الممتدة بين أكتوبر 2000م و مارس 2001م تشجير مساحة 47.000 هكتار.

5- نظام الامتياز الفلاحي: إن المرسوم التنفيذي رقم 97-483 مؤرخ في 1997/12/15م يحدد كيفيات منح حق الامتياز من قطع الأراضي من الأملاك العمومية للاستصلاح، و في مفهوم الأحكام القانونية هو تصرف تمنح الدولة بموجبه و لمدة معينة حق الانتفاع بالأراضي الوطنية لكل شخص طبيعي أو معنوي في إطار الاستصلاح في المناطق الجبلية، السهبية و الصحراوية.

المبحث الرابع: مساهمة الزراعة في التشغيل

المطلب الأول: القوى العاملة في القطاع الزراعي

بلغ إجمالي العاملين في جميع نشاطات الاقتصاد الوطني 3.369 ألف عامل سنة 1970م، و ترتفع إلى 4.124 ألف عامل سنة 1980م، أي بزيادة إجمالية قدرها 755 ألف عامل و بمعدل نمو للقوى العاملة قدره 22,4% للفترة (1970م – 1980م) كما هو موضح في الجدول رقم(03) أسفله.

و في عام 1985م بلغ عدد العاملين في مجموع نشاطات الاقتصاد الوطني 3.812 ألف عامل أي بنقصان يساوي 312 ألف عامل و بمعدل نموّ سالب يعادل 7,6-% للفترة (1980م – 1985م) ثمّ ارتفع سنة 1990م ليصل إلى 4.282 ألف عامل و بمعدل نموّ قدره 12,3% للفترة (1985م – 1990م). و للفترة (1980م – 1990م) نجد بأنّ زيادة القوى العاملة في مجموع الاقتصاد الوطني قد بلغت 158 ألف عامل و بمعدل نموّ قدره 3,8%، و في عام 1992م ارتفع عدد العاملين في مجموع نشاطات الاقتصاد الوطني ليصل إلى 4.401 ألف شخص، أي بزيادة قدرها 219 ألف شخص عن سنة 1990م و بمعدل نموّ قدره 1,4% للفترة (1990م – 1992م).و في عام 1995م بلغ مجموع العاملين في جميع النشاطات 4.505 ألف عامل و بزيادة عن سنة 1992م بما يساوي 104 ألف عامل و بمعدل نموّ يعادل 2,3% للفترة (1992م – 1995م)، و وصل العدد الإجمالي للعمّال في جميع النشاطات في سنة 1996م إلى ما قدره 4.641 ألف عامل أي بمعدل نموّ يساوي 3,02% عن سنة 1995م.

الجدول رقم (03): تطور القوى العاملة في القطاع الزراعي و بقية نشاطات الاقتصاد الوطني للفترة (1970م – 1996م).

الوحدة: ألف.

السنة	مجموع النشاطات	نسبة النموّ	القطاع الزراعي	نسبة النموّ
1970 [1]	3.369	–	1.975	–
1980 [1]	4.124	22,4	2.056	4,1
1985 [2]	3.812	-7,6	966	-53,0
1990 [3]	4.282	12,3	905	-6,3
1991 [3]	4.340	1,3	1.027	13,5
1992 [3]	4.401	1,4	761	-26.0
1993 [4]	4.273	-3,0	1.035	36,0
1994 [4]	4.325	1,2	1.023	-1,2
1995 [5]	4.505	4,4	1.084	6,0
1996 [5]	4.641	3,02	1.154	6,46

الأرقام مستخرجة من :

1 – Mohamed Allaya – Marie Claire Allaya – Gerard Gersi – Ctherine Madleine – Michel Papa Yannakis. Alimentation et Agriculture en Méditerranée. Centre International de hautes études agronomiques Méditerranée. Institut agronomique Méditerranée de Montepelliés. Edition publisad . 1984 – page 72, 156, 158.

2 – Jean Pierre Boutonnet. La spéculation ovine en Algérie. Un produit de la céréaliculture – données statistiques Economie et Sociologie Rurales. Montepelliés 1989. Série notes et documents N° 90 Septembre 1989. Page 8.

4،3 الديوان الوطني للإحصائيات – المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر.
نشرة 1994 – رقم 16. نتائج 1992. ص49.

5 – وزارة الفلاحة 2000 الجزائر بالأرقام

• نسبة النموّ المستخرجة من الأرقام المعطاة بنفس الجدول رقم (1).

أما بالنسبة إلى عدد العاملين في القطاع الزراعي فإنه قد بلغ 1.975 ألف عامل سنة 1970م، ثمّ ارتفع إلى 2.056 ألف سنة 1980م، أي بزيادة إجمالية قدرها 81 ألف عامل و بمعدل نموّ قدره 4,1% للفترة (1970م – 1980م) كما هو موضح في الجدول أعلاه.

و منذ سنة 1980م بدأ العاملين في القطاع الزراعي بالانخفاض، حيث بلغ 960 ألف عامل سنة 1985م أي بنقصان قدره 1.090 ألف عامل و بمعدل نموّ سالب قدره 53-% و هذه تعتبر أكبر سنة يسجل فيها نقصان عدد العاملين في القطاع الزراعي للفترة (1980م – 1985م) رغم أن هذه الفترة تعتبر وجيزة.

و في سنة 1990م انخفض عدد العاملين في القطاع الزراعي ليصل إلى 905 ألف عامل و بنقصان قدره 61 ألف عامل عن سنة 1985م و بمعدل نموّ سالب قدره 6,3-% للفترة (1985م – 1990م).

و خلال الفترة (1980م-1990م) نجد بأن عدد العاملين في قطاع الزراعة قد سجل انخفاضا كبيرا قدره 1.151 ألف عامل أي بمعدل نموّ سالب وصل إلى 66-% و هذه تعتبر أكبر نسبة سالبة وصل إليها عدد العاملين المشتغلين بالزراعة في الجزائر.

إلاّ أنه ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع سنة 1991م ليصل إلى 1.027 ألف عامل، لتكون هناك زيادة قدرها 122 ألف عامل عن سنة 1990م و بمعدل نموّ يعادل 13,5%، ثمّ يعود عدد العاملين في قطاع الزراعة إلى الانخفاض من جديد في سنة 1992م و سجل نسبة كبيرة في ذلك أي بمعدل نموّ سالب قدره 26-% خلال سنة واحدة فقط.

و بالنسبة للفترة (1990م – 1992م) انخفض عدد العمال إلى 144 ألف عامل بمعدل نموّ سالب قدره 16-% كما هو الشأن بالنسبة للفترة (1990م – 1995م)، فقد سجل معدل نموّ سالب يعادل 2,0-%.

و لكنه في سنة 1996م ارتفعت النسبة إلى 6,46% عن سنة 1995م حيث كانت زيادة العاملين تساوي 70 ألف عامل في القطاع الزراعي الجزائري.

المطلب الثاني: الأهمية النسبية للعمالة الزراعية

من حيث الأهمية النسبية لمساهمة العاملين في قطاع الزراعة لإجمالي القوى العاملة في الاقتصاد الوطني، بلغت النسبة 58,62% سنة 1970م، ثمّ انخفضت إلى 49,85% سنة 1980م. و في سنة 1985م انخفضت النسبة إلى 25 % لتصل إلى 22,0% سنة 1990م كما هو موضح في الجدول رقم (04) أدناه.

إذا في الفترة (1970م – 1990م) نقصت نسبة العاملين في قطاع الزراعة من 58,62% إلى 22,0%. بينما في الفترة (1990م – 1995م) ارتفعت بنسبة24,1%.

و على العموم حدث هناك تطور أي اتجاه تنازلي لنسبة العاملين في الزراعة خلال الفترة الموضحة في الجدول رقم (04) أدناه، إلا أن نسبة الانخفاض في هذه الفترة تعتبر ضئيلة جدا، و لا زالت الأرقام تعتبر مرتفعة خاصة عند مقارنتها بالدول الغربية، ففي فرنسا نجد أن نسبة العاملين في قطاع الزراعة قد بلغت 14,83% في سنة 1970م ثمّ وصلت النسبة إلى8,64% في سنة 1980م[1].

الجدول رقم(04): تطور القوى العاملة في الزراعة.

السنـــــــــة	الحصة في قطاع الزراعة %
1970[2]	58,62
1980[3]	49,85
1985[4]	25,0
1990[5]	22,0
1991	23,7
1992	17,3
1993	24,22
1994	23,7
1995	24,1
1996	24,8

(1) Mohamed Allaya. Alimentation et Agriculture en Méditerranée. مرجع سابق الذكر. ص72.

(2) الديوان الوطني للاحصائيات – المجموعة الاحصائية السنوية – نشرة 1985.رقم 12. ص318

(3) Jean Pierre Boutonnet. La spéculation ovine en Algérie. مرجع سابق الذكر. ص08.

(4) الديوان الوطني للاحصائيات– المجموعة الاحصائية – نشرة 1994. مرجع سبق ذكره ص419

(5) وزارة الفلاحة 2000 الجزائر بالأرقام

المطلب الثالث: مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

إن النسبة التي أحتلها القطاع الزراعي في مجمل الناتج المحلي مابين عامي 1970م و 1980م هي: 16% و 8,9% على التوالي كما هو موضح في الجدول رقم (05). و بالرغم من هذا الانخفاض بالنسبة لسنة 1980م عن سنة 1970م إلا أنه حدث تطور في النسبة ، حيث سجل قطاع الزراعة في سنة 1985م نسبة 9,53% من الناتج المحلي الإجمالي، ثمّ ارتفع إلى 11,0%، و وصل إلى نسبة 11,27% سنة 1995م ثمّ انخفض سنة 1997م ليصل إلى نسبة 9,91% .

إن هذه النسبة ضئيلة جدا، كون قطاع الزراعة في الجزائر هو مصدر أساسي للتوظيف كما هو موضح في الجدول رقم (03) و الجدول رقم (04). و هذا الاختلال يدل على إنتاجية منخفضة بالقياس مع القطاعات الأخرى، و أيضا يدل على أن الدخل الزراعي بقي على حاله إن لم نقل انخفض، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة المقنعة بالقطاع الزراعي. و هذا الانخفاض في الإنتاجية و الدخل الزراعي يشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية، خاصة و أن فرص الاستخدام في الوقت الراهن خارج قطاع الزراعة محدودة. ففي القطاعات الأولى يعمل جزء كبير من الطاقة العمالية، بينما في القطاعات الثانوية العكس هو الصحيح.

إن الأهمية الأساسية لهذه المقارنة هي أنها تبرز بقوة الحاجة الملحة لتنمية قطاع الزراعة و إتباع سياسات اجتماعية قادرة على حقنه بالديناميكية و على استخراج إنتاج أكبر منه.[1]

الجدول رقم (05): حصة الزراعة في الناتج المحلي

السنة	الحصة في الناتج المحلي الإجمالي%
1970 [2]	16,0
1980 [3]	8,9
1985	9,53
1990	11,0
1991	10,8
1992	12,2
1995 [4]	11,27
1997	9,91

(1) د. عبد الحميد الإبراهيمي. أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثالثة سنة 1983. ص 48.

(2) statistique de l'Algérie N°12 P318

(3) المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر. مرجع سبق ذكره. رقم 16. ص412 و 419.

(4) Ministère de l'agriculture 2000 . l'Algérie en chiffre.

و خلاصة لما جاء بهذا الفصل، و بدون التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية و التنمية الزراعية فإننا نجد بأن القطاع الزراعي و رغم مزاحمة القطاع الصناعي له في مجال الشغل فإنه لازال يستحوذ على نسبة كبيرة من المشتغلين به، إلا أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي لازالت ضعيفة و هو تعبير صادق عن نتائج الإصلاحات التي تمت في هذا القطاع و لصالحه. حيث يمكن القول أن هذه الإصلاحات تعتبر من بين العوامل التي أدت إلى عدم استقرار السياسة التنموي الزراعية في الجزائر، رغم أن هذه الإصلاحات و التعديلات التي تمت فيها من الناحية النظرية تبدو طموحة إلا أنها كانت دائما تعترضها إجراءات إدارية بيروقراطية تؤدي بها في نهاية المطاف إلى الفشل الذريع، ثم إن عدم وجود تنسيق بين إصلاح و آخر نظرا لقيام الإصلاح على فشل الإصلاح الذي سبقه.

الإصلاح الأخير الذي يبدو كمخطط وطني لتنمية هذا القطاع فإن بوادر فشله تبدو ظاهرة من خلال تسلط الإدارة على تنفيذه وفق إجراءات بيروقراطية أدت إلى استفادة فئات بعيدة كل البعد عن الزراعة من الدعم الموجه إلى هذا القطاع، إلا فئة قليلة يظهرها أصحاب النفوذ لتغطية الأساليب الفاسدة في تمرير غاياتهم. و بالتالي فإن لم يتدارك الأمر فإن مصير هذا المخطط يصبح كغيره و تبقى في الأخير الزراعة تنتظر مخططا آخر و هكذا ....، و في النهاية تبقى الزراعة منعزلة و مهمشة عن دورها الحقيقي في مشروع تنمية الاقتصاد الجزائري.

الفــصل الثانــي:
الإنتاج الحيوانـي الزراعي في الجزائر و أهميته

تمهيـــــد

إن الهدف الأول من الزراعة هو توفير الغذاء للسكان، و كلما زاد تقدم الأمم ارتفع معدل الاستهلاك للفرد فيها من المنتجات الحيوانية الغذائية حتى أصبح رقي الشعوب يقاس بمدى استهلاك الفرد من البروتين الحيواني. و للحيوان مركز هام في القطاع الزراعي لا يمكن الاستغناء عنه أو التقليل من أهميته، فهو مصدر مباشر لغذاء الإنسان، لملابسه، و لإنتاج السماد الطبيعي و العمل. كل هذه النواحي لها قيمتها الاقتصادية في أي بلد و لا سيما في الجزائر[1].

إن الاتجاه العالمي هو زيادة استهلاك المنتجات الحيوانية و من هنا تظهر الأهمية لتحسين الإنتاج الحيواني، بالإضافة إلى أن الإنتاج الحيواني يعتبر قطاعا مهما في تكوين الدخل القومي الزراعي[2].

إن الثروة الحيوانية تعتبر من الثروات الهامة في الاقتصاد الوطني بحيث تساهم بنصيب كبير في الدخل الوطني، أي دخل يعادل في أهميته ذلك الدخل الناتج عن الإنتاج النباتي كما أن تربيها هي أربح فروع الزراعة و أكثرها مكسبا.

و كلما تحسنت الأحوال المعيشية لأفراد المجتمع بما فيها المعرفة و التقدم، يتجه الطلب على المنتجات الحيوانية (من لحوم و حليب و جبن و غيرها) إلى التزايد.

كما أن الثروة الحيوانية عملية تربيتها تؤدي إلى إنشاء الأسمدة الطبيعية التي تؤدي إلى المحافظة على خصوبة الأراضي و زيادة إنتاجيتها و تحسين خواصها كما أنها تعوض الأسمدة المعدنية في كثير من الأحيان بحيث أن جزء كبير من الفلاحين الجزائريين لا يعرفون إلا الأسمدة الطبيعية، بالإضافة إلى ما سبق فإن المنتجات الحيوانية كالجلود و الأصواف و الحليب فهي مواد أولية لكثير من الصناعات التحويلية.

و نظرا لزيادة عدد السكان في الجزائر أكثر من الزيادة في المنتجات الحيوانية تضطر الدولة لاستيراد كميات كبيرة سنويا من المنتجات الحيوانية، و على سبيل المثال لا الحصر تستورد الجزائر (3/2) ثلثي حاجاتها من الحليب[3].

و باعتبار أن الجزائر تمتلك ثروة حيوانية ذات أهمية اقتصادية خاصة ذات اللحوم الحمراء، لها مؤهلات في تغطية الاحتياجات الوطنية و أيضا التصدير إلى الخارج(نوعية لحم الخروف ممتازة في الجزائر)،

---

(1) مجموعة دكاترة. دراسة حصر و تقييم مصادر الأعلاف في الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. دمشق 1982. ص3.

(2) د.عبد الوهاب مطر الداهري. دراسات في اقتصاديات الوطن العربي 1983. ص127.

(3) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي. تقرير حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2000 ص38.

باعتبار المساحة الكبيرة التي لديها، خاصة مناطق السهوب، و بإضافة إلى تربية الماشية هي من اهتمامات سكان الأرياف و تعود إلى فترة طويلة من الزمن.

و بالتالي كان لزاما علينا أن نعرف من خلال هذا الفصل الهيكل العام للحيوانات الزراعية في الجزائر و قد تناولنا فيه الثروة الحيوانية الزراعية، و التطور العددي للحيوانات الزراعية بما فيها الوحدات الحيوانية لكل نوع كما تناولنا في هذا الفصل أيضا أهمية الحيوانات الزراعية في الجزائر حيث أوضحنا فيه الأهمية الغذائية و أهمية الدخل الناتج عن تربية هذه الحيوانات.

المبحث الأول: الهيكل العام للحيوانات الزراعية في الجزائر.

المطلب الأول: الحيوانية الزراعية.

تمتاز الجزائر بثروة حيوانية هامة من حيث العدد و الانتشار و تتشكل من الغنم و البقر و الماعز بصفة أساسية و الخيل و الإبل و الخيليات الأخرى بصفة ثانوية.*

الجدول رقم (06): عدد الحيوانات الزراعية في الجزائر لسنة 1999م.

الوحدة : ألف رأس.

النوع	العدد	النسبة%
الغنم	18.200	76,68
البقر	1.650	6.95
الماعز	3.400	14,32
الخيل	46	0,2
الإبل	220	0,92
الخليات الأخرى	220	0,92
المجموع	**23.736**	**100,0**

المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري. الزراعة بالأرقام.

1- الأغنام

يعتبر قطيع الأغنام أكثر أنواع الثروة الحيوانية عددا و انتشارا إذ يقدر عددها بـ:18.200 ألف رأس سنة 1999م و بنسبة تصل إلى 76,68% بالنسبة إلى المجموع أي حوالي (5/4) أربعة أخماس مجموع الحيوانات الزراعية في الجزائر.

و تتميز الأغنام الجزائرية بأن بعضها ذات عظام غليظة و قوية و نيل غليظ و لها آثار قرون، و يكون لون الصوف أبيض و به مناطق سوداء، و تربى للحم و الحليب و الصوف، غير أن بعض أفرادها أبيض الجسم و الرؤوس و الأرجل و له صوف قصير و ناعم و مجعد، و يختلف تماما عن الصوف الحسن المتوسط الطول الذي تميزت به الأغنام ذات النيل الغليظ[1].

* أساسي و ثانوي بناءا على العدد.

[1] مجموعة دكاترة. دراسة حصر و تقييم الأعلاف في الدول العربية. مرجع سبق ذكره. ص09.

و تنتشر الأغنام في مناطق المراعي الطبيعية الجافة و أن معظمها يتواجد في السهوب الداخلية و التي يقل معدل الأمطار بها عن 400 ملم.

2- الأبقار

يبلغ عدد الأبقار في الجزائر 1.650 ألف رأس، بنسبة 6,95% من مجموع الحيوانات الزراعية في الجزائر، و تنتشر في المناطق الزراعية المروية و في المروج، و تتركز أساسا في الجزء الشمالي من الوطن. و هي أنواع كثيرة و أكثرها أو غالبيتها محلية، و تختلف أيضا في صفاتها الشكلية و الإنتاجية، و الصفة التي تمتاز بها هي إنتاج اللحم، لأن لها القوة في العضلات و القابلية للتسمين. أما إنتاجها للحليب فهو ضعيف مقارنة ببقية دول العالم و خاصة الدول الأوروبية، بالرغم من أن كسبها في الجزائر من قبل السكان الزراعيين يرجع بالدرجة الأولى لإنتاج الحليب.

3- الماعز

يبلغ عدد حيوانات الماعز حسب الجدول رقم (06) دائما 3.400 ألف رأس، أي بنسبة تصل إلى 14.32% من مجموع الحيوانات الزراعية، و بذلك فإن كسبها يحتل المركز الثاني بعد الأغنام.

و تنتشر تربية الماعز في كافة القطر الجزائري لإنتاجه للحليب بالدرجة الأولى و الذي يستهلك من قبل الأهالي و بدرجة ثانية لإنتاجه للحم و الذي يأتي بعد لحم الغنم و البقر و بسعر أرخص مقارنة بسابقيه، و يزداد استهلاكه من قبل ذوي الدخل المحدود، و أيضا كسبه من أجل إنتاجه للشعر و الذي يستعمل لصناعة الحبال و الخيام من قبل سكان المناطق الجافة و الصحراوية. و تتركز تربيته في المناطق الجبلية و الصحراء لأنه يتغذى على الحشائش و الشجيرات و أوراق الأشجار و بقايا المحاصيل أيضا.

4- الخيل

بلغ عدد الخيول في الجزائر 46 ألف رأس سنة 1999م و بنسبة مئوية يتقدر بـ: 0.2%من مجموع الحيوانات الزراعية. و تربيتها هي صفة موروثة أبا عن جد و تعود لعدد من الاستخدامات منها الركوب و السباق، إلا أن كسبها لعملية الركوب ضعفت في الأونة الأخيرة و ذلك لانتشار و زيادة عدد السيارات و التوسع في الطرقات و لا زالت تستعمل في المناطق النائية فقط. و الاستخدام الثاني فهو جر العربات و المحاريث في الأعمال الزراعية بالنسبة للمناطق الفقيرة و الجبلية و التي لم يدخلها الجرار.

أما كسبها لغرض استهلاك لحومها و التي هي عادة موروثة عن العهد الاستعماري، و تتركز في الجزء الشمالي من الوطن، أي المدن الساحلية و الكبيرة و هي في انخفاض مستمر.

5- الإبل

تعدادها بلغ حوالي 220 ألف رأس و بنسبة مئوية تصل إلى 0.92%₀ و تنتشر بصفة أساسية في الصحراء لتحملها العطش و الحرارة و تستعمل للركوب و حمل السلع و لإنتاج اللحم الذي يستهلك من قبل سكان الصحراء خاصة منطقة تمنراست، و الحليب أيضا و لإنتاجها للوبر الذي يستخدم لإنتاج البرنوس (البيدي) و لاستعماله في نسج الخيام أيضا، وفي المدة الأخيرة تقلص استخدامها من أجل الركوب وحمل السلع لانتشار سيارات النقل الحديثة التي تقطع الصحاري .

6- الخيليات الاخرى

بلغ تعدادها في الجزائر 220 ألف راس وبنسبة تصل إلى 0.92%₀ في سنة 1999م حسب الجدول رقم (06). وتنتشر في معظم مناطق الجزائر، وبالرغم من الصفة التي تمتاز بها هذه الحيوانات وهي قوة التحمل لاستعمالها في عدة أعمال من ركوب وجر العربات في المناطق الوعرة. إلا أن عددها بدأ هو الأخر في التقلص لدخول الألات الحديثة و استعمالها في الجزائر.

المطلب الثاني: التطور العددي للحيوانات الزراعية و الاهمية النسبية لوحدات الحيوانات الزراعية لكل نوع.

إن الحيوانات الزراعية في الجزائر لم تتطور بشكل مرضي كما كان يراد لها، و بخاصة الأبقار التي لها فائدة كبيرة في إنتاج الحليب، حيث أنها في تناقص مستمر كما أن النتائج المسجلة بالنسبة للأغنام و رغم زيادتها لم تكن كافية كما سنرى.

البند الأول: الأغنام

من الواضح حسب الجدول رقم (07) أدناه أن عدد الأغنام لم يتغير بشكل محسوس حيث كان في سنة 1987م مقدر بـــ: 16.148 ألف رأس ثم ارتفع إلى 16.891 ألف راس سنة 1991م ليصل إلى 17.301 ألف راس سنة 1995م و في سنة 1999م ارتفع إلى 18.200 ألف رأس.

الجدول رقم(07): التطور العددي للحيوانات الزراعية للفترة (1987م-1999م).

الوحدة: ألف رأس.

السنوات / النوع	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1997	1998	1999
الأغنام	16.148	16.429	17.316	17.697	16.891	17.723	18.665	17.842	17.301	17.387	17.949	18.200
الأبقار	1.416	1.435	1.405	1.393	1300	1.334	1.314	1.269	1.267	1.255	1.317	1.650
الماعز	2.568	2.232	2.404	2.472	2.485	2.775	2.683	2.544	2.780	-	-	3.400
الخيل	84	85	86	81	82	82	77	73	67	-	-	46
الإبل	134	114	122	122	126	114	114	114	126	120	124	220
الخيليات الأخرى	480	440	424	399	399	369	308	308	305	-	-	220

المصدر: Algérie : Mémorandum d'information Economique Maison LAZARD et compagnie Avril 1993 P28 Année 1987-1992

Ministre de L'agriculture. L'agriculture par les chefferies 1993-1998.

إن متوسط النمو السنوي كما هو مبين بالجدول رقم(08) أدناه موجب دائما، إلا أن هناك انخفاض في أخر الفترة مقارنة ببدايتها حيث كان في الفترة (1987م-1991م) يساوي إلى 1,1% أما الفترة (1991م-1995م) انخفض إلى 0,7% وللفترة (1987م-1998م) ما يعادل 0,9%.

الجدول رقم(08): التطور العددي للحيوانات الزراعية في الجزائر للفترة (1987م-1995م) من خلال متوسطات النمو السنوية (%).

السنوات / النوع	متوسط النمو (%) (1987-1991)	متوسط النمو (%) (1991-1995)	متوسط النمو (%) (1987-1995)
الأغنام	1,1	0,7	0,9
الأبقار	-2,1	-0,6	-1,4
الماعز	-0,5	3,1	1,3
الخيل	-0,6	-5,7	-3,15
الإبل	-1,2	0,5	-0,4
الخيليات الأخرى	-4,5	-6,4	-5,45

المصدر: محسوب على أساس الأرقام الواردة بالجدول رقم(07).

ومنه نستطيع أن نقول بان تربية الأغنام في الجزائر ومن خلال الجدول رقم (09) أدناه الذي يبين تطور أعداد الوحدات الحيوانية، تكاد تكون النوع الوحيد الذي فيه زيادة بحيث نسجل بأنه في سنة 1987م كانت عدد الوحدات الحيوانية بالنسبة للأغنام تعادل 3.223 ألف وحدة حيوانية وفي سنة 1991م وصلت إلى 3.378 ألف وحدة ليصل الارتفاع في عدد الوحدات الحيوانية في سنة 1999م إلى 3.640 ألف وحدة.

الجدول رقم (09): تطور عدد الوحدات الحيوانية للسنوات: 1987م، 1991م، 1995م، 1999م.

الوحدة: 1000.

السنوات / نوع الحيوان	1987	1991	1995	1999
الأغنام	3.223	3.378	3.460	3.640
الأبقار	991	910	887	1.155
الماعز	410	398	445	544
الخيل	59	57	43	32
الإبل	134	126	126	220
الخيليات الأخرى	264	219	168	121
المجموع	**5.081**	**5.088**	**5.129**	**5.712**

المصدر: محسوب من الجدول رقم(07) على أساس وحدات الحيوانات في المناطق الحارة[1] كمايلي:

نوع الحيوان	الوحدات الحيوانية
البقرة الأجنبية	1
البقرة المحلية	0.7
الأغنام	0.2
الماعز	0.16
الإبل	1
الخيل	0.7
الخيليات الأخرى	0.55

و بالنسبة إلى الأهمية النسبية لوحدات الحيوانات الزراعية بالنسبة المئوية لمجموع عدد الوحدات الحيوانية فإننا نجد الأغنام تحتل المرتبة الأولى بحيث نلاحظ من خلال الجدول رقم(10) أدناه بأنها كانت بـــ: 63,4% بالنسبة إلى مجموع عدد الوحدات الحيوانية الزراعية في سنة 1987م لتصل إلى نسبة 67,5% سنة 1995م ثم انخفضت إلى 63,7% سنة 1999م رغم ارتفاع

(1) مجموعة دكاترة. دراسة حصر و تقييم مصادر الأعلاف في الدول العربية. مصدر سابق الذكر. ص16.

العدد الذي وصل في هذه السنة إلى 18.200 ألف رأس و هذا يعود إلى ارتفاع عدد البقر الذي وصل إلى 1.650 ألف رأس في هذه السنة، إذا ما عرفنا بأن الوحدة الحيوانية بالنسبة للبقرة المحلية هي 0.7 بينما للأغنام هي 0.2 و رغم ذلك تبقى الأهمية النسبية للأغنام مرتفعة و تحتل المرتبة الأولى في كل سنوات الدراسة ذلك أن الأغنام تعتبر من اهتمام المربين لتعلقهم بتربية هذا النوع من الحيوانات وكذا تطوير هذه الحرفة في سبيل توفير منتجاتها للمستهلك.

الجدول رقم(10) : الأهمية النسبية (%) لوحدات الحيوانات الزراعية

للسنوات: 1987م ،1991م ،1995م ،1999م.

النوع / السنوات	1987	1991	1995	1999
الأغنام	63,4	66,4	67,5	63,7
الأبقار	19,5	17,9	17,3	20,2
الماعز	8,1	7,8	8,7	9,5
الخيل	1,2	1,1	0,8	0,6
الإبل	2,6	2,5	2,6	3,8
الخيليات الأخرى	5,2	4,3	3,3	2,1
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر: محسوب على أساس الأرقام الواردة بالجدول رقم(09).

و قد بلغت نسبة الإناث البالغة للأغنام على مستوى التراب الوطني سنة 1992م ما يعادل 63.11% و الأقل من سنتين 30.38% و الذكور 6.51% و ذلك حسب الجدول رقم(11) أدناه.

و منه يمكن القول بأنه رغم اهتمام المربين بتربية هذا النوع من الحيوانات فإنها دون المستوى المطلوب حيث المساحة الرعوية الكبيرة التي هي بحوزة الجزائر ثم الخبرة الموجودة لدى المربين و هذا له أسباب سنراها لاحقا.

الجدول رقم(11): تركيب قطعان الحيوانات الزراعية في الجزائر لسنة 1992م.

نوع الحيوان	العدد (رأس)	النسبة %
الأغنام		
شاة (أنثى)	11.184.830	63,11
ذكر	1.154.150	6,51
أقل من سنتين	5.383.800	30,30
المجموع	**17.722.780**	**100,0**
الأبقار		
بقرة أنثى	772.100	57,9
انواع اخرى	154.310	11,57
أقل من سنتين	407.320	30,54
المجموع	**1.333.730**	**100,0**
الماعز		
ماعز (أنثى)	1.662.180	59,9
ذكر	261.190	9,41
أقل من سنتين	851.760	30,7
المجموع	**2.775.130**	**100,0**
الخيل		
كبير	62.950	81,82
أقل من سنتين	13.990	18,18
المجموع	**76.940**	**100,0**

المصدر : المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر نشرة 1994، نتائج 1992 الديوان الوطني للاحصائيات ص 193.

البند الثاني: الأبقار

إن عدد الأبقار قد تزايد في بداية الفترة حيث نسجل عدد 1.416 ألف رأس سنة 1987م حسب الجدول رقم (07) ثم نجده قد بدأ بالانخفاض من سنة 1991م ليصبح في سنة 1995م 1.267 ألف رأس ليرتفع في سنة 1999م إلى 1.650 ألف رأس.

و بالنسبة إلى متوسط النمو السنوي فإنه كان بالسالب للفترة (1987م-1995م) و ذلك بمقدار 1,4-% و كانت الفترة الأولى اشد سلبية من الثانية 2,1-% ، 0,6-%على التوالي.

أما عدد الوحدات الحيوانية للفترة (1987م-1999م) فنجد بأنها كانت 991 ألف وحدة حيوانية، ثم انخفضت في سنة 1995م لتصل إلى 887 ألف وحدة. أما في سنة 1999م فارتفعت إلى 1.155 ألف وحدة حيوانية و هذا لارتفاع عدد الأبقار في هذه السنة مثلما أشرت سابقا.

و فيما يتعلق بالأهمية النسبية للبقر و اعتماد على مجموع عدد الوحدات الحيوانات لكل سنة و كما هو ظاهر بالجدول رقم(10)، فنجد دائما المركز الثاني للبقر في كل السنوات المدروسة، و الملاحظة التي تبدو لنا هي الانخفاض في النسبة لسنة 1991م بـ: 17,9% و لسنة 1995م بـ: 17,3% و لكن تعود من جديد للارتفاع في سنة 1999م بـ: 20,2%و هذا دائما يرجع لارتفاع العدد في هذه السنة.

أما تركيبة قطاع الأبقار، فنجد أن نسبة الإناث هي 57,9% و التي أقل من سنتين نسبتها 30,54% أما الأنواع الأخرى فإن نسبتها هي 11,57% من مجموع قطاع الأبقار و ذلك حسب الجدول رقم (11) أعلاه.

لنخلص إلى القول بأن قطاع الأبقار متدهور سواء في عدد الرؤوس أو عدد الوحدات الحيوانية، و أيضا بالنسبة إلى الأهمية النسبية، رغم احتلال هذا القطاع المرتبة الثانية، إلا أنه من خلال النسبة يسجل الخمس فقط من جملة عدد الوحدات الحيوانية لكل سنة مدروسة. أي أن وضعية هذا النوع من الحيوانات في الاقتصاد الجزائري خطيرة خاصة و أن استهلاك منتجاتها يزيد من سنة إلى أخرى لاعتبارات عديدة أهمها زيادة السكان، ثم أن أسعار منتجات هذه الحيوانات في السوق الدولية مرتفعة، و أيضا بالنسبة إلى سوق العمل فإن لها تأثيرا كبيرا، سواء ما يتعلق بمصانع الجلود أو مشتقات الحليب.

البند الثالث: الماعز

يبلغ عدد الماعز 2.568 ألف رأس سنة 1987م ثم بدأ في الانخفاض حتى سنة 1992م ارتفع إلى 2.775 ألف رأس ليصل سنة 1999م إلى 3.400 ألف رأس كما هو موضح بالجدل رقم (07).

كما نسجل بأن متوسط النمو السنوي كان سالبا بـ: 0,5-% للفترة (1987م-1991م)، بينما في الفترة الثانية (1991م-1995م) أصبح موجب بـ: 3,1% كما هو بالجدول رقم (08)، و بالنسبة إلى الفترة كلها فهو موجب بنسبة 1,3%.

و بالنسبة إلى عدد الوحدات الحيوانية فإن هذا النوع من الحيوانات الزراعية، قد سجل في سنة 1987م عدد 410 ألف وحدة حيوانية من مجموع عدد الوحدات الحيوانية ثم بدأ بالانخفاض في سنة 1991م ثم عاد للارتفاع في سنة 1995م ليصل في سنة 1999م إلى 544 ألف وحدة.

أما الأهمية النسبية إلى الماعز فهي ضعيفة في كل سنة رغم المركز الذي يحتله من حيث العدد بحيث يأتي في المركز الثاني بعد الأغنام، إلا أن تركيبة قطاع الماعز نجد بأن نسبة الإناث البالغة هي 59,90% لسنة 1992م كما يشير إلى ذلك الجدول رقم(11) أعلاه.

و مع ذلك و رغم أهمية قطاع الماعز بالنسبة إلى الأهالي خاصة من حيث إنتاجه للحليب، و من حيث انخفاض أسعار هذا الحيوان و لحمه في السوق، إلا أن ذلك لا يكفي فهو لا يزال منخفضا مما يتطلب البحث عن الأسباب و إيجاد الحلول المناسبة لتطوير هذا النوع و الاعتناء بتربيته.

البند الرابع: الخيل

إن عدد الخيول في الجزائر هو في تناقص مستمر و ذلك للأسباب التي ذكرناها من قبل. حيث كانت 84 ألف رأس سنة 1987م لينخفض العدد إلى 46 ألف رأس سنة 1999م.

و أيضا بالنسبة إلى عدد الوحدات الحيوانية لهذا النوع و من خلال الجدول رقم (09) فإنه في انخفاض سنة بعد أخرى، كما نسجل النمو السنوي بالسالب سواء بالنسبة للفترة الأولى أو الفترة الثانية.

أما الأهمية النسبية للخيل فهي منخفضة جدا حيث أنها تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة و ذلك بنسبة 0,6% سنة 1999م.

و بالنسبة إلى تركيبة قطاع الخيل لسنة 1992م و حسب الجدول رقم(11) فإن نسبة الخيول الكبيرة عالية جدا، حيث وصلت إلى 81,82% و التي أقل من سنتين في العمر فهي 18,18%.

إن الانخفاض في هذا النوع من الحيوانات مقبول من الناحية النظرية و ذلك للأسباب التي ذكرناها من قبل، و لكن من الناحية العملية فهو غير مقبول و ينبغي اتخاذ تدابير ملائمة للمحافظة على تربيتها و بقائها حتى لا تنقرض باعتبار أن أسباب نهايتها عديدة.

البند الخامس: الإبل

هي الأخرى في انخفاض من حيث العدد رغم الزيادة المعتبرة في سنة 1999م و ذلك بتسجيل رقم 220 ألف رأس مع العلم أن هذا العدد مشكوك فيه لأسباب عديدة أهمها اتساع الصحراء.

و من حيث متوسط النمو فهو بالسالب في الفترة الأولى ثم موجب في الفترة الثانية بنسبة 1.2-% و 0,5% على التوالي.

أما عدد الوحدات الحيوانية للابل فإنها تبقى مساوية لعدد رؤوس الجمال نظرا لمساواة الوحدة الحيوانية مع رأس جمل واحد حيث تساوي إلى 1. أما الأهمية النسبية لوحدات الحيوانات الزراعية للابل فهي في انخفاض حيث أن العدد في نقصان مستمر.

إن أهمية الإبل أو الجمال تناقصت كثيرا لأسباب عديدة كدخول شاحنات النقل العملاقة إلى الصحراء، و تركز السكان في المدن مما أدى إلى الاستغناء عنها، و لكن تبقى أهميتها لإنتاج اللحوم بمنطقة الصحراء قائمة، و منه لابد من البحث عن الأساليب المناسبة لتربيتها و بقائها في هذا البلد.

البند السادس: الخيليات الأخرى

إن هذا النوع من الحيوانات فهو في انخفاض مستمر. ففي سنة 1987م كان عدده يعادل 480 ألف رأس ليصبح في سنة 1999م يعادل 220 ألف رأس. و هذا يترجمه الجدول رقم (07) أعلاه كما نجد أن متوسط النمو للفترتين سالبا دائما كما هو واضح بالجدول رقم(08) و هو في انخفاض. كما نجد هذا الانخفاض أيضا بالنسبة إلى تطور عدد الوحدات الحيوانية و الأهمية النسبية لها.

المبحث الثاني: أهمية الحيوانات الزراعية في الجزائر.

المطلب الأول: الأهمية الغذائية.

لا شك من أن جل دراسات التغذية تؤكد بأن الفائدة الغذائية للمنتجات الحيوانية هي أعلى بكثير مقارنة بالغذاء النباتي.

ثم إن الاتجاه العالمي هو زيادة استهلاك المنتجات الحيوانية (من لحوم و حليب و بيض و غيرها)[1]. و بالإضافة إلى ذلك يجب الإشارة إلى أن تقدم الأمم يقاس بكبر نسبة استهلاكهم من البروتين الحيواني الناتج من أصل حيواني.

إن الجزائر و رغم المساحة الرعوية الكبيرة التي بحوزتها و التي تقدر بـــ :31.615 ألف هكتار،[2] أي أن للجزائر القدرة الكافية لتغطية الاحتياجات الغذائية للحيوانات الزراعية لو استغلت بطريقة رشيدة. إلا أن ذلك لا زال بعيد المنال و بالتالي فإن الوجبات الغذائية التي يتناولها المواطن تتصف بعدم التوازن البروتيني، حيث أن معدل استهلاك الفرد من البروتين الحيواني قد وصل إلى 12.11 غرام/اليوم/الفرد في عام 1980م، فإنه يبقى دون الحد الأدنى للمعدل العالمي 28 غرام/اليوم/الفرد[3].

و على سبيل المثال إن الجزائر و إن كانت نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء هي كبيرة كما سنرى ذلك لاحقا، إلا أنها لا زالت تستورد كميات كبيرة من اللحوم لتغطية الطلب المتزايد لاستهلاك هذه السلعة، رغم الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد، و ذلك لأن معدل الزيادة في المنتجات الحيوانية لا يساير معدل الزيادة في السكان.

المطلب الثاني: أهمية الدخل الناتج عن تربية الحيوانات الزراعية.

إن الثروة الحيوانية تعتبر من الثروات الوطنية الهامة حيث تساهم بنصيب لا يستهان به في الدخل الوطني. إذا عرفنا بأن الإنتاج الحيواني يمثل حوالي ثلث الإنتاج الزراعي[4]. كما ينبغي الإشارة إلى أن تطور معدل الإنتاج الحيواني في زيادة مستمرة و يفوق معدل الزيادة في الإنتاج النباتي، و هذا ناتج عن الصفة التي كان يتميز بها المجتمع الجزائري في تربية الماشية (من الأغنام و الأبقار و الماعز و الخيول و الإبل و الخيليات الأخرى) من أنها قديمة جداً. رغم مزاولته للزراعة النباتية، دون أن ننسى

---

(1) عبد الوهاب مطر الداهري. دراسات في اقتصاديات الوطن العربي. معهد البحوث و الدراسات العربية 1983.مؤسسة الخليج للطباعة و النشر. ص127.

(2) د مصطفى أحمد الشويحي. أهمية المراعي الطبيعية في الوطن العربي و دورها في تغذية الثروة الحيوانية. ص22.

(3) مجموعة دكاترة. دراسة حصر و تقييم مصادر الأعلاف في الدول العربية. رقم 26. مرجع سابق الذكر. ص26 و ص01.

(4) مجموعة دكاترة. دراسة حصر و تقييم مصادر الأعلاف في الدول العربية. رقم 26. مرجع سابق الذكر. ص26 و ص01.

من أن سكان الجزائر المتواجدين بالهضاب العليا و الأطلس الصحراوي بما في ذلك الصحراء، الغالبية منهم عبارة عن بدو و أنصاف بدو رحل يمتازون بتربية الماشية.فأينما سقط المطر، أي تحسن الوضع النباتي في المنطقة التي يسقط بها المطر إلا و تم الترحال إليها، ذلك أن تلك الحيوانات تمثل مصدر رزق أساسي في ذلك الوقت، مع اعتبار تلك الأوضاع الاقتصادية خاصة المتعلقة بالفترة الاستعمارية، صعبة للغاية إذ أن العائلات الزراعية كانت تعيش عيشة الكفاف.

بعد الاستقلال مباشرة بدأت الجزائر في استرجاع ثرواتها الطبيعية خاصة النفط و الغاز و استثمارها عائداته في مشاريع عديدة كإقامة شبكة صناعية كبيرة و بناء قرى اشتراكية مما أدى إلى توسع و ازدياد مصادر الدخل بالنسبة للأفراد الجزائريين، مما أدى إلى استقرار جزء كبير من السكان و أيضا سبب هجرة ريفية خاصة ما يتعلق بمحدودي الدخل أو طبقة الفلاحين الصغار[1].

و رغم ذلك فإن تربية الحيوانات الزراعية بقيت إن لم أقل ازداد عدد الحيوانات الزراعية، خاصة الأغنام و هذا راجع إلى أن أهميتها تكمن في أن دخلها يزيد بالنسبة إلى كاسبيها إن لم أقل أن تربيتها هي أربح فروع الزراعة و أكثرها كسبا في الجزائر، و هذا راجع إلى زيادة عدد السكان كما أشرت سابقا و إلى زيادة أسعار منتجات الحيوانات.

---

(1) د. عبد اللطيف بن أشنهو. الهجرة الريفية في الجزائر. مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي. ص17.

إن الجزائر تمتلك ثروة كبيرة من الحيوانات الزراعية تحتل فيها الغنم المركز الأول و ذلك لانتشارها على مساحة كبيرة خاصة بالسهوب حيث زادت زيادة معتبرة. ثم تأتي الأبقار حتى و إن كانت قليلة مقارنة بالمساحة التي تمتلكها لجزائر فنرى أنها زادت في الفترة الأخيرة، و هذا ينطبق أيضا على الماعز. أما باقي لحيوانات الأخرى فهي في نقصان نظرا لتطور النقل و ما إلى ذلك، و نفس الشيء يقال عن الوحدات الحيوانية بالنسبة لكل نوع، غير أن عدد الوحدات الحيوانية الإجمالي هو في ازدياد من سنة إلى أخرى حيث وصل إلى 5.712 ألف وحدة في سنة 1999م بعد أن كان 5.081 ألف وحدة في سنة 1987م.

و بالنسبة إلى الأهمية الغذائية لمنتجات الحيوانات الزراعية فهي دون المستوى و لا تكفي لحاجة الطلب المحلي و هذا ما يفسره الاستيراد المستمر لكميات معتبرة من اللحوم الحمراء و الحليب و مشتقاته.

أما بالنسبة إلى الدخل الناتج عن تربية هذه الحيوانات فإنه في زيادة خصوصا إذا تحسنت الظروف المناخية، و بالتالي فان هذه الثروة الحيوانية الزراعية تساهم بنصيب لا يستهان به في الدخل الوطني.

الفصل الثالث:
أسباب تدني إنتاجية الحيوانات الزراعية و احتياجاتها الغذائية حاضرا و مستقبلا

تمهيد:

تمتلك الجزائر ثروة حيوانية لا يستهان بها إن لم أقل عظيمة خاصة الأغنام حيث وصلت إلى 18.200.000 رأس سنة 1999م بالإضافة إلى الأنواع الأخرى كالأبقار و الماعز و الإبل، و جل هذه الحيوانات الزراعية منتجة للحوم و الحليب و الصوف و الجلود، و رغم ذلك فإن إنتاجيتها ضعيفة و دون المستوى العالمي، و تستورد الجزائر كميات كبيرة من هذه المنتجات الحيوانية. لذلك فإن السؤال عن أسباب تدني إنتاجية الثروة الحيوانية يطرح بإلحاح لأن طموحنا كبير بالنسبة إلى هذه النقطة أي لا يتوقف عند حد الاكتفاء الذاتي، بل التطلع إلى تصدير منتجات حيواناتنا خاصة اللحوم و الجلود و منتجاتها إلى الخارج.

و معلوم أن ازدياد إنتاجية الحيوانات الزراعية تعتمد على تغذية الحيوان، حيث تعتبر أهم هذه العوامل و أكثرها أثرا في رفع مستوى الإنتاج الحيواني، ثم الأمور الأخرى المرتبطة بذلك كترشيد مهنة تربية الحيوان و الخدمات الإرشادية و ما إلى ذلك.

إن الاعتماد في تغذية الحيوانات الزراعية في الجزائر على مصادر الأعلاف الخارجية شيء يطرح إشكال آخر و هو الاعتماد على الخارج و صرف عائدات البترول من العملة الصعبة في تغذية حيواناتنا. لذا لا بد من البحث عن مصادر غذاء حيواناتنا داخل البلد، و منه ينبغي أن نعرف دور المراعي الطبيعية في تغذية هذه الثروة الحيوانية.

المبحث الأول: أهمية المراعي الطبيعية في الجزائر و إنتاج الأعلاف.

تعتبر المراعي الطبيعية في الجزائر من أهم الثروات باعتبارها تساهم بالجزء الأكبر و الأقل تكلفة من الغذاء اللازم للحيوانات الزراعية.

إن معظم مساحة المراعي الطبيعية تقع بين خطي الأمطار (50-400مم) في السنة حسب تقديرات المختصين في تقديرات مساحات المراعي الطبيعية في الوطن العربي[1].

إن الجزء الأكبر من هذه المراعي تعتبر فقيرة لانخفاض إنتاجيتها و تذبذب الإنتاج بها من عام لأخر حيث أن نسبة 50% من هذه المراعي تعتبر متدهورة و فقيرة و فقط 20% تعتبر جيدة و ممتازة[2].

كما أن هذه المراعي الطبيعية تدهور الغطاء النباتي بها و ذلك نتيجة للاستغلال المكثف و المستمر، ثم قلة الإرشاد الزراعي الذي لم يقم بالواجب المنوط به كما ينبغي، حيث وصلت الجزائر إلى عدم قدرة مراعيها الطبيعية في توفير الغذاء اللازم لحيواناتها الزراعية من جراء الرعي الجائر و اقتلاع الأشجار و الشجيرات من أجل الوقود و الاتساع في الأراضي الهامشية و حرثها خصوصا بالسهوب، و حرق الغابات و المراعي سواء بصفة عمدية أو غير عمدية، دون مراقبة و دون مواجهة ذلك بالتشريعات اللازمة و تطبيقها الفعلي في الميدان إن وجدت.

و حسب تقديرات خبراء الزراعة فإن المراعي الطبيعية تقدم للثروة الحيوانية بوجه عام في الجزائر ما قيمته 74,4% من المادة الجافة المستهلكة، 70,30% من العناصر المهضومة الكلية و 68,4% من البروتين المهضوم[3].أي أن الاعتماد الكبير في تغذية الثروة الحيوانية في الجزائر يعتمد على المراعي الطبيعية و منه فإن الاتجاه الصحيح و الأساسي لا بد و أن يتوجه نحو تحسين المراعي الطبيعية.

المطلب الأول: الأهمية الرعوية لأقاليم الجزائر.

إن الجزائر لها عدة أقاليم، فهناك إقليم الساحل و إقليم التل و أهم ما يميز هذين الإقليمين هو الارتفاع في كمية الأمطار بحيث تتعدى 400مم في السنة، و بالرغم من غنى هذين الإقليمين بالأنواع النباتية المختلفة و الصالحة فعلا لتربية الماشية إلا أن أهميتها الرعوية ضعيفة و محدودة و ذلك لأسباب عديدة أهمها تركز الأغلبية من سكان الجزائر بهما و انتشار المدن العديدة و الممرات و الطرق و المصانع ثم نظام الملكية الخاصة للأراضي الزراعية مما يحد من تربية الحيوانات الزراعية و انتشارها في المراعي الزراعية، بالإضافة إلى صعوبة كثير من المناطق بهذين الإقليمين نظرا لانتشار الغابات التي لا تستخدم في الرعي و لكن تستخدم لاقتناء الخشب و حماية التربة و أيضا للتنزه. أما

(1) د. مصطفى أحمد الشويحي. أهمية المراعي الطبيعية في الوطن العربي. مرجع سبق ذكره. ص20.
(2) د. مصطفى أحمد الشويحي. أهمية المراعي الطبيعية في الوطن العربي. مرجع سبق ذكره. ص20.
(3) مجموعة دكاترة. دراسة حصر و تقييم مصادر الأعلاف في الوطن العربي. مرجع سابق الذكر. ص68.

إقليم الهضاب العليا و إقليم الأطلس الصحراوي فإن المناخ الذي يسودهما فهو شبه الجاف و الجاف على التوالي و بهما مساحة كبيرة تنتشر بها الزراعات الدائمة خاصة بإقليم الهضاب العليا إلا أن هناك مساحات واسعة تعود ملكيتها للدولة و بالتالي فهي رعوية، و أهميتها في ميدان الرعي كبيرة و تتركز بهما جل الثروة الحيوانية خاصة إذا ما عرفنا كمية الأمطار المتساقطة بهما تتراوح بين (200مم و 400 مم)[1] في السنة مما يساعد على انتشار النباتات الرعوية.

و أخيرا الإقليم الصحراوي و مناخه الجاف جدا و أن كمية الأمطار التي تسقط به عبر السنة أقل من 200مم و أن المساحة التي يحتلها كبيرة جدا، و بالرغم من قلة الإنتاجية النباتية الصالحة للرعي في وحدة المساحة إلا أن اتساع الإقليم قد عوض الناتج الإجمالي من الحصيلة الرعوية، و منه فإن النشاط الزراعي السائد في هذا الإقليم هو مهنة الإنتاج الحيواني.

إن الحيوانات الزراعية التي تتمركز بهذا الإقليم الصحراوي هي الجمال نظرا لمقدرتها على تحملها العطش و أيضا الحرارة ثم الماعز أما الجزء الشمالي من هذا الإقليم فتنتشر به أيضا الأغنام.

المطلب الثاني: الإنتاج العلفي في المراعي الطبيعية

يمكن الاعتماد على الجدول رقم (12) أدناه في تقدير الإنتاج العلفي بالمراعي الطبيعية بالجزائر لسنة 1979م حيث يبين المساحة الكلية للمراعي الطبيعية و التي تقدر بـــ: 20.160 ألف هكتار، طبعا بعد خصم كل المناطق الغير مستغلة في الرعي كالجبال و الغابات إلخ، أي المناطق التي لا يمكن استغلالها في الرعي.

و إن إنتاجها العلفي الكلي من المادة الجافة يعادل 7.247 ألف طن منها: 3.311 ألف طن عناصر مهضومة كلية و 388 ألف طن بروتين مهضوم.

الجدول رقم (12): الموارد العلفية الطبيعية المستعملة في تغذية الحيوان لسنة 1979م.

الوحدة: 1000 طن.

	المساحة	المادة الجافة	العناصر المهضومة الكلية	البروتين المهضوم
فوق 400 مم	5.160	2.055	954	98.3
تحت 400 مم	15.000	5.192	2.357	289.6
المجموع	**20.160**	**7.247**	**3311**	**387.9**

المصدر: مجموعة دكاترة دراسة حصر و تقييم مصادر الأعلاف في الوطن العربي رقم : 26 ص 69.

(1) جغرافيه الغداء في الجزائر . مرجع سابق الذكر . ص165.

إن أكبر مساحة تقع بالمناطق التي يقل بها سقوط الأمطار عن 400 مم في السنة و أن إنتاجها من المواد العلفية الطبيعية طبعا هو أكبر من المناطق التي يسقط بها الأمطار بأكثر من 400 مم في السنة كما هو واضح بالجدول رقم (12) أعلاه.

المطلب الثالث: إنتاج الأعلاف المزروعة و المركزة.

من خلال الجدول رقم (13) أدناه يتضح بأن المساحة المزروعة و المخصصة لإنتاج الأعلاف هي صغيرة حيث تقدر بـ: 376 ألف هكتار، و حتى إنتاجها من المادة الجافة فهو ليس مرضيا حيث يصل إلى 1.006 ألف طن، أما المخلفات العلفية للمحاصيل فإن ما تقدمه من المادة الجافة لا يتعدى 1.125 ألف طن رغم المساحة الكبيرة و التي تقدر بـ:6.000 ألف هكتار لكون تلك المخلفات العلفية أكثر من النصف منها يتكون من التبن.

أما بخصوص الأعلاف المركزة فإن كميتها ضعيفة و لا تتعدى 360 ألف طن من المادة الجافة مما يستدعي إعادة النظر و تصحيحه لأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار لأنها لا تتناسب و عدد الحيوانات الزراعية في الجزائر و احتياجاتها الغذائية و من الخطورة على الأمن الغذائي في هذا البلد.

الجدول رقم (13): الأعلاف المزروعة و المركزة في تغذية الحيوان لسنة 1979م.

الوحدة: 1000 طن.

	المساحة ألف هكتار	المادة الجافة	العناصر المهضومة	البروتين المهضوم
أعلاف مزروعة	376	1.006	580	80.5
مخلفات علفية للمحاصيل	6.000	1.125	586	45.0
أعلاف مركزة	/	360	234	46.8
المجموع	**6.376**	**2.491**	**1.400**	**172.3**

المصدر: مجموعة دكاترة: دراسة حصر و تقييم مصادر الأعلاف في الدول العربية مرجع سابق الذكر ص 69.

و من الجدولين رقم (12) و (13) نستخلص إجمالي الموارد العلفية المستعملة في تغذية الحيوانات الزراعية لسنة 1979م فنجد بأن المساحة الكلية هي 26.536 ألف هكتار، تنتج من المادة الجافة 9.738 ألف طن منها: 4.711 ألف طن عناصر مهضومة كلية و 560.2 ألف طن بروتين مهضوم.

ينبغي الإشارة بأن الأعلاف المصنعة، خاصة المركزة جلها تأتي من الواردات الزراعية و الناتجة من الشعير و الشوفان و الذرة الصفراء ... إلخ.

و قد قدرت إنتاجية الهكتار الواحد من المادة الجافة القابلة للاستهلاك الحيواني من 100 كلغ إلى 616 كلغ في السنة اعتمادا على معاملات (LE HOUEROU AND HOSTEL) و ذلك حسب هطول الأمطار في كل منطقة.

الجدول رقم(14): المناطق الرعوية ذات المعدل المطري أقل من (400 مم) سنويا و إنتاجيتها من المادة الجافة القابلة للاستهلاك الحيواني و محتواها من العناصر المهضومة و البروتين المهضوم.

معدل الأمطار	مساحة المراعي (مليون هكتار)	المادة الجافة بالهكتار (كلغ)	المادة الجافة (ألف طن)	العناصر المهضومة (ألف طن)	العناصر المهضومة الكلية (ألف طن)	البروتين المهضوم (ألف طن)	البروتين المهضوم (ألف طن)
300-400	3.00	616	1.848	50	924	6.5	120.1
200-300	5.25	419	2.200	45	990	5.5	121.0
100-200	3.75	225	844	40	338	4.5	38.0
أقل من 100 أراضي صحراوية	3	100	300	35	105	3.5	10.5
المجموع	**15.00**		**5.192**		**2.357**		**289.6**

* استخدمت معادلتي (LE HOUEROV AND HOSTEL 1977) لحساب متوسط إنتاج المادة الجافة القابلة للاستهلاك الحيواني و هما:

م جـــ = (2.17 X م أ) - 103.7

م جـــ = (م أ) 1.09 X 0.972

حيث م جـــ : المادة الجافة القابلة للاستهلاك الحيواني (كلغ/هكتار)

م أ : معدل المطر السنوي (مم)

المصدر: مجموعة دكاترة: دراسة حصر و تقييم مصادر الأعلاف في الدول العربية مرجع سابق الذكر ص 58.

الجدول رقم (15): تقديرات الإنتاجية العلفية من أراضي البور و الراحة و غير القابلة للزراعة.

الموارد العلفية	مساحة المراعي (مليون هكتار)	المادة الجافة بالهكتار (كلغ)	المادة الجافة (ألف طن)	العناصر المهضومة %.	العناصر المهضومة الكلية (ألف طن)	البروتين المهضوم %	البروتين المهضوم (ألف طن)
أراضي بور	3.00	500	1.500	45	675	4.5	67.5
مراعي طبيعية قابلة للحش	0.06	500	30	55	165	6.5	1.95
أراضي الراحة قابلة للحش	0.10	250	25	50	125	5.5	1.38
أراضي الراحة قابلة للرعي	2.00	250	500	50	250	5.5	27.5
المجموع	**5.16**		**2.055**		**954**		**98.3**

* اعتبرت إنتاجية الأراضي البور و المراعي الجبلية 50 % من إنتاجية المراعي الطبيعية تحت الظروف المطرية المشابهة بينما اعتبر هذا الإنتاج 25 % فقط لأراضي الراحة لضعف إنتاجيتها نتيجة لحرثها.

المصدر: مجموعة دكاترة: دراسة حصر و تقييم مصادر الأعلاف في الدول العربية مرجع سابق الذكر ص 59.

المطلب الرابع: إنتاج الجزائر من المواد العلفية خلال الفترة (1990م-1994م) و المتوقعة لسنة 2010

إن إنتاج الجزائر من الأعلاف يتأثر إلى درجة كبيرة بالمناخ، أي أنه بزيادة كمية الأمطار المتساقطة سنويا تكون الزيادة أيضا في إنتاج مواد الأعلاف و العكس صحيح، و هذا ما يلاحظ من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(16): إنتاج الكلأ الاصطناعي و الطبيعي.

الوحدة: قنطار.

السنوات / المواد	1990	1991	1992	1993	1994
كلأ اصطناعي	**4.257.760**	**11.016.650**	**8.315.070**	**4.749.280**	**3.915.340**
بيقة الشوفان	2.439.470	6.787.980	3.974.920	2.576.920	1.633.500
قصب	72.920	78.720	12.890	63.230	63.380
كلأ مختلف	1.745.370	4.149.950	4.327.260	2.109.130	2.218.460
كلأ طبيعي	**930.190**	**2.360.760**	**2.403.250**	**1.700.230**	**1.551.190**
مرج طبيعي	318.140	914.320	450.870	470.100	567.080
حشة أراضي مستريحة	612.050	1.446.440	1.952.380	1.230.130	984.110
المجموع العام	**5.187.950**	**13.377.490**	**10.718.320**	**6.449.510**	**5.466.530**

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية نتائج 1996. الديوان الوطني للإحصاء. ص 77.

و بالنسبة إلى إنتاج الكلأ الاصطناعي يبدو أنه أكثر من إنتاج الكلأ الطبيعي و ذلك باعتباره يعتمد على العمل الإنساني أي أنه مخطط و بالتالي فإن نتائجه هي أكثر من نتائج الكلأ الطبيعي غير أن ذلك لا يكفي.

فحتى لو تحسنت الأمور فأعتقد بأن مقدار العجز بالنسبة إلى الأعلاف يكون كبيرا و غير ممكن تغطية احتياجات الحيوانات الزراعية من الأعلاف حسب الظروف الراهنة، لذا لا بد من الاعتراف مسبقا بأن إنتاجية الثروة الحيوانية سوف تنخفض ما لم يحدث تغيير في ذلك.

المطلب الخامس: عدد الحيوانات الزراعية المتوقعة لسنة 2010م

إننا نعمد تقديرات معدل النمو السنوي لكل نوع من أنواع الحيوانات الزراعية في الجزائر و المقدر من قبل خبراء الزراعة ذلك لافتراضات عديدة أهمها:

- معدلات النمو خلال الفترات السابقة أي منذ سنة 1901م حتى سنة 1980م.
- المعدلات الانتاجية للحيوانات الزراعية.
- المستوى الغذائي للإنسان من المنتجات الحيوانية الأساسية (البروتين الحيواني).
- معدلات الأسعار و علاقاتها بتشجيع أو تثبيط التوسع في الإنتاج ومن ذلك نصل إلى أن معدل النمو السنوي للأبقار هو 2,85% حيث أعتبر كمعدل نمو طبيعي، و أن معدل النمو للأغنام هو 3,0% للزيادة السنوية، و بالنسبة إلى الماعز فهو بحدود 1,62% و بالنسبة إلى الخيول فإن نسبة النمو التي أعتمدت هي 1,95% و كذلك بالنسبة إلى الخيليات الأخرى فهي نفس نسبة النمو السنوي للخيول.أما بخصوص الإبل فإن نسبة النمو السنوي في الجزائر فهي بالسالب كغيرها من الدول العربية و اعتمدت نسبة 1,30-%.

الجدول (17): التوقعات المستقبلية لأعداد الحيوانات الزراعية حتى عام 2010م حيث سنة الأساس 1999م.

الوحدة: رأس، وحدة.

نوع الحيوان	العدد سنة 1999م	معدل النمو السنوي %	عدد الحيوانات المتوقعة لسنة 2010م	عدد الوحدات الحيوانية لسنة 2010م
الأبقار	1.650.000	2,85	2.167.275	1.517.094
الأغنام	18.200.000	3	24.206.000	4.841.200
الماعز	3.400.000	1,62	4.005.880	640.941
الخيول	46.000	1,95	55.867	391.069
الإبل	220.000	-1,30	188.540	188.540
الخيليات الأخرى	220.000	1,95	267.190	1.469.545

المصدر : محسوب على أساس الأرقام الواردة بالجدول رقم (07) لسنة 1999م.

المبحث الثاني: الاحتياجات الغذائية للحيوانات الزراعية لسنة 2010م وعوائقها

المطلب الأول: تقدير الاحتياجات الغذائية للحيوانات الزراعية لسنة 2010م

الجدول رقم (18): الاحتياج السنوي للرأس الواحد (كلغ /سنة) من المواد الغذائية حسب أنواع الحيوانات و فئاتها

النوع والفئة	مادة جافة	بروتين مهضوم	عناصر مهضوم كلية
الأبقار			
محلية بالغة وذكور تربية	1825	80	1022
عمر سنتين	1700	70	950
متنوع	1800	80	1000
الأغنام			
إناث بالغة منتجة	500	27	290
ذكور وإناث غير منتجة	365	17	200
عمر سنتين	365	17	200
الماعز			
إناث بالغة منتجة	440	42	394
ذكور وإناث غير منتجة	357	21	200
عمر سنتين	237	16	150
الخيول			
بالغة	1300	60	740
عمر سنتين	1100	50	700
الإبل	2730	109	740
الخيليات الأخرى	1000	40	650

المصدر : دراسة حصر وتقييم مصادر الأعلاف مرجع سابق الذكر ص 41

عن Kearl 1982 .UCA .NRC

الجدول رقم (19): الاحتياجات الغذائية السنوية للحيوانات الزراعية لسنة 1996م

الوحدة: ألف طن.

الأنواع	العدد (ألف)	مادة جافة	بروتين مهضوم	عناصر مهضومة كلية
الأبقار				
محلية بالغة و ذكور تربية	677	1236	54.16	691.9
عمر سنتين	396	673.2	27.7	376.2
متنوع	155	279	12.4	155
المجموع	**1.228**	**2.188.2**	**94.26**	**1.223.1**
الأغنام				
إناث بالغة منتجة	11.109	5.554.5	299.9	3.221.6
ذكور	1.020	364.1	17.34	204
عمر سنتين	5.436	1.984.1	92.4	1.087.2
المجموع	**17.565**	**7.902.7**	**409.64**	**4.512.8**
الماعز				
إناث بالغة منتجة	1.704	749.7	71.6	671.4
ذكور	280	99.96	5.8	56
عمر سنتين	911	215.9	14.6	136.65
المجموع	**2.895**	**1.065.56**	**92**	**864.05**
الخيول				
بالغة	47	61.1	2.8	34.8
العمر سنتين	13	14.3	0.7	9.1
المجموع	**60**	**75.4**	**3.5**	**43.9**
الإبل	136	371.3	14.8	100.6
الخيليات الأخرى	286	286	11.4	185.9
المجموع العام	-	**11.889.16**	**625.6**	**6.930.35**

أحتسب على أساس الأرقام الواردة بالجدول رقم(17) ونتائج سنة 1996م.

الجدول رقم (20): الاحتياجات للوحدة الحيوانية (طن/سنة).

	مادة جافة	عناصر مهضومة كلية	بروتين مهضوم
الاحتياجات الحافظة والإنتاجية	2.00	1.10	0.10
تكلفة الرعي و الجو الحار	1.00	1.00	0.015
جملة احتياجات الوحدة الحيوانية	3.00	3.00	0.115

المصدر : بوعقادة وآخرون (د .مصطفى أحمد الستويحي) أهمية الرعي في الوطن العربي. ص 40.

وعلى أساس تقدير الاحتياجات الغذائية للوحدة الحيوانية من الجدول رقم (20) نستطيع تقدير الاحتياجات الغذائية للحيوانات لسنة 2010م.

الجدول رقم (21): الاحتياجات الغذائية للحيوانات الزراعية لسنة 2010م.

الوحدة: كلغ.

النوع	العدد	عدد الوحدات الحيوانية	مادة جافة	عناصر مهضومة كلية	بروتين مهضوم
الأبقار	2.167.275	15.170.925	45.512.775	25.032.026	1.744.656
الأغنام	24.206.600	4.841.200	14.523.600	7.987.980	556.738
الماعز	4.005.880	640.941	1.922.822.4	1.057.552	73.709
الخيل	355.867	391.069	1.173.207	645.264	44.976
الإبل	188.540	188.540	565.620	311.091	21.682
الخيليات الأخرى	267.190	1.469.545	4.408.635	2.424.749	168.998
المجموع		**22.702.220**	**68.106.660**	**37.458.663**	**2.610.755**

المصدر: تم حسابه على أساس أرقام الجدول رقم (20) و الجدول رقم(17).

المطلب الثاني: عوائق تغذية الحيوانات الزراعية في الجزائر

من خلال النتائج التي توصلنا إليها خصوصا ما يتعلق بضعف تغطية العجز في تغذية الحيوانات الزراعية نستطيع أن نعرف أهم العقبات أو العوائق التي تقف في وجه تطور تربية هذه الثروة الهامة.

1 – أشاطر الرأي القائل " أنه من المعروف بأن الكثافة الحيوانية في هذه المراعي تتجاوز الحمولة الرعوية الصحيحة مما يسبب في تدهور هذه الموارد بشكل كبير، و يشكل الاستغلال الجائر لهذه الموارد واحدا من أهم المشاكل الزراعية في الوطن العربي. كما أنها كذلك واحدة من المجالات الأكثر إهمالا.و بالتالي لا بد من الاستنتاج من أن النمو في إنتاج الماشية في الوطن العربي يتم إلى حد كبير على حساب موارد أخرى "[1]. و هذا ينطبق فعلا على أوضاع تربية الحيوانات الزراعية في الجزائر حيث نجد الإهمال و اللامبالاة بما يجري داخل البلاد فيما يتعلق بهذا الجزء من القطاع الفلاحي الهام جدا.

2 – إن زيادة نسبة الحمولة الحيوانية تؤدي إلى انخفاض كبير في الإنتاج و كذلك تؤدي إلى التصحر[2]. إن الجزائر تعاني من زحف الرمال نتيجة الجفاف الذي يصيب البلد من فترة إلى أخرى و نتيجة إلى الرعي الجائر و أيضا نتيجة توجه أعداد ضخمة من الماشية أينما سقط المطر مما يؤدي إلى انجراف التربة و هذا ما يؤثر على عملية الإنبات من جديد حيث كلما قامت الرياح إلا و تبعتها حبيبات التربة و الرمال و تؤثر تأثيرا كبيرا على إنتاج المراعي.

3 – التوسع الزراعي الكبير الذي تم على حساب المراعي خاصة بالهضاب العليا و الأطلس الصحراوي، أي الأمكنة التي تتركز بها تربية الماشية و الغزارة الحيوانية، حيث أن التوسع الزراعي الذي قام به الأهالي خاصة مربي الماشية، دون مراقبة بهدف تغطية العجز في الأعلاف أي إيجاد مصادر أخرى للأعلاف و ذلك بزراعة الشعير، إلا أن ذلك سرعان ما انعكس بالسالب على أولئك السكان الزراعيين، حيث أنه بعد السنة الأولى مباشرة لم تعد تمد تلك الأراضي التي حرثت أي إنتاج، و أن عملية الرعي بها أصبحت مستحيلة لانعدام النبات بها بحيث أصبحت جرداء.

4 – إن المتتبع لأوضاع المراعي الطبيعية في الجزائر و عملية استغلالها في الفترة الحالية يكتشف أن هناك خلل كبير أي عدم التوازن بين الطاقة الإنتاجية للمراعي من جهة و الحمولة الحيوانية لها من جهة أخرى أمر يقتضي العمل على إعادة التوازن. و إن تحقيق ذلك يتطلب إما تخفيض عدد الحيوانات في

---

[1] د.خالد تحسين علي. دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي. سلسلة كتب المستقبل. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية 1985. ص438.

[2] د.عايد قارف.د.أحمد بلعبلكي. الزراعة المستقرة في المناطق الجافة بسوريا. دراسات عربية. مجلة فكرية اقتصادية عربية. العدد: 09. يوليو 1983.

المراعي الطبيعية أو توفير مصادر علفية تقابل الأعداد الزائدة حاليا و مستقبليا عن الحمولة المثلى للمراعي الطبيعية[3].

إن تحقيق أي احتمال منها ليس بالأمر الهين في المستقبل القريب لأن الطلب على المنتجات الحيوانية يتزايد باستمرار و ذلك نتيجة تزايد عدد السكان من جهة و من جهة أخرى لا ننسى التحسن الذي يحدث في الأوضاع الاقتصادية الشيء الذي ينعكس على مجموع دخول الأفراد مما يؤدي إلى زيادة استهلاك المنتجات الحيوانية. مما يصعب من احتمال تخفيض عدد الحيوانات الزراعية في هذه الظروف. أما توفير مصادر الأعلاف من غير المراعي الطبيعة، فأعتقد بأنها تسير الآن بمعدل منخفض لا يتلاءم مع الزيادة المتوقعة في الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية مع الأخذ بعين الاعتبار مسألة الأزمة الاقتصادية الراهنة و ارتفاع الأسعار مما يشكل عقبة كبيرة أمام مربي هذه الحيوانات. أي أن اختلال التوازن قد يستمر و يزداد مما يؤدي إلى تدهور المراعي الطبيعية من جديد.

5 – إن الجماعات التي تربي الحيوانات الزراعية و خاصة التي تزاول مهنة الرعي متخلفة، إن أصحاب المواشي لا يزالون يعتمدون على الحيوانات المحلية التي يختارونها على أساس الشكل الظاهري دون معرفة أصولها و إنتاجية أمهاتها و هذا ينتج عنه انخفاض الإنتاج[1].

6 – ضعف الأجهزة الفنية التي تعمل في مجال الإنتاج الحيواني مما انعكس على الخدمات الإرشادية في مجال عملية الاتصال بمربي المواشي ذلك أن الحيوان يحتاج إلى نوع من المعاملة لاستغلاله اقتصاديا و الحصول على إنتاج في المستوى المطلوب.

7 – سوء تغذية الحيوان و مسألة عدم تحسين النوع و عدم مكافحة الأمراض أدى بالحيوانات إلى انخفاض إنتاجيتها و تعرضها إلى النقصان باستمرار بالإضافة إلى عدم تحسين السلالات و ذلك بإدخال السلالات الأجنبية المحسنة.

8 – إن عملية تنمية المراعي الطبيعية لم تكن ضمن أولويات القطاع الزراعي ذلك أن البرامج المخصصة لذلك لا تتصف بالشمولية و لا بصفة الاستمرار أو خلوها من التكامل و في إطار استراتيجية غير شاملة مما أدى إلى ضياع جهود معتبرة و عدم تحقيق أي نتائج ملموسة إلا في مناطق قليلة يطلق عليها صفة التجارب.

9 – إن عدم تطبيق الدورات الرعوية و مراقبتها أيضا أدى إلى عدم التحكم في تنمية هذا المورد الهام و أدى إلى الإسراع في عملية التصحر و زيادته، و هذا يبين عدم قدرة الإدارة الحالية أي الإدارة المكلفة برعاية و مراقبة أراضي المراعي الطبيعية و أيضا قطعان الحيوانات على التحكم و السيطرة في المهمة التي أنشئت لأجلها.

---

[3] د. مصطفى أحمد الشويحي.أهمية المراعي الطبيعية في الوطن العربي و دورها في تغذية الثروة الحيوانية 1980م ص43
[1] د. عبد الوهاب مطر الداهري. دراسات في اقتصاديات الوطن العربي. مرجع سابق الذكر ص129.

10 – إن معظم القوانين المتعلقة بصيانة و تنمية المراعي الطبيعية حبيسة الرفوف، فهي لا تنفذ و إن تم تنفيذها فهي لا تتم على المستوى اللازم و المطلوب باعتبار أن الرعي الجائر و اقتلاع الأشجار و الشجيرات من أجل الوقود في المراعي الطبيعية لا زالت شائعة و مستمرة كما يؤدي إلى نتائج سليمة مستقبلا.

11 – إن نظام ملكية أراضي المراعي الطبيعية معظمها يعود إلى الدولة، أي أن استخدام هذه الأراضي مشاع لجميع مربي الماشية مما يحد من الحافز المعنوي للمحافظة عليها. و هذا ينتج عنه دائما تكثيف استغلال تلك المراعي ثم تدهورها باستمرار.

12 – إن التماطل في ميدان مكافحة التصحر يؤدي إلى ارتفاع معدلات التصحر أي زيادة مناطق رعوية أخرى ضمن الأراضي التي لا تنبت شيئا و هذا معناه تناقص مساحات المراعي المنتجة مما ينعكس على الإنتاج الحيواني و على إنتاجيته أيضا بالنقصان.

13 – إن عدد المتخصصين من الخبراء في مجالات المراعي الطبيعية و حتى مجالات الحيوانات لا زال قليل و في طور التكوين، و عملية تكوين المتخصصين في ذلك تستغرق وقتا ثم إعطاء هؤلاء الوسائل اللازمة لذلك ليس بالأمر السهل في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، و أيضا العقلية السائدة في الإدارة من أن العمل في هذا الميدان نتائجه غير واضحة و تحتاج إلى إقناع مما يؤثر سلبا على معدلات تنمية المراعي الطبيعية و إنتاجية الحيوانات الزراعية على حد سواء.

14 – فيما يخص إنتاج العلف كمادة أساسية في غذاء الماشية فإن إنتاج الذرى في بلاد الجزائر لا يكفي الحاجة المقدرة بمليون طن أين يجب توفير مساحة تقدر بـــ :300 ألف هكتار، و هذا ما لا تستطيع الدولة توفيره[1]. حيث أن وسائل الري الحالية لا تسمح بذلك و أن المياه الموجودة حتى و إن استعملت بشكل جيد فإن الأولويات لا تسمح بإنتاج الأعلاف المركزة خاصة الذرى الموجهة إلى تغذية الحيوانات الزراعية، و منه نستطيع أن نوافق الرأي القائل بأن الثروة الحيوانية في الجزائر، ما زالت في حاجة إلى مزيد من الدعم من أجل ضمان الأمن الغذائي و تلبية الطلب المتزايد[2].

(1) مجلة الفلاح و الثورة. عدد 149 لسنة 1989 ص 21

(2) التخطيط و التنمية. مرجع سابق الذكر ديسمبر 1983م ص 64 –65.

الفصل الرابع:
العوامل الضرورية لتأمين تغذية الحيوانات الزراعية و أهميتها

تمهيد:

إن الزراعة بمفهومها الضيق هي العناية بزراعة الأرض، أما المعنى الواسع، الذي نقصده فهي تشمل أي إجراء يقوم به المزارع كفلاحة الأرض و زراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، و اقتناء الحيوان الزراعي لإنتاج الألبان و اللحوم و الصوف و الجلود و تربية الدواجن و النحل[1].

و غني عن البيان من أن أهمية الزراعة تتجلى في كونها المصدر الأساسي للغذاء البشري، و تمد كثير من النشاطات الصناعية بالمواد الأولية اللازمة لقيامها، و بالتالي فإن النباتات الزراعية و الحيوانات ستبقى المصدر المهم في الحصول على البروتينات و النشويات و الدهون اللازمة التي يحتاجها الإنسان.

كما لا يفوتنا بالذكر من أن الزراعة أصبحت لا تنتج للاستهلاك فقط بل جزء كبير من الإنتاج يتوجه للبيع في الأسواق و استبداله بما تنتجه الصناعة.

و منه فإن الطلب على المنتجات الزراعية هو في زيادة مستثمرة لأغراض الصناعة من جهة و ارتفاع مستوى المعيشة من جهة أخرى، هذا بالنسبة إلى الدول المتقدمة، أما بالنسبة إلى الدول النامية فزيادة الطلب على المنتجات الزراعية يرجع إلى عامل الزيادة الطبيعية للسكان لتحسن المستوى الصحي من جهة في كثير من البلدان منها، و لعدم تنظيم التناسل السكاني من جهة أخرى، و أيضــا لزيادة الدخل، و في القوة الشرائية نتيجة الإنفاق على مشروعات التنمية[2].

إن الجزائر تعتبر من بين الدول النامية و أن القطاع الزراعي فيها له أهمية الخاصة، لا من حيث عدد المشتغلين به و لا من حيث المساحة القابلة للزراعة و أيضا لما لهذا البلد من إمكانيات تجعل من القطاع الزراعي ذا فعالية و قدرة على مواجهة التحدي الغذائي و تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى السلع الزراعية الرئيسية خاصة الحبوب، لما لهذا المنتج من أهمية للمواطن الجزائري، حيث أن الكمية المستهلكة من المواد الغذائية بالنسبة للفرد الجزائري أغلبها ناتجة عن الحبوب، أضف إلى ذلك ما يهمنا حول موضوعا و نتيجة لتدهور المراعي فإن أغلب السكان الذين يربون الماشية يعتمدون في تغذيتها على الحبوب خاصة الشعير و الخرطان (الشوفان) و الحبوب الصيفية، أما المتعلق بمادة القمح فإن ما يحتاجه المربون هو بقايا الطحين (النخالة) و التي تشكل موردا لا بأس به في تغذية الماشية حيث تفيد كثيرا سواء ما يتعلق بإنتاج الحليب أو التسمين، و منه كان لابد من معرفة تطور إنتاج الحبوب في الجزائر.

---

(1) د. محمد سعيد الفتيح. مبادئ الاقتصاد الزراعي. منشورات جامعة حلب. كلية الزراعة (1978-1979). ص23.
(2) د. خالد الحامضي. التخطيط الزراعي. المطبعة السورية. جامعة حلب 1995. ص9.

المبحث الأول: الموارد الزراعية.

تقع الجزائر على الجزء الشمالي لإفريقيا بالساحل الجنوبي للبحر المتوسط، يحدها من الجنوب دول الساحل الإفريقي و من الشمال البحر الأبيض المتوسط، و من الشرق الجمهورية التونسية و الجماهيرية الليبية، و من الغرب المملكة المغربية و الصحراء الغربية.

و يبلغ أقصى عرض لها من الشرق إلى الغرب حوالي 1.200 كلم، و يبلغ أقصى طول لها من الشمال إلى الجنوب حوالي 1.800 كلم.

إن الجزائر بكبر مساحتها (2.381.741 كلم2)[1] و عمرها القصير (40 سنة من الاستقلال) حيث كانت تحت قبضة الاستدمار الفرنسي و الذي خرج بعد سيل كبير من الدماء، و دمار شبه شامل لكافة المنشآت و حتى الموارد الاقتصادية، لذلك فإن عامل الطبيعة يبقى المؤثر الرئيسي على الإنتاج الزراعي (نباتي، حيواني) ثم تأتي العوامل البشرية و الاقتصادية.

إن الجزء الأكبر من مساحة الجزائر تعتبر صحراء مما يؤثر على الأنشطة الزراعية و الاستقرار البشري، حيث أن توزيع الكثافة البشرية تتركز في الجزء الشمالي(381.000 كلم^2) و تضم 90% من السكان بينما، الباقي صحراء لا يسكنها سوى 10% من مجموع السكان.

المطلب الأول: الموارد الجغرافية و المناخية

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر حوالي 7.5 مليون هكتار، يزرع بها حوالي 85% بالحبوب و البقول و المحاصيل الرعوية و يبقى 15% على شكل أراضي بور[2].

و يمكن تقسيم المناطق الرئيسية للمحاصيل إلى خمسة أقاليم تختلف في الظروف الطبيعية و المناخية و حتى الإنتاجية حسب معدل الأمطار و درجة الحرارة و هي إقليم الساحل، و إقليم التل، و إقليم الهضاب العليا، و إقليم الأطلس الصحراوي و إقليم الصحراء.

البند الأول: الأقاليم

1- **إقليم الساحل:** طوله من الحدود الشرقية إلى الحدود الغربية و مساحته الإجمالية حوالي 2.3 مليون هكتار.

أما مناخ هذا الإقليم فهو متأثر بالمناخ المتوسطي، أي ارتفاع في هطول الأمطار و درجة حرارة معتدلة بحيث أن الأمطار تتراوح بين (520مم و 787مم) في السنة، و درجة الحرارة بين (0° و 46°)، و أهم سهول هذا الإقليم هي سهل وهران،سهل متيجة، سهل عنابة ثم سهول بجاية و سكيكدة.

---

[1] المجموعة الإحصائية السنوي. الديوان الوطني للإحصاء. مرجع سابق الذكر. نتائج 1992. ص2.
[2] مجموعة دكاترة. دراسة حصر و تقييم مصادر الأعلاف في الدول العربية. مرجع سابق الذكر. ص50.

2- إقليم التل: ينتشر هذا الإقليم في المناطق الجبلية بالجزائر من الغرب إلى الشرق فيه عدة مجالات حيوية للزراعة كما يتميز مناخه بشبه الرطب، حيث يتراوح سقوط الأمطار ما بين (511مم إلى 800مم) سنويا و درجة حرارة ما بين (4,8°- إلى 45,5°) مما أدى إلى الاستقرار البشري به.

مساحته تصل إلى 2,3 مليون هكتار، تتوزع على أربعة سهول كبرى رئيسية هي سهل تلمسان، سهل السرسو، سهل عين بسام، و سهل قسنطينة.

3- إقليم الهضاب العليا: يقع بمنطقة الهضاب العليا، و هي منطقة زراعية هامة و ترتفع عن سطح البحر بحوالي 1.000 متر[1].أراضيه واسعة الأرجاء و تمتد بطول 700 كلم، بحيث تمثل مساحته الزراعية بحوالي 2,9 مليون هكتار، كما توجد به مساحات كبيرة تنبت به أعشاب طبيعية متنوعة، أهمها الحلفاء، تستخدم كمراعي تتغذى عنها الماشية التي تعتبر الممون الرئيسي للحوم الحمراء المستهلكة عبر الوطن.

و يدخل هذا الإقليم ضمن المناخ المتوسطي شبه الجاف حيث لا تتعدى الفترة الرطبة به ستة(06) أشهر في السنة مع ارتفاع نسبي في درجة الحرارة فهي تتراوح ما بين (9,6°- و 40,6°) في السنة و الأمطار ما بين (293مم و 622مم) في السنة.

إن نشاط الرياح كبيرا بهذا الإقليم، و نظرا لوجود فترة كبيرة جافة به مما يعرض التربة إلى التعرية. و تتوزع مساحة أراضيه الزراعية كالتالي:

أراضي شرق الوطن، و تمتد من منطقة باتنة بالشرق إلى الغرب سطيف، أراضي وسط و غرب الوطن مساحتها كبيرة تنصل إلى 1,6 مليون هكتار و تمتد من جنوب المدية إلى غرب تيارت.

4- إقليم الأطلس الصحراوي: و يقع بين الصحراء جنوبا و الهضاب العليا شمالا، مساحته الزراعية جلها يقع في السفوح الشمالية للإقليم و هي لا تتجاوز 200 ألف هكتار، كما يسيطر على هذا الإقليم طابع المناخ الجاف، فالأمطار تتراوح ما بين (192مم و 308مم) في السنة و درجة حرارة ما بين (8,2°- و 46°) في السنة.

5- إقليم الصحراء: توجد بهذا الإقليم أشهر الواحات الجزائرية الكبرى و هو شديد الجفاف مع درجة حرارة عالية جداً بحيث تتراوح ما بين (3,8°- و 54°) في السنة.

به أحواض مغلقة و أودية جافة و تنتشر به ظاهرات العروق الرملية، عرق الشرق و عرق الغرب الكبيرين، و عرق الصوان ثم الرق في الأودية الجافة ثم الحمادة، كما توجد به منخفضات عميقة مثل منخفض بسكرة بـــ31 متراً عن سطح البحر.

---

(1) مجموعة دكاترة. دراسة حصر و تقييم مصادر الأعلاف في الدول العربية. مرجع سابق الذكر. ص50.

كل هذه العوامل أدت إلى انحسار النشاط الزراعي في الإقليم بحيث لا تتعدى مساحته 58 ألف هكتار و تتمثل في واحات متباعدة على امتداد الصحراء.

إن الزراعة الصحراوية تتغذى على الينابيع أو ما يسمى بالفجرات و الأودية المؤقتة الجريان، و المياه الجوفية العميقة، و بعض السدود المائية. من هذه الأودية الهامة، واد جدي الذي يصب في شط ملغيغ و وادي غير الذي أقيم عليه (سد غير) و يسقي سهل عبادلة الشهير (حوالي 25 ألف هكتار) و وادي عبدي و العرب الأبيض الذي أقيم عليه سد (فم الغرسة) يسقي حوالي 10 آلاف هكتار من أراضي سيدي عقبة الزراعية، و وادي الساورة، كما تسيل عدة أودية مؤقتة الجريان في منطقة الأحجار مثل غرغر و جارات و عون و تافاست، و التي تسمح بقيام زراعات محدودة في هذه المناطق[1].

البند الثاني: المياه

1- مورد الماء في الأرض

إن الماء في كوكب الأرض يعتبر أحد الموارد المتجددة حيث إنه ينتقل من مكان إلى مكان أخر، بمعنى أنه في حالة نقصانه من موقع جغرافي ما فإنه في نفس اللحظة يزيد في موقع جغرافي أخر بإحكام و دقة متوازنة.

إن الحجم الكلي للماء الموجود بالكرة الأرضية يقدر بحوالي ألف مليون كيلومتر مكعب أو ما يساوي 70 % من كتلة الأرض، منه ما هو موجود بالغلاف الجوى في صورة سحب و أبخرة، و منه ما هو موجود على سطح الكرة الأرضية في البحار، و المحيطات، و الأنهار، و على قمم الجبال و المناطق المتجمدة في القطبين، و منه ما هو موجود تحت القشرة الأرضية أو في باطن الأرض.

و في كل يوم يتبخر من سطح البحر بفعل الطاقة الشمسية ما يربو على 875 كلم^3 من الماء و لكن لا يلبث أن يعود منها ثانية إلى نفس المحيطات 775كلم^3 نتيجة لتكثف بخار الماء و سقوط الأمطار، أما 100 كلم^3 الباقية، فتقوم الرياح بنقلها إلى حيث تسقط على سطح اليابسة.

إن الأرض تفقد يوميا 160 كلم^3 و لكنها تحصل على 260 كلم^3، أي تكتسب 100 كلم^3 و هو نفس المقدار الذي تخسره المحيطات.

إن نسبة الماء العذب لا تتعدى 3 % من الماء الكلي بالأرض، و هذه النسبة للماء العذب يوجد أغلبها (98 %) مقيدا في ثلوج القطبين، خاصة القطب الشمالي و"جوينلاند" و لو حدث أن ذابت هذه الثلوج لأرتفع سطح المحيطات و البحار خمسين قدما، و لغرقت مساحات شاسعة من اليابسة، و هكذا فإن كمية الماء العذب المتاح – نظريا على الأقل – سواء على سطح الكرة الأرضية أو باطن قشرتها السطحية لا يتجاوز 0.06 % من الماء الكلي، و أخيرا فهذه الكمية – و بغرض إتاحتها للإنسان– لا

(1) جغرافية الغذاء في الجزائر. مرجع سابق الذكر. ص167.

تتوزع بانتظام على سطح الكرة الأرضية بل هناك مناطق تعاني من الإغراق، و أخرى تعاني من الجفاف و الظمأ[1].

2- الموارد المائية في الجزائر

من المعلوم أن الزراعة في الجزائر تعتمد بصورة تكاد تكون رئيسية على كمية الأمطار التي تسقط سنويا و التي تختلف من عام إلى أخر مما يؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة في بعض السنوات عن نقصانها في بعض السنوات الأخرى.

إن الجزائر تعاني كثيرا من هذه التقلبات إذ يقل الإنتاج في سنوات الجفاف مما يودى إلى استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية خاصة الحبوب و الأعلاف بشتى أنواعها، مما يؤثر على مربي الماشية في التخلي عن جزء كبير من أعداد الحيوانات التي بحوزتهم، أي بيع جزء هام في الأسواق، حتى يستطيعون شراء تلك الأعلاف من الأسواق لمواجهة احتياجات حيواناتهم من الغذاء.

إن الخروج من هذا المأزق المتكرر أو التخفيف من حدة تعرض القطاع الزراعي للخسائر الفادحة يتطلب بصورة ملحة تحويل جزء من الأراضي البعلية إلى أراضي مروية، ذلك أن الزراعة في مثل هذه الأخيرة تعتبر بصفة عامة أكثر تقدما انضباطا من الزراعة البعلية، نظرا لقدرة الإنسان على التحكم في إعطاء النبات حقه في المياه، و توزيعها في مواعيدها أكثر ملاءمة مما لا يتأتى للإنسان أن يفعله في الزراعة البعلية[2].

- المياه المطرية

بالرغم من أن مياه الأمطار هي أصل الموارد المائية السطحية و الجوفية، إلا أن نصيب الجزائر منها قليل مقارنة بدول الضفة الشمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط حيث تستقبل هذه الأخيرة ما لا يقل عن 500 مم في السنة[3]. مقارنة بالجزائر التي تستقبل من هذه المياه بين 2.000 مم في السنة على ساحل البحر و أقل من 100 مم في السنة بشمال الصحراء[4].

---

(1) مجلة عالم المعرفة. رقم50. التكنولوجيا الحديثة و التنمية الزراعية في الوطن العربي. د. محمد السيد عبد السلام. فبراير 1982. ص155 و 156 بتصرف.

(2) د. محمد سعيد الفتيح. مبادئ الاقتصاد الزراعي. مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية 78-79. منشورات جامعة حلب. كلية الزراعة. ص98.

(3) وثيقة للمؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني. الجزائر.

(4) د. رابح زبيري. الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره. أطروحة دكتوراه دولة. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 1996. ص224.

إن السهول العليا تكون المنطقة الأكثر اتساعا من حيث المساحات الزراعية المستعملة لغرض زراعي، فإنها تتحصل على كميات ضئيلة و غير كافية من المياه[1].

أما الصحراء فإنها تتميز بجفاف يكاد يكون شبه تام لقلة الأمطار بها، حيث لا تتعدى 200 مم في السنة و منه فإن الزراعة المطرية بالصحراء غير ممكنة باعتبار أن " نقص معدل التماطر عن 250 مم يلغي قيام زراعة مطرية أصلا "[2].

إن الجزائر تستقبل سنويا من مصدر المياه المطرية حوالي 65 مليار م^3 في المتوسط على مساحة تقدر ب 237 مليون هكتار، و هي كمية قليلة بالإضافة إلى نمط سقوط الأمطار بالجزائر الذي له مميزات خاصة ذات أثار سلبية على الإنتاج الزراعي، مثل قصر مدة السقوط، ففي الغالب لا تتجاوز شهرين في السنة أي ديسمبر و جانفي و في كثير من الأحيان تسقط بقوة مما يؤدي إلى كوارث و صعوبة تصريف المياه الذي يبقي مشكل مطروح حتى الساعة، ثم التوزيع غير المتكافئ لها أي سقوطها في مناطق معينة و عدم سقوطها في مناطق أخرى، هذا في حالات التهاطل، ذلك أن هناك الجفاف الذي يتكرر كل 4 إلى 5 سنوات و هذا لخصوصية موقع الجزائر الذي يغلب عليه المناخ القاري.

و مع كل ذلك فإن مياه الأمطار في الجزائر تضيع إما بتسربها أو بتبخيرها، فمعدل الخسارة يقدر بـــ: 59 % مما يسقط على التراب الوطني، و من نسبة 41% الباقية نجد سوى جزء قليل مستعمل لأغراض فلاحية، صناعية و منزلية و الباقي يضيع في البحر و هذا راجع لقلة ما أنجز من سدود[3].

---

(1) Hammid Tammar . Stratégie de développement. le cas de L' Algerie . publisud. paris 1987. P66.

(2) حازم البلاوي. التنمية الزراعية. مطبعة النهضة الجديدة. القاهرة 1967. ص65.

(3) Nadir M^{ed} Tayeb. L ' agriculture dans la planification en Algerie de 1967 a 1977 O.P.U. Alger 1987. P327.

- المياه السطحية

حسب الدراسات في ميدان الموارد المائية في الجزائر فإن المتكون من المياه السطحية يبلغ حوالي 12.4 مليارم^3 سنويا حيث 89.5% منها تشكل أحواض مائية ساحلية، 5.64% أحواض بالهضاب العليا، 4.83% أحواض صحراوية[1].

إن ينابيع المياه السطحية المستغلة تقدر بـــ: 5.7 مليارم^3 سنويا تتوزع حسب الجدول رقم (22) كالتالي:

الجدول رقم (22): المياه السطحية المستغلة في الجزائر.

الوحدة: مليار م^3.

المنطقة	**الحجم المستغل**
الوهراني	0.372
الشلف	1.277
الجزائر	1.319
الصومام	0.471
قسنطينة	1.146
عنابة	0.781
مجموع المنطقة التلية	**5.366 (%94,0)**
واد ملاق	0.129
الحصنة و منطقة السرسو	0.044
أراضي نمامشة	0.065
الشط الشرقي	0.024
مجموع الهضاب العليا	**0.262 (%4,6)**
الجنوب	**0.080 (%1,4)**
المجموع في كل الجزائر	**5.7 (%100,0)**

المصدر: د.محمد مهدي. دورية symbiose N°4 mai, juin 97 p 97

(1) د محمد مهدي. دورية symbiose مرجع سابق الذكر. ص14.

- **المياه الجوفية**

كما يقدر المتكون من المياه الجوفية في شمال الجزائر بحوالي 1.8 مليارم^3 و بالنسبة إلى الصحراء الكبرى في الجزائر فإن الدراسات النظرية تقدر المياه الجوفية بـــ: 60 ألف مليارم^3. و المستغل منها سنويا يقدر بـــ: 5 مليارم^3 سنويا[(1)].

المطلب الثاني: الموارد الأرضية في الجزائر و توزيعها على الاستخدامات المختلفة.

رغم المساحة الكبيرة و القابلة للزراعة و التي تقدر بـــ:40.596.733 هكتار، إلا أن المساحة الزراعية لسنة 1996م لم تتجاوز4.554.140 هكتار حسب الجدول رقم (23) أدناه.

الجدول رقم (23): الموارد الأرضية و توزيعها على الاستخدامات المختلفة لسنة 1996م.

الوحدة: هكتار.

المساحة الكلية	المساحة القابلة للزراعة	المساحة الزراعية الصالحة	المساحة الصالحة للحراثة		مزروعات دائمة	أراضي رعوية و ممرات	أراضي الاستغلالات الغير منتجة
			محروثة	مستريحة			
238.174.100	40.541.000	8.081.000	4.554.140	2.967.340	559.520	31.525.000	935.000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات رقم 26.

إن الأراضي المستريحة لسنة 1996م قليلة مقارنة بالسنوات السابقة بحيث نجدها في سنة 1993 م مقدرة بـــ:4.690.940 هكتار، بينما في سنة 1992م لم تتعدى 3.082.570 هكتار، ذلك أن الأراضي المحروثة في هذه السنة قد بلغت 4.479.370 هكتار، حسب الأرقام المعطاة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات[(2)].

إن المزروعات الدائمة و المقدرة بـــ:559.520 هكتار لسنة 1996م تتكون من المروج الطبيعية بـــ:40.440 هكتار و الكروم: 62.780 هكتار و حقول أشجار الفواكه: 456.300 هكتار.

بالنسبة لأراضي المراعي فهي تشمل على كل المساحات التي لم يتم عليها أي عمل زراعي منذ خمسة سنوات على الأقل و توجد في المناطق الشبه الجافة، و تتميز بنباتات صالحة لرعي الحيوانات[(3)].

(1) د.محمد مهدي. دورية symbiose n°4 مرجع سبق ذكره. ص14.
(2) الديوان الوطني للإحصائيات رقم 26. ص 7.
(3) المجموعة الإحصائية السنوية. الديوان الوطني للإحصائيات نتائج 1992م. ص159.

المطلب الثالث: مشاكل الأراضي الفلاحية

البند الأول: الشريط الساحلي

إن المشاكل الأساسية التي تعيق تطور الزراعة تتعلق بموردي الأرض و المياه ثم الضغط الديموغرافي المتزايد أمام الموارد الضئيلة بالإضافة إلى تمركز الصناعة و السياحة و الازدحام السكاني الذي ينتج عنه أضرار بليغة بالبيئة مع زيادة استهلاك مساحات كبيرة من الأراضي الخصبة و مياه كبيرة تحتاجهما الزراعة و الصناعة.

البند الثاني: الهضاب العليا

إن هذه المنطقة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد خصوصا القطاع الزراعي حيث يزخر بثروة اقتصادية هامة و تشكل الأرض فيها أهم مورد اقتصادي لا من حيث المساحة الزراعية بل المساحة الرعوية التي تتعد 20 مليون هكتار ودورها المستقبلي في تحقيق الاكتفاء الذاتي للوطن فيما يتعلق بالغذاء خصوصا اللحوم مما يتطلب التكفل بهذه المنطقة بسرعة وذلك بوضع خطة وطنية هادفة تتمثل في تهيئتها من كافة الجوانب للحد من تدهورها المتزايد الذي أخل بالمجال الرعوي بالإضافة إلى الإنتاج الزراعي الذي هو في حالة خطيرة جدا.

إن عملية التدهور التي تعيشها أراضي الهضاب تضر أضرار بليغة بتربية الماشية التي تقدر بحوالي 8 مليون رأس حيث لا يمكن الاحتفاظ بهذا القدر من العدد أو زيادة إنتاجه و الذي يضر كثيرا بالمواد العلفية.

إنه رغم الجهود المبذولة فيما يعرف بحماية السهوب إلا أنها لم تؤدي إلى نتائج ملموسة بسبب عدم وضع خصوصيات المنطقة في الحسبان من حيث التنظيم الاجتماعي التقليدي السائد ذلك أنه لا زال هناك التنظيم القبلي يحافظ على كيانه خصوصا ما يتعلق بالأرض التي تعد ملكا جماعيا و غير قابل للتصرف فيها دون الأخذ في الاعتبار رأي أعيان القبيلة الذي هو السائد بخصوص تسيير و استغلال الأرض، إلى جانب ما ساد من فوضى إدارية في سبيل الحصول على الملكية العقارية التي جاءت مع سياسة الإصلاح في السنوات القريبة الماضية، وبازدياد تملك القطاع الخاص إلى الجرار مع الأخذ في الاعتبار مسألة النقص في توفير الأعلاف حتى يتم تغذية الحيوانات الزراعية، أدى بالفلاح في هذه الجهة إلى توسيع زراعة الحبوب خاصة الشعير منها و ذلك بتوسيع أراضي غير صالحة للزراعة وجد حساسة للانجراف وغير خصبة، بل أدى ذلك إلى إتلاف العديد من النباتات مما أدى إلى تعرض مساحات كبيرة للتصحر بسبب الجفاف وما تحدثه الرياح من أحداث الزوابع الرملية مما ساعد في تدهور هذه الأراضي.

البند الثالث: الجنوب

إن أهم ما يميز الجنوب هو احتوائه على أهم ثروة اقتصادية ألا و هي البترول الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وعلى عائداته تعتمد كل السياسات الاقتصادية التي من ضمنها السياسة الزراعية، ثم اتسام الجنوب بكبر المساحة التي تقارب 90 % من مساحة التراب الجزائري، وبالظروف الصعبة التي تحيط بحياة الإنسان نظرا لما يسوده من مناخ صحراوي معروف بالقحط الذي يعود إلى قلة حجم الأمطار المتساقطة به، أقل من 100 ملم في السنة و إلى ارتفاع درجة الحرارة خصوصا أثناء النهار و في فصل الصيف كله و التي تحول دون ممارسة النشاط الفلاحي و الاستيطان ما لم تكن الظروف مهيأة لذلك، خصوصا ما يتعلق بالمياه التي تشكل أكبر عائق يواجه حياة الإنسان و حياة النبات أو الحيوان.

إن مسألة المياه السطحية تكاد تكون منعدمة نظرا لقلة الأمطار، إلا أن موارد الطبقات الجوفية كبيرة كما رأينا أثناء معالجتنا لمسألة المياه، و الري التي تمتد حتى الى التراب الليبي.

و بخصوص الأراضي يتعلق الأمر بالمناطق التي تزخر بها و التي يمكن استصلاحها حيث تقع أساسا أسفل وديان السفوح الغربية، أو بعض الضايات و تقدر بحوالي: 300.000 هكتار منها: 130.000 سبق توزيعها في إطار الحصول على الملكية العقارية الفلاحية، و هذه الأراضي ينبغي أن تكون سهلة الوصول إليها ولا تستلزم منشئات أساسية باهظة الكلفة لاستصلاحها بشكل مقبول، و أن يتوفر لتربتها من الشروط لتحمل السقي وأن يساعد شكلها الطبوغرافي على صرف المياه و أن تكون واقعة في قطاعات حيث وفرة المياه ذات الجودة المقبولة.

وعليه فإنه لزاما أن توضع خطة إستراتيجية خاصة بكل منطقة تلائم خصوصيتها لكي يتم النهوض بقطاع الفلاحة حتى يمكن أن تتم تنمية اقتصادية شاملة.

المبحث الثاني: تطور إنتاج الحبوب في الجزائر:

المطلب الأول: الهيكل العام للزراعة في الجزائر لسنة 1999م

يوضح الجدول رقم (24) أدناه المساحات المحصولية و الإنتاج الزراعي في الجزائر لسنة 1999م.

الجدول رقم (24): المساحات المحصولية و الإنتاج الزراعي في الجزائر لسنة 1999م.

المحصول	المساحة		الإنتاج (قنطار)	المردودية (قنطار/هكتار)
	هكتار	%		
الحبوب الشتوية	1.888.360	63.6	20.200.060	10.7
البقول الجافة	72.410	2,43	394.650	5.5
الزراعات الصناعية	47.700	1.6	6.075.970	127,4
زراعات الصباخات	275.450	9.27	33.158.300	120,4
كلأ اصطناعي	368.130	12,4	6.292.230	17,1
الحمضيات	40.780	1,37	4.535.550	111.2
أغراس مثمرة (ذات الحبوب و النواة)	94.090	3,16	4.094.950	43,5
الكروم	50.540	1,70	1.779.500	35,2
الزيتون	33.310	1,12	819.426	24.6
التين	50.690	1,7	669.108	13.2
التمور	47.530	1,6	2.300.452	48.4
المجموع	**2.968.990**	**100**	–	–

المصدر: وزارة الفلاحة. المديرية الإحصائية للإنتاج الفلاحي.

1- يلاحظ من الجدول رقم (24) أن الغلات التي تزرع معظمها من المنتجات الغذائية حيث نجد الحبوب الشتوية و هي أهم المنتجات الغذائية ثم زراعات الصباخات و الزراعات الصناعية ثم الحمضيات و الأغراس المثمرة ذات الحبوب و النواة و الكروم و التمور و التين و الزيتون و أخيرا البقول الجافة و هذه أهم المنتجات الغذائية الرئيسية.

2- نرى المركز المتميز و الذي تحتله الحبوب الشتوية في الزراعة، إذ تشغل 63.9% من المساحة المحصولية، بينما زراعات الصناعات و رغم المساحة المزروعة و التي لا تتجاوز 47.700 هكتار أي

ما يعادل 1,6% من المساحة الإجمالية المزروعة في هذه السنة، إلا أن إنتاجها قد بلغ 6.075.970 قنطار و هو إنتاج كبير مقارنة بالمنتجات الأخرى حيث بلغت الغلة الهكتارية 127,4 قنطار في الهكتار و هي تفوق كل الغلات الهكتارية للمنتجات الأخرى، دون أن نغفل عن زراعات الصباخات بـــ: 120,4 قنطار بالهكتار و هو رقم قياسي مقارنة ببقية المنتجات.

3- الحمضيات و رغم المساحة المزروعة لا تتعدى 40.780 هكتار فإن الغلة الهكتارية وصلت إلى 111,2 قنطار في الهكتار و ذلك بإنتاج قدره 4.535.550 قنطار، و هذا ما يبين بأن الاعتناء بها خاصة في مجال الري مما أدي إلى نتائج كبيرة.

4- الأغراس المثمرة ذات الحبوب و النواة، غلتها الهكتارية مرتفعة هي الأخرى بـــ: 43,5 قنطار في الهكتار، و تحتاج إلى زيادة مساحتها الزراعية.

5- التمور و التي لها مكانة خاصة في الجزائر من حيث النوعية و من حيث الكمية و القيمة أيضا، إذ تعتبر من السلع الزراعية التي تصدر إلى الخارج.

إن الغلة الهكتارية تصل إلى 48,4 قنطار في الهكتار و بذلك فإن للجزائر مجال كبير للاستثمار في هذا النوع من السلع الزراعية و ذلك بزيادة المساحة لزراعتها و رعايتها.

6- الكروم و هي أيضا من الزراعات التي لها مستقبل بهذه البلاد خاصة بعد دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق.

7- الزيتون الغلة الهكتارية به وصلت إلى 24,6 قنطار بالهكتار و هذا يحتاج إلى غرس أشجار زيتون أكثر حتى يرتفع المردود خاصة لما لهذا النوع من مستقبل في الميدان الصناعي بهذا البلد، ثم التين غلته الهكتارية 13,2 قنطار في الهكتار.

8- و أخيرا البقول الجافة و غلة الهكتار بها ضعيفة و تحتاج إلى العناية بها نظرا لترشيد الاستهلاك مسبقا.

المطلب الثاني: المساحات الزراعية الخاصة بالحبوب الشتوية لسنة 1999م

إن الجدول رقم (25) أدناه يوضح المساحات الزراعية الخاصة بالحبوب الشتوية لسنة 1999م.

الجدول رقم (25): المساحات الزراعية الخاصة بالحبوب الشتوية لسنة 1999م.

المحصول	المساحة (هكتار)	النسبة %	الإنتاج (قنطار)	المردود (قنطار/هكتار)
القمح				
القمح الصلب	889.090	47,08	9.000.000	10,12
القمح اللين	483.310	25,59	5.700.000	11,8
الشعير	468.960	24,83	5.100.000	10,9
الخرطال	47.000	2,48	400.060	8,57
المجموع	**1.888.360**	**100,0**	**20.200.060**	**10,7**

المصدر: وزارة الفلاحة. المديرية الإحصائية للإنتاج الفلاحي.

إن الحبوب الشتوية كما يظهرها الجدول رقم (25) فإن المساحة المزروعة منها لسنة 1999م تصل إلى: 1.888.360 هكتار، و بنسبة تصل إلى 63,6 % مقارنة بالمزروعات الأخرى.

إن القمح يحتل مركز الصدارة بالنسبة إلى الحبوب الشتوية، حيث نجد المساحة التي يحتلها تعادل 1.372.400 هكتار وبنسبة تصل إلى 72,67% و بإنتاج يصل إلى: 14.700.000 قنطار.

و من هذه المساحة التي يحتلها القمح نجد القمح الصلب هو الذي يهيمن، و ذلك بمساحة تقدر بـ : 889.090 هكتار و بنسبة تصل إلى 47,08% من المساحة الخاصة بالحبوب، و هذه المسألة لها أسبابها الموضوعية كون القمح الصلب يشكل استهلاك أغلب سكان الجزائر، و هذا ما يؤدي بالفلاح الجزائري إلى زراعته في كافة المناطق خاصة بشمال الوطن، ثم يأتي القمح اللين بمساحة 483.310 هكتار و بنسبة تقارب 25.59% و بإنتاج وصل إلى 5.700.000 قنطار.

أما الشعير فهو يقارب القمح اللين من حيث المساحة، حيث أنها تصل إلى: 468.960 هكتار و بنسبة تصل إلى 24,83% و بإنتاج و صل إلى 5.100.000 قنطار و ذلك يرجع أول إلى أسباب تاريخية تعود إلى فترة الاستدمار الفرنسي حيث سيطر المعمرون على أغلب الأراضي الخصبة بشمال البلاد و هجرة السكان إلى الداخل ، فأصبحت زراعة الشعير، و نظرا إلى صعوبة الحياة و مدى تحمل الشعير إلى الجزائر [illegible] و يرجع ثانيا إلى أن الشعير أصبح يشكل جزءا من استهلاك

السكان في تلك الفترة كما يقدم كعلف للحيوانات مثله مثل الخرطال و الذي مساحته محدودة بحيث تقدر بـــ: 47.000 ألف قنطار و بنسبة تصل إلى 2,48% و هذا الضعف في المساحة مقارنة بالقمح و الشعير تعود إلى كون زراعة الخرطال تعتمد في كثير من الأحيان على مياه الري مما يشكل صعوبة أمام الفلاح الجزائري في زراعته.

المطلب الثالث: تطور المساحة الصالحة للزراعة للفترة(1970م- 1996م)

إن نسبة الأراضي القابلة للزراعة محدودة مقارنة بكبر مساحة الجزائر إذ تقدر بحوالي 16%، إذ تؤكد المصادر الوطنية و الأجنبية أن للجزائر رصيد هام من الأراضي القابلة للزراعة لم تكن إلا حوالي 07 مليون هكتار سنة 1971م[1]، أي ما يعادل نسبة 03%.

إن مسالة استصلاح الأراضي الزراعية و حمايتها لم تؤدي إلى الزيادة المرجوة، فحسب الجدول رقم (26) نجدها في سنة 1996م قد نقصت، بسبب اقتطاع الأراضي لصالح السكن الحضري بجانب المدن خاصة في منطقة الشمال.

الجدول رقم(26): تطور المساحة الصالحة للزراعة خلال الفترة (1970م-1996م).

الوحدة: ألف هكتار.

السنوات	1970	1973	1977	1982	1993	1996
المساحة	6.838	7.152	7.542	7.510	8.096	8.081

المصدر: . ONS Annuaire statistique N°=13 P154

M..A. Statistique agricole série B 1996 P 4.

و على سبيل المثال نجد بسهل متيجة و حدها قد خسر القطاع الزراعي ما بين 1970م و 1985 م حوالي 60 ألف هكتار، و رغم ذلك فإن مسألة نقصان المساحات الصالحة للزراعة لا زال قائما من جهة بسبب التوسع الكبير في العمران سواء بجانب المدن الكبرى خاصة على الشريط الساحلي الذي به أحسن الأراضي من حيث الخصوبة أو بجانب بقية المدن الأخرى و الأرياف بسبب زيادة النمو الديمغرافي، و من جهة أخرى بسبب انجراف التربة و التعرية و التملح...إلخ، بالإضافة إلى ما يحدث من التلوث البيئي الذي أدى إلى فقدان كثير من الأراضي الصالحة للزراعة و الذي هو في تزايد مستمر، و قد يؤدي إلى كارثة بيئية ما لم تقم الهيئات المختصة بالمراقبة من جهة و معالجة الوضع القائم من جهة أخرى حتى تتم حماية أراضيه.

(1) د.رابح رابيري. الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره. مرجع سابق الذكر. ص197.

إن وزارة الفلاحة قد حددت مساحة الأراضي التي يمكن استصلاحها إلى غاية سنة 2000م بـ: 02مليون هكتار إلا أن ذلك لم يتم تنفيذه باعتبار أن المستصلح منها لم يصل إلى 600 ألف قنطار حتى سنة 1993م، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن الأرض بالمفهوم الاقتصادي قد تزيد مساحتها كما تنقص أيضا. و ممكن أيضا أن تتحسن أو تتدهور و تنتهي من حيث الخصوبة، ذلك أنها تتغير بالإيجاب و بالسلب تبعا لنوعية و طبيعة النشاط الإنساني الذي يستغل الأرض. إن التدخل الإيجابي في الأرض (عملا و تسميدا و دورة زراعية وريا و صرفا و إدارة مناسبة..إلخ) يضيف إلى الخصوبة الطبيعية للتربة، خصوبة مكتسبة يمكن أن تنمو باستمرار مع تقدم و تحسين التقنيات و المدخلات الزراعية (و هذا يؤدي إلى ظهور مفعول قانون تناقص الغلة الشهير)، إلا أنه بالمقابل، قد يؤدي الاستغلال السيئ و الجائر للأرض و استنفارها من غير تعويض، و تطبيق تقنيات خاطئة إلى إضعاف الخصوبة الطبيعية للأرض و إلى تدميرها أحيانا[1].

المطلب الرابع: تطور المساحات الزراعية المحصولية للفترة (1963م-1996م)

إن المساحات الخاصة بالمحصول تتوقف على عدة عوامل أهمها كمية الأمطار المتساقطة، لذلك نراها تتذبذب من موسم إنتاجي إلى آخر خاصة إذا ما عرفنا أن دورة الجفاف تتكرر كل 05 إلى 06 سنوات.

إن الجدول رقم (27) الذي يبين معدل المساحة المستعملة في الزراعة منذ سنة 1963م إلى سنة 1996م يوضح أن هذه المساحة لم تبلغ أكثر من نصف المساحة الصالحة للزراعة، و بالتالي فإنه لا زال هناك جهودا ينبغي أن تبذل من أجل الزيادة في المساحة المحصولية خصوصا ما يتعلق ببناء السدود و التحكم في أسعار مستلزمات الإنتاج حتى يستطيع الفلاح البسيط من القيام بالاستصلاح و من استغلال المياه بعقلانية دون هدر أو ضياع و أيضا القيام بما يحد من زحف الصحراء حتى لا تهدر أراضي أخرى غير التي أكلها البنيان و التلوث البيئي.

الجدول رقم (27): تطور المساحة المستعملة للفترة (1963م-1996م).

الوحدة: 1000 هكتار.

السنوات	66-63	69-67	73-70	77-74	79-78	84-80	89-85	93-90	96-94
الحبوب	2.544	3.086	3.169	2.982	3.034	2.700	2.480	2.548	2.510
المجموع	**3.317**	**3.925**	**4.102**	**4.299**	**4.271**	**4.100**	**3.978**	**3.761**	**3.766**

المصدر: وزارة الفلاحة. المديرية الإحصائية للإنتاج الفلاحي.

[1] د.صلاح وزان. تنمية الزراعة العربية (الواقع والممكن). مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى نوفمبر 1998 ص44.

البند الأول: تطور المساحة الخاصة بالحبوب في كل جهة

إن المساحة الخاصة بالحبوب لم يعتريها تغير إلا في فترات معينة كما يظهرها الجدول السابق رقم (27)، ذلك أننا نجدها في الفترة (1963م-1966م) ما يعادل 2.544 ألف هكتار، و في الفترة (1994م-1996م) ما يعادل 2.510 ألف هكتار، و هذا ما يؤكد كلامنا، من تحكم كمية الأمطار المتساقطة في قرارات الفلاحين بزيادة المساحة في حالة الهطول و بعدم المجازفة بزيادة المساحة في حالة نقص هطول الأمطار، ثم أن المساحة المسقية لم تتطور بالشكل الذي يؤدي إلى التفاؤل الكبير رغم الزيادة التي يظهرها الجدول رقم (28) أدناه خاصة في سنة 1999م بحيث وصلت إلى 73.310 هكتار و هذا قليل مقارنة بالمساحة الخاصة بالحبوب في هذه السنة و التي وصلت إلى 1.888.360 هكتار.

إن التوسع في المساحة المسقية لصالح الحبوب يؤدي إلى ارتفاع المردودية خاصة إذا ما عرفنا بأن معدل المردودية الهكتارية يساوي 8 قنطار في الهكتار[1] خاصة بالجهة الشمالية و التي يعتمد أغلبها على الزراعة البعلية، التي غالبا ما تعجز عن التحكم بالعوامل الإنتاجية[2]، و هي تتصف بضعف و عدم استقرار المردود و الإنتاج و تباينهما الواضح، و الخطير أحيانا من موسم إلى آخر، كما تتصف بارتفاع نسبة البور و انخفاض الكثافة المحصولية، و انخفاض طاقتها على تشغيل العمالة و على الاستفادة من بعض المدخلات الحديثة (الأسمدة الكيماوية مثلا)، و بخاصة في المناطق ذات المعدلات المطرية الهامشية (250-350 ملم).

إن زراعة الحبوب بالجنوب و التي أغلبها مسقي حيث أن النتائج المسجلة مشجعة باعتبارها مكنت من إنتاجية تتعدى أحيانا 45 قنطار في الهكتار و هذا يفوق بكثير المناطق الشمالية[3].

إن الزراعة المروية تتميز عموما بقدرتها على الاستفادة من عدد كبير نسبيا من المتغيرات الإنتاجية و التحكم بها (أسمدة، بذور محسنة، مواعيد زراعية ...إلخ)، و بثبات الإنتاج و استقراره، و بارتفاع الإنتاجية و ارتفاع معدل التكثيف المحصولي، و بقدرتها على استيعاب عمالة كثيرة في وحدة المساحة.

---

[1] RMBEE. Les industries agroalimentaires dans les pays du Maghreb 1998Collections études sectorielles maghrébins p 113.

[2] دكتور صلاح وزان. تنمية الزراعة العربية. مرجع سبق ذكره. ص 104

[3] RMBEE مرجع سبق ذكره. ص 113.

الجدول رقم(28): تطور المساحة المسقية للحبوب.

الوحدة:هكتار.

	1990	1995	1999
الحبوب المسقية	25.750	48.250	73.310
المجموع	**384.020**	**453.500**	**495.810**

المصدر: وزارة الفلاحة 2000. الزراعة بالأرقام.

إن المساحة الزراعية الخاصة بالجنوب لو تستغل و ذلك بكيفية تسمح باستغلال المياه الجوفية بالشيء الذي يخدم إنتاج الحبوب فإن النتائج تكون جيدة، خاصة إذا ما عرفنا المساحة المزروعة بالجنوب التي هي في زيادة مستمرة كما يظهر ذلك في الجدول رقم (29).

الجدول رقم(29): المساحات المزروعة بكل جهة.

الوحدة: هكتار.

الجهة (المنطقة)	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**
الشمالية	224.150	460.550	359.270	253.540	1.019.061
الهضاب العليا	1.103.360	3.057.640	915.140	2.245.830	2.628.639
الجنوب	5.210	11.350	11.920	14.400	15.300

المصدر: وزارة الفلاحة. المديرية الإحصائية للإنتاج الفلاحي.

حيث كانت في سنة 1992م تساوي 5.210 هكتار وفي سنة 1996م أصبحت تساوي 15.300 هكتار وهكذا، تطور مهم يفيد كثيرا فيما يتعلق بزيادة الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب التي تطورت في بلدان أخرى كالسعودية التي يتم الحصاد بها مرتين في السنة.

وبالنسبة إلى المساحة المزروعة بالحبوب بالهضاب العليا كما يظهرها الجدول رقم (29) فهي الأكبر مقارنة بالجهة الشمالية و الجهة الجنوبية وذلك وباعتبار أن زراعة الحبوب أغلبها في الجزائر تعتمد على كمية الأمطار أي الزراعة البعلية، الشيء الذي يناسب ذلك هو الهضاب العليا حيث أن مناخها يناسب هذا النوع من المحصول. إن هذه الجهة تحتاج إلى عناية خاصة للتغلب على المشاكل التي تمسها لأنها مهمة.

أما الجهة الشمالية و بالتحديد الشريط الساحلي، فنجد أن مساحته متذبذبة رغم الزيادة الظاهرة في سنة 1996م إلى ما يساوي 1.019.061 هكتار بعد ما كانت: 224.150 هكتار في سنة 1992م، ورغم التذبذب الظاهر بالجدول رقم(29)، ورغم تركز السكان بقوة في هذه الجهة لكثرة المصانع، و رغم المشاكل العديدة المذكورة آنفا كزحف المدن نحو أجود الأراضي إلى غير ذلك من الصعاب التي تعيق الإنتاج الزراعي، إلا أنه لازالت تلعب دورا كبيرا في زيادة الإنتاج الزراعي نظرا لتمتعها بمساحة تعادل 1.267.000 هكتار من الأراضي القابلة للسقي و الاستصلاح.

و من الناحية الاقتصادية، تعد الأراضي القابلة للسقي الواقعة في المنطقة التلية و هي بالطبع ذات أولوية نسبيا مادامت أراضيها لا تؤدي إلى عمليات تحويل مكلفة جدا .

البند الثاني: تطور المساحات المزروعة بكل نوع من الحبوب

تحتل محاصيل الحبوب المركز الأول في الإنتاج الزراعي من حيث المساحة التي تراوحت خلال السنوات (1990م-1999م) وذلك حسب الجدول رقم(30) بين 2.365 ألف هكتار و1.888.3ألف هكتار و هي تمثل ثلثي إجمالي المساحة المحصولية السنوية، و لم تسجل المساحة الخاصة بالحبوب أي زيادة ثابتة باعتبار أن زراعتها تعتمد بالدرجة الأولى على كمية الأمطار المتساقطة خلال السنة.

الجدول رقم(30): تطور المساحات المزروعة بكل نوع من الحبوب للفترة (1990م – 1999م).

الوحدة: 1000 هكتار.

السنوات / نوع الحبوب	1990	%	1992	%	1993	%	1994	%	1995	%	1996	%	1999	%
القمح الصلب	867.9	36,7	1.332.7	37,8	973.7	49,7	683.6	53,2	1.175.9	45,6	1.585.5	43,3	886.7	46,9
القمح اللين	319.9	13,5	515.3	14,6	282.8	14,4	209.0	16,2	504.9	19,6	693.0	18,9	483.3	25,6
الشعير	1.095.1	46,3	1.558.1	44,2	652.6	33,3	361.1	28	824.2	32	1.282.5	35	468.9	24,8
الخرطال	82	3,46	123.5	3,4	50.7	2,6	32.7	2,6	73.8	2,8	102.0	2,8	46.9	2,5
المجموع	**2.365**	**100,0**	**3.529.5**	**100,0**	**1.958.7**	**100,0**	**1.286.3**	**100,0**	**2.578.6**	**100,0**	**3.663**	**100,0**	**1.888.3**	**100,0**

المصدر:

Les Industries Agro-Alimentaire dans les pays du Maghreb 1998 R.MBEE P 113 (1992-1996)

وزارة الفلاحة 2000. الفلاحة الجزائرية بالأرقام السنوات: (1990م–1999م).

إن المساحة الخاصة بالقمح سواء كان صلب أو لين تحتل المرتبة الأولى لارتباط السكان في غذائهم بنمط استهلاكي تحتل به الحبوب الدرجة الأولى. ويزرع في الأراضي ذات الخصوبة العالية، بينما حبوب الشعير تحتل مساحة تتراوح بين 32 % و47 % من مجمل المساحة الخاصة بالحبوب و هو المحصول الثاني من حيث المساحة و الإنتاج و الأهمية أيضا لاعتماد الفلاحين عليه في تغذية مواشيهم، و تنتشر زراعته في المناطق الأكثر جفافا.

بينما حبوب الخرطال فهي لم تتجاوز3.5 % خلال الفترة (1990م- 1999م) وتحتل المركز الثالث، و هي مهمة في تغذية الحيوانات سواء وهي خضراء أو يابسة، إلا أن النسبة الضئيلة التي تحتلها سببها الاعتماد الكبير في زراعتها على المياه الشيء الذي يحول دون توسعة مساحتها.

المطلب الخامس: تطور إنتاج الحبوب

يتركز إنتاج الحبوب في السهول الداخلية الغربية بسيدي بلعباس، معسكر، سرسو و الهضاب العليا، و الشرقية سطيف، قسنطينة، كما تنتشر في المناطق الشمالية من الهضاب العليا و الغربية و المناطق الجبلية من التل و جزء غير قليل من الشريط الساحلي. و يبلغ الإنتاج السنوي بين 10 مليون قنطار و50 مليون قنطار حيث بلغ إنتاج الحبوب 49.000.000 قنطار في سنة 1996 (1).

إن الإنتاج الزراعي بصفة عامة يمتاز بالتذبذب من سنة إلى أخرى، ويرجع هذا إلى الظروف الطبيعية التي تميز بعض المواسم الزراعية التي تتصف بنقص في مياه الأمطار و عدم انتظامها. وكما هو معروف يتعرض الإنتاج المطري لتقلبات كبيرة تبعا لوفرة و مدى انتظام تساقط الأمطار و مناسبتها للإنتاج، فضلا عن انخفاض مستوى الغلة المطرية بالمقارنة مع الغلة الإروائية(2).

إن إنتاج الحبوب يتصف بعدم الاستقرار و بعدم الانتظام تبعا لتقلبات مناخية و تنظيمية لكل سنة، و مهما يكن فإن إنتاج الحبوب حاليا لا يفي بحاجيات المستهلكين بحيث يتم استيراد كميات كبيرة من الحبوب لتغطية العجز في الاحتياجات الوطنية بنسبة 60 %.

الجدول رقم(31) : معدل إنتاج الحبوب للفترة (1963م - 2001م).

الوحدة: مليون قنطار.

السنوات	66-63	69-67	73 -70	77 -74	79 -78	84 -80	89 -85	93-90	96-94	98-97	01-99
الحبوب	17.15	20.13	17.93	19.19	20.2	18.06	18.26	23.88	26.68	30.41	27.78

المصدر: مديرية الإحصائيات الفلاحية. و التحقيقات الاقتصادية ديسمبر 2001.

(1) O.N.S Données Statistique Indice de la production Agricole 1986 – 1996 N° 259 P. 7

(2) محمد سيد أحمد حنفي. مستقبل التنمية الزراعية في الوطن العربي حتى عام 2000. دار الجيل. بيروت لبنان. ص35.

إنه خلال الفترة الممتدة بين 1990م و 1997م كان معدل تغطية حاجات الإنتاج الوطني بالنسبة للحبوب بنسبة 32% [1].

كما أن إنتاج الحبوب قد امتاز بنوع من التطور خلال السنوات الأخيرة أي منذ سنة 1992م إلى 2000م و ذلك حسب ما هو ظاهر بالجدول رقم (31) أعلاه حيث قفز معدل الإنتاج من: 23.26 مليون قنطار للفترة (1990م-1993م) إلى: 27.78 مليون قنطار للفترة (1999م-2001م)، وهذا راجع بالضرورة إلى التحسينات لمختلف تقنيات الإنتاج إلى جانب تقديم الدعم لمختلف وحدات الإنتاج سواء من الناحية التقنية أو المادية و الاستعمال الحسن لعناصر الإنتاج، ولكنه رغم ذلك فإن إنتاجية الهكتار تبقى ضعيفة مثلما سنرى، الشيء الذي يبقي إنتاج الحبوب في تراجع مستمر أمام الزيادة المعتبرة للنمو الديمغرافي الذي يجعل الجزائر دائما في تعبئة غذائية والتي هي في زيادة مستمرة.

البند الأول: تطور مرد ودية الحبوب

إن إنتاجية الأرض الزراعية بالنسبة للحبوب في الجزائر منخفضة الشيء الذي يدل على ضعف استغلال مورد الأرض فيما يتعلق بالاستخدام وكذا السياسة الزراعية المتبعة من قبل الحكومة خصوصا فيما يتعلق بتوفير المدخلات الزراعية .

الجدول رقم(32) : تطور معدل مرد ودية الحبوب للفترة (1963م – 2001م).

الوحدة: قنطار/ هكتار.

السنوات	66-63	69-67	73 -70	77 -74	79 -78	84 -80	89 -85	93-90	96-94	98-97	01-99
الحبوب	5.44	6.67	5.63	6.32	7.59	6.31	7.25	8.87	10.62	9.34	9.14

المصدر: مديرية الإحصائيات الفلاحية و التحقيقات الاقتصادية. ديسمبر2001م.

إن إنتاجية الأرض (المردودية) المزروعة تشكل المؤشر العيني الأصدق تعبيرا والأسهل قياسا لكفاءة استخدام الأرض الزراعية و لنتائج النشاط الإنتاجي الزراعي ككل. إنها المحصلة النهائية لمجموعة متنوعة من العوامل المتداخلة و المتفاعلة السلبية و الإيجابية للنشاط الزراعي بعناصره البشرية و التقنية و الاستثمارية و الإدارية و التنظيمية...الخ فإنها تبقى المعيار الأكثر تداولا و انتشارا على المستويات الوطنية و الإقليمية و العالمية[2].

إن المعدل العام لمردودية الأرض بالنسبة للحبوب 8 قنطار في الهكتار ضعيفة و دون المستوى العالمي، بل إلى ما دون مستواها في البلاد النامية.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي. مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998. ماي 1999. ص35.

(2) د. صلاح وزان. تنمية الزراعة العربية. مرجع سابق الذكر. ص118.

و بالتالي نستطيع أن نقول بأن الإصلاحات التي قامت بها الدولة في المجال الزراعي لم تؤدي لنتائج إيجابية فيما يتعلق برفع المردودية خصوصا في مجال الحبوب. و منه ستبقى الجزائر مرتبطة بالسوق العالمي فيما يتعلق بتغطية العجز بالنسبة للحبوب. و هذا ما يشكل خطرا على مستقبل هذه الأمة.

البند الثاني: تطور الإنتاج و المرد ودية لأنواع الحبوب

إن إنتاج الحبوب متذبذب من سنة لأخرى و هذا لاعتماد المزارعين و ارتباطهم بشكل أساسي على عامل المناخ أي حسب معدل تساقط الأمطار و التي تقرر زيادة المساحة أو نقصانها مثلما هو واضح بالجدول رقم(30) الخاص بتطور المساحة و الجدول رقم(33) الخاص بالإنتاج حيث كانت المساحة المزروعة بالحبوب سنة 1990م تساوي 2.365.000 هكتار و الإنتاج في هذه السنة وصل إلى 16.247.170 قنطار، أما في سنة 1996م كانت المساحة المزروعة بالحبوب تساوي 3.663.000 هكتار و وصل الإنتاج في هذه السنة إلى 49.000.000 قنطار.

إن إنتاج القمح الصلب و الذي يعتبر منتوج غذائي إستراتيجي حيث يمثل أهم محصول بالنسبة للحبوب على المستوى الوطني، كانت مساحته في سنة 1990م تساوي 867.900 هكتار و إنتاجه وصل إلى 5.549.460 قنطار و بمردودية تعادل 6.4 قنطار في الهكتار، و كانت المساحة التي زرعت بمحصول القمح سنة 1999م تساوي 1.370.000 هكتار و بإنتاج وصل إلى 14.700.000 قنطار و بمردودية قدرها 10.72 قنطار في الهكتار، و منه نستطيع أن نقول بأن الإنتاج و المردودية بالنسبة للقمح الصلب و أيضا بالنسبة لسائر الحبوب كما يظهرها الجدول رقم(28) السابق تتقلب من سنة لأخرى، و يرجع هذا التفاوت في درجة التقلب إلى المساحة المزروعة بهذا المحصول ووفقا لمدى كفاية و انتظام سقوط الأمطار و أيضا توزيعها الزمني، و من أجل ضمان مقارنة معقولة فإننا اعتمدنا متوسط الإنتاج و المردودية لخمس سنوات كما في الجدول رقم (29) السابق.

الجدول رقم(33): تطور الإنتاج و المردودية لكل نوع من الحبوب للفترة (1990م- 1999م).

الوحدة: قنطار. م: مردودية(قنطار/هكتار).

السنوات / نوع الحبوب	1990		1992		1993		1994		1995		1996		1999	
	الإنتاج	م	الإنتاج	م	الإنتاج	م	الإنتاج	م	الإنتاج	م	الإنتاج	م	الإنتاج	م
القمح الصلب	5.549.460	6.4	13.455.310	10.09	7.960.650	8.17	5.624.280	8.22	11.886.700	10.1	20.345.700	12.8	9.000.000	10.1
القمح اللين	1.951.340	6.1	4.912.210	9.53	2.204.380	7.8	1.515.360	7.25	3.112.500	6.16	9.480.340	13.7	5.700.000	6.2
الشعير	8.333.560	7.6	13.982.900	8.97	4.080.230	6.25	2.340.670	6.48	5.849.800	7.1	18.002.220	14.03	5.100.000	7.1
الخرطال	412.810	5.03	928.900	7.52	272.460	5.37	152.040	4.65	531.000	7.2	1.171.740	11.5	400.000	7.2
المجموع	16.247.170	6.86	33.279.320	9.42	14.517.720	7.41	9.632.350	7.5	21.380.000	8.3	49.000.000	13.5	20.200.000	10.3

المصدر:

ONS Données Statistiques, Indice de la production Agricole 1986 –1996 N^{O} 259 P 5 et 6

Ministère de L'agriculture 2000. « L'agricultures par chiffres » pour l'année 1999

الجدول رقم(34): متوسط الإنتاج و المردودية للحبوب و مستوى تطورها للفترة(1990م- 1999م).

الوحدة: قنطار. المردوديية(قنطار/هكتار).

السنوات / أنواع الحبوب	متوسط الإنتاج 1990-1994	متوسط المردودية 1990-1994	متوسط الإنتاج 1994-1999	متوسط المردودية 1994-1999	مستوى التطور للإنتاج% 1990-1999	مستوى التطور للمردودية% 1990-1999
القمح الصلب	8.147.425	8.22	11.714.170	10.3	43,77	25,3
القمح اللين	2.645.824	7.67	4.952.050	8.33	87,16	8,6
الشعير	7.184.340	7.33	7.823.173	8.68	8,9	18,42
الخرطال	441.553	5.64	563.695	7.64	27,66	35,46
المجموع	18.419.140	7.79	25.053.088	9.98	36,02	28,11

المصدر: تم حسابه على أساس الأرقام الواردة بالجدول رقم(33)

وخلال عشرة سنوات (1990م- 1999م) كان مستوى تطور متوسط الإنتاج للقمح الصلب هو 43,77 % و بالنسبة لمستوى تطور متوسط المردودية هو 25,3 %، ويلاحظ من أنه على الرغم من هذا التزايد في النسبة فإنه لازال بعيد عن المستوى العالمي الذي زاد خلال الفترة (1960م- 1990م) بـ: 98 % و بالنسبة إلى متوسط العالم النامي بـ: 127 % و فرنسا بـ: 219 %[1].

و بالنسبة للقمح اللين و الذي يأتي بعد القمح الصلب مباشرة من حيث اعتماد السكان عليه في تلبية حاجاتهم الغذائية كما أن جزء منه و الذي نوعيته أقل يدخل في تركيب أعلاف الحيوانات، فنجد أن مردوديته تقارب مردودية القمح الصلب في كثير من الأحيان، غير أن مساحته قليلة إذا ما قورنت بالمساحة الخاصة بالقمح الصلب، و في كافة الظروف. أما فيما يتعلق بمستوى تطور متوسط المردودية فهي ضعيفة إذا ما قورنت ببقية أنواع الحبوب فهي لم تتجاوز 8,60 % خلال الفترة (1990م-1999م).

ثم نجد الشعير الذي يحتل المرتبة الثانية بعد القمح من حيث المساحة التي يشغلها لكونه يحتل مرتبة مهمة في تغذية الحيوانات الزراعية سواء و هو حبوب يابسة و سواء هو أخضر (القصيل) في الأراضي المروية بالأودية إذا ما تحسنت الظروف المناخية و أدى إلى المزيد من تساقط الأمطار، كما يستخدم كغذاء للإنسان في بعض الأحيان و يدخل دائما كمادة أولية لتصنيع الجعة، و في ما يتعلق بزراعته فهي في توسع مستمر و تحتل الأراضي الأقل خصوبة و الأقل مطرا. إلا أن مستوى تطور متوسط مردوديته لم تتحسن خلال الفترة (1990م-1999م) حيث تساوي 18,46 % .

بخصوص الخرطال فإن زراعته في الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة مياه السقي الشيء الذي يحد من زراعته كثيرا لنقص المياه. و بالتالي فإن المساحة الخاصة بزراعة محصول الخرطال تبقى محدودة رغم التحسن الملاحظ في المردودية خصوصا السنوات الأخيرة كما يبينها الجدول رقم(33) والجدول رقم(34) أعلاه .

[1] د. صلاح وزان. تنمية الزراعة العربية(الواقع و الممكن). مرجع سابق الذكر. ص121.

المبحث الثالث: تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب و اللحوم الحمراء و الحليب

إن المستويات العالية لنموا الواردات الزراعية و خاصة الحبوب منها تبين بوضوح أن الطلب على هذه المنتجات في زيادة مستمرة دون أن يقابلها نموا مماثل في الإنتاج الزراعي على العموم.

إن اختيارنا لهذه الأنواع من المنتجات الزراعية (الحبوب واللحوم الحمراء و الحليب) يعود إلى:

1- تشكل المساحة المزروعة في الجزائر من الحبوب نسبة كبيرة حيث تشكل ما يقارب 70 % من المساحة الزراعية، و مع ذلك فإن الجزائر تستورد كميات كبيرة منها و هي في زيادة مستمرة.

2- إن الجزائر تتميز بكبر المساحة الرعوية و التي هي أكثر من: 15 مليون هكتار و مع ذلك فهي تستورد اللحوم الحمراء، و كان بإمكان أن يتم تغطية الطلب و زيادة نسبة استهلاك هذا المنتج الهام بالنسبة لحياة المواطن، إن لم أقل كان بإمكان الجزائر لو تمت العناية الكافية بالحيوانات الزراعية المنتجة للحوم أن تكون مصدرة لهذه السلعة و التي لها قيمة عالية في الأسواق العالمية خاصة إذا ما عرفنا جودة لحم الضأن الجزائري.

3- إن نسبة تزايد الإيرادات من الحليب هي التي أدت بنا إلى الاعتناء به خاصة و أنه يشكل سلعة أساسية من استهلاك غالبية المواطنين و ذوي الدخل المتوسط و المحدود، ثم إن مشتقات الحليب و التي هي ناتجة عن مصانع صغيرة و متوسطة و التي توظف عدد من المستخدمين بها، و يشكل الحليب بالنسبة لها مادة أولية أساسية مما يؤثر على الأسعار بالزيادة إذا ما بقيت حالة الاستيراد هذه و ما ينتج عنها من تحويل الأموال بالعملة الأجنبية إلى الخارج.

المطلب الأول: تطور واردات الحبوب و الأعلاف من الحبوب

إن الجدول رقم(35) أدناه يبين اعتماد الجزائر المتزايد في تغطية احتياجاتها على الاستيراد و الذي يمثل خطورة كبيرة فيما يتعلق بالفجوة الغذائية.

إن الجزائر أصبحت تستورد أكثر من متوسط إنتاجها السنوي من الحبوب. ثم إن الأرقام الموجودة في الجدول اللاحق كبيرة و تضع الجزائر في مكانة مرموقة بالنسبة إلى قائمة الزبائن المستوردة لهذه السلعة الهامة.

إن نسبة النمو تبدو دائما موجبة و إن ظهرت بالسالب في بعض الأحيان، فهذا لا يدل على عدم الاستيراد و لكن يدل على الاستيراد مقارنة بالنسبة السابقة فقط كون الاستيراد دائما كبير.

كما نجد أن كلفة واردات الحبوب كبيرة و في ازدياد مستمر خلال هذه الفترة نتيجة لازدياد الأسعار العالمية بحيث وصلت قيمة واردات الحبوب في سنة 1990م إلى 5.511.161 ألف دينار جزائري، و في سنة 1995م ارتفعت إلى 42.035.557 ألف دينار وارتفعت إلى 51.849.200 ألف دينار في سنة 1998م.

إن أهم الدول المصدرة للقمح إلى الجزائر هي الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و الأرجنتين وبالنسبة إلى الفرينة و السميد فإن الدول التي تزود الجزائر بها هي إيطاليا و فرنسا و أسبانيا و تركيا[1].

إن هذه الدول المصدرة للقمح (الولايات المتحدة و كندا و استراليا) تسيطر في ما بينها على معظم صادرات القمح إلى مختلف مناطق العالم مما يتيح لها قوة احتكارية تعززها كثيرا قوتها الاقتصادية المتقدمة[2]. كما أن واردات الحبوب تتشكل أيضا من الأعلاف التي تتكون من الشعير و الذرة الصفراء و الخرطال.

الجدول رقم(35): تطور واردات الحبوب للفترة (1990م-1998م).

الوحدة : قنطار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1998
كمية الحبوب	40.476.850	32.393.431	34.726.017	42.918.733	56.750.072	45.762.428	51.659.160
نسبة النمو%	-	-19,9	7,20	23,6	32,22	-19,4	11,51

المصدر: - نيابة المديرية للإحصائيات الفلاحية وزارة الفلاحة. الأرقام من سنة 1990-1995.

- وزارة الفلاحة 2000. الجزائر بالأرقام بالنسبة لسنة 1998.

(1) collection études sectorielles Maghrébines . Les industries Agroalimentaires dans les pays Maghreb 1998 p119

(2) محمد سيد أحمد الحنفي. مستقبل التنمية الزراعية في الوطن العربي حتى عام 2000. دار الجيل. بيروت- لبنان. ص42.

الجدول رقم(36): تطور استيراد الأعلاف للفترة(1975م – 1998م).

الوحدة: طن.

الحبوب / السنوات	1975	1979	1993	1995	1998
الشعير	117.500	342.273	500.200	155.000	588.713.3
الخرطال	7.300	34.439	5.600	–	–
الذرة الصفراء	94.100	167.957	1.154.600	895.100	–

المصدر: مجموعة دكاترة. دراسة حصر و تقييم مصاد الأعلاف بالوطن العربي. سنوات 1975م و 1979.

مرجع سابق الذكر ص67. سنوات1975 و1979

- RMBEE 1993 ,1995 , p118

- وزارة الفلاحة 2000. الجزائر بالأرقام. سنة 1998.

إن استيراد الشعير قد زاد من 117.500 طن سنة 1975م إلى 588.713.3 طن سنة 1998م كما زاد استيراد الذرة الصفراء من 94.100 طن سنة 1975م إلى 895.100 طن سنة 1995م كما يظهر ذلك الجدول رقم (36) أعلاه، وهذا ما يوضح انخفاض إنتاج الأعلاف في الجزائر خاصة مادة الشعير الشيء الذي يؤثر بشكل محسوس على إنتاج الحيوان بمعنى انخفاض إنتاجية المراعي، دون أن يقابلها توسع في زراعة مساحات جديدة بالأعلاف الشيء الذي أدى إلى اعتماد مربي الماشية في تغذية حيواناتهم على الأعلاف المستوردة خصوصا إذا ما لاحظنا توجه المربيين، وإن كان عددهم قليل إلى تحسين إنتاجهم باستخدام أساليب متطورة و الخروج شيئا فشيئا عن الأسلوب التقليدي الذي يعتمد على الرعي فقط.

المطلب الثاني: تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب للفترة (1990م-1998م)

الجدول رقم (37): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي للحبوب للفترة (1990م – 1998م).

الوحدة: قنطار.

السنوات	الإنتاج	إجمالي الطلب	نسبة الاكتفاء %
1990	16.247.170	56.724.020	28,64
1991	38.083.000	70.476.431	54,04
1992	33.279.320	68.005.337	48,93
1993	14.517.720	57.436.453	25,3
1994	9.632.350	66.394.778	14,5
1995	21.380.000	67.142.428	31,8
1998	30.254.000	81.913.160	36,9

- إجمالي الطلب أحتسب على أساس: الإنتاج + الواردات
- أرقام الحبوب تشمل كافة أنواع الحبوب
- الأرقام الواردة في الجدول مصدرها الجدول رقم (34) والجدول رقم(35) السابقين.

إن مستوى تغطية الاحتياجات الوطنية من الحبوب ضعيفة جدا وتعتمد على الخارج حيث نجد أن النسبة منخفضة و لم تتعدى أكثر من 50%، إلا في سنة 1991م أي أن معدل تغطية حاجات الإنتاج الوطني من الحبوب للفترة لم تتعدى 32%[1]. و هذا ما يفسر ضعف الإنتاج الزراعي و الحبوب بالخصوص ثم الإنتاجية رغم الاستهلاك الواسع لهذه الحبوب من قبل السكان و شطر كبير يذهب للحيوانات الزراعية كالأعلاف في صورة حبوب كالشعير و الخرطال و أيضا بقايا الطحين (النخالة) التي تعتبر مهمة في تغذية الحيوانات الزراعية.

المطلب الثالث: تطور إنتاج اللحوم الحمراء للفترة(1990م-1999م)

إن النشاط الخاص بإنتاج اللحوم الحمراء مسيطر عليه القطاع الخاص بصفة كلية و على كل المستويات، أي من تربية الماشية إلى بيع اللحم[2]، و بالتالي فإن عملية السيطرة على الاحصائيات الخاصة بعدد الحيوانات و أنواعها و التي تذهب إلى الاستهلاك يوميا صعبة جدا، و غير دقيقة.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي. مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي. ماي 1999. ص35.

(2) RMBEE. P 158

إن الإحصائيات الممكن الاعتماد عليها هي تلك التي تمر على الوحدات الخاصة بإنتاج اللحم و المسالخ الجهوية، كما يوجد عدد كبير من المسالخ و التي لا يسجل بها عدد الحيوانات المذبوحة و لا أنواعها و لا وزنها الذي هو مهم جدا لكي نعرف تطور الإنتاجية الخاصة بكل نوع من الحيوانات.

و من خلال الجدول رقم (38) أدناه نرى أن الإنتاج هو في زيادة من سنة إلى أخرى حيث كان في سنة 1990م يساوي 244.500 طن و في سنة 1999م ارتفع إلى 310.000 طن، إلا أن هذه الزيادة تعتبر ضعيفة مقارنة بالعالم النامي و العالم المتقدم، و هذا يظهر من خلال الإنتاجية لكل نوع من الحيوانات المذبوحة حيث نجد أن الإنتاجية بالنسبة للبقر لم تتجاوز 140 كلغ/رأس، و بالنسبة إلى الغنم فهي على أكثر تقدير أي المتوسط 15 كلغ/رأس، أما بالنسبة للعالم النامي فإننا نجدها تعادل 166 كلغ/رأس، بالنسبة للبقر و 14 كلغ/رأس بالنسبة للغنم، أما العالم المتقدم فإننا نجدها كبيرة بالنسبة للبقر حيث أنها تعادل 244 كلغ/رأس و بالنسبة للغنم فهي متوسطة و قريبة من الجزائر بحيث تعادل 16 كلغ/رأس[1].

و هذا يبين أن مسألة إنتاج اللحم أو زيادته لا تتعلق بعدد الحيوانات المذبوحة و إنما تكمن في إنتاجية الوحدة الواحدة، إن مسألة الإنتاجية الضعيفة تعني ذبح عدد أكبر من الحيوانات للحصول على كمية معينة من المنتجات مما يعني بدوره زيادة الضغط على الأراضي المزروعة و زيادة حمولة المراعي الطبيعية، و ربما تجاوز قدرتها الاستيعابية. و منه ينبغي البحث عن الطريقة المثلى التي تؤدى إلى زيادة الإنتاجية للوحدة الواحدة أفضل من زيادة عدد الوحدات للوصول إلى الكمية المثلى، أي الكمية التي تؤدي إلى القضاء على الطلب، و هذا يؤدي بنا إلى إيجاد الوسائل اللازمة لذلك، كتقنية السلالة خاصة ما يتعلق بحيوان البقر، و ذلك باعتبار أن السلالة المحلية أقل إنتاجية لا بالنسبة إلى اللحم فحسب و لكن بالنسبة إلى الحليب أيضا، ثم دراسة الوسائل الأخرى كمسألة الأعلاف و التي تعتبر مهمة جدا فيما يتعلق بتربية الماشية على العموم، و الوسائل الصحية، و ترشيد عمل المربين...الخ.

(1) د. صلاح وزان. تنمية الزراعة العربية. مرجع سابق الذكر. ص378.

الجدول رقم(38): تطور إنتاج اللحوم الحمراء للفترة (1990م – 1999م).

الوحدة : طن.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1997	1998	1999
كمية اللحوم	244.500	260.320	290.000	295.000	300.000	320.000	298.000	300.000	310.000

المصدر: - نيابة مديرية الإحصائيات. وزارة الفلاحة للسنوات (1990م- 1995م).

- **تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي. ماي 1999. للسنوات: 1997 و 1998.**
- **وزارة الفلاحة 2000.الجزائر بالأرقام لسنة 1999**

المطلب الرابع: تطور واردات اللحوم الحمراء للفترة (1990م-1998م)

الجدول رقم(39): تطور واردات الجزائر اللحوم الحمراء للفترة (1990م – 1998م).

الوحدة: طن. القيمة 1000 دينار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1998
اللحوم الحمراء	14.546	15.285.2	19.273.4	20.976.7	20.306.5	30.367.2	21.311
نسبة النمو للكمية %	-	5,08	26,1	8,83	-3,2	49,5	-29,8
القيمة	211.595	310.501	933.795	594.228	1.449.924	2.972.811	2.859.600

المصدر: - نيابة مديرية الإحصائيات. وزارة الفلاحة للسنوات: 1990م – 1995م.

- وزارة الفلاحة 2000. الجزائر بالأرقام بالنسبة لسنة 1998م.

إن واردات اللحوم الحمراء تزيد من سنة لأخرى، فبعد أن كانت في سنة 1990م تساوي 14.546 طن وصلت إلى 21.311 طن في سنة 1998م، أيضا بالنسبة إلى القيمة فهي في ارتفاع مستمر حيث وصلت إلى 2.859.600 ألف دينار جزائري كما يظهر ذلك الجدول رقم (39).

ذلك أن الزراعة و الصناعات الغذائية لم تتوصل إلى تغطية الحاجات الشيء الذي أدى إلى اللجوء المتصاعد للاستيراد لغرض التصدي للطلب بالأسواق، بالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن الواردات تساعد على تخفيض الكلفة النقدية للقسط الغذائي للفرد، فتكاليف إنتاج المواد المحلية أي أسعار الاستهلاك لم تساعد بفعل العرض و الإنتاجية الضعيفة على تشكيل قسط غذائي قليل التكاليف[1]. و مع زيادة الوعي الغذائي و تغير أنماط الاستهلاك حيث توجه الأفراد نحو زيادة استهلاك اللحوم و خاصة اللحوم الحمراء لما لها من فائدة على الصحة بالدرجة الأولى تم انعكاس ذلك على إنتاجية العمل التي ترتفع نتيجة لذلك، و منه زيادة الإنتاج الوطني .

(1) مجلة العمل و التنمية. العدد6. الاستراتيجيات الزراعية و الأمن الزراعي. بسعود عمر. ص10.

المطلب الخامس: تطور نسبة الاكتفاء الذاتي للحوم الحمراء للفترة (1990م-1998م)

الجدول رقم(40): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي للحوم الحمراء للفترة(1990م – 1998م).

الوحدة: طن.

السنوات	الإنتاج	إجمالي الطلب	نسبة الاكتفاء%
1990	244.500	259.046	94,38
1991	260.320	275.605.2	94,45
1992	290.000	309.273.4	93,76
1993	295.000	315.976.7	93,36
1994	300.000	320.306.5	93,66
1995	320.000	350.367.2	91,33
1998	300.000	321.311	93,37

- إجمالي الطلب احتسب على أساسي الإنتاج + الواردات.
- أرقام الإنتاج من الجدول رقم (38) السابق و أرقام الواردات من الجدول رقم (39).

إن الأرقام الواردة بالجدول رقم(40) أعلاه تظهر بوضوح النسبة العالية للاكتفاء الذاتي حيث هي دائما أكثر من: 90 %، إلا أنه ينبغي الإشارة بأن مادة اللحوم الحمراء ليست كمادة الحبوب حيث أن استهلاك اللحم يتم فقط من قبل ذوي الدخل المرتفع أو المتوسط في أحسن الأحوال في المواسم، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد و نتيجة لانخفاض القدرة الشرائية و ما صاحبها من ارتفاع للأسعار، بالإضافة إلى ذلك فإن كمية اللحوم الحمراء الخاصة بالإنتاج غير دقيقة، حيث أنها أعلى من ذلك بكثيرة لأن مسألة إحصاء الاستهلاك المنزلي من هذه المادة، أي ما يقوم بذبحه المربين لأنفسهم غير ممكن الوصول إليه بدقة، إذا ما أضفنا بأن عدد الحيوانات التي يقوم بتربيتها كثير من الناس خصوصا القليلة منها غير معروفة كون هؤلاء يعطون أرقام جزافية الهدف منها الحصول على كمية مناسبة من الأعلاف، كما يوجد عدد أخر من المربين لا يصرحون بما يكسبون و ذلك لمجرد الإخفاء و ينتمي لهؤلاء كثير من الموظفين.

المطلب السادس: تطور إنتاج الحليب و ضعف تلبية الطلب المحلي

إن إنتاج الحليب في الجزائر يتميز بالضعف، و هذه الحالة تظهرها نسبة تغطية الاحتياجات الوطنية و التي تعادل: 35%، أي أن نسبة 65% مغطاة من قبل واردات حليب الغبرة و الموجهة سواء إلى استهلاك العائلات مباشرة و سواء إلى مصانع الحليب[1].

(1) RMBEE. P 148

إن الفترة الممتدة من 1990م إلى 1997م كان معدل تغطية الاحتياجات الوطنية يعادل 39% بالنسبة للحليب و مشتقاته[1]. إن هذه الوضعية تعبر عن ضعف الإنتاجية بالنسبة للحيوانات الزراعية الحلوب خاصة الأبقار، مما يستدعي البحث عن أسباب هذا الضعف و معالجة هذه الحالة في أقرب الآجال ذلك أن استهلاك هذه المادة أساسي بالنسبة لأغلب السكان.

الجدول رقم(41): الأبقار و إنتاجها من الحليب للسنوات: 1993م و 1994م و 1995م.

العدد: رأس. الحليب: طن.

السنوات	1993	1994	1995
عدد الأبقار الحلوب	590.000	560.000	560.000
متوسط إنتاج البقرة في السنة	0.949	0946	0.946
إجمالي إنتاج حليب الأبقار	560.000	530.000	530.000

المصدر: RMBEE p 148. Annuaier FAO 1995

إن الزيادة المحسوسة التي توقعها الدكتور زبيري رابح في إنتاج الحليب و التي ربطها بالزيادة الكبيرة في سعر الحليب[2] قد وقعت مثل ما هو واضح بالجدول رقم(42) أدناه.

الجدول رقم(42): تطور إنتاج الحليب للفترة (1990م- 1999م).

الوحدة: مليون لتر.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الحليب السائل	1100	1156	1229	1016	1057	1050	1100	1050	1200	560

المصدر:

Indice de la production 1986- 1996. N°259 p.6 et p 8 pour les Années 1990 a 1996

- التقرير الاقتصادي و الاجتماعي، ماي 99، ص36، للسنوات: 1997م- 1998م.

- وزارة الفلاحة 2000. الجزائر بالأرقام. بالنسبة لسنة 1999م.

(1) التقرير الاقتصادي و الاجتماعي. ماي 1999. مرجع سابق الذكر. ص35.
(2) د.رابح زبيري. الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره. مرجع سابق الذكر. ص247.

إلا أن هذه الزيادة من الإنتاج لم تؤدى لتغطية الاحتياجات الوطنية التي هي في زيادة مستمرة.

الجدول رقم(43): إنتاج الحيوانات الحلوب من الحليب للسنوات: 1993م و 1994م و 1995م.

الوحدة: طن.

السنوات / نوع الحيوان	1993	1994	1995
حليب البقر	560.000	530.000	530.000
حليب الغنم	228.000	220.000	220.000
حليب الماعز	134.000	125.000	125.000
المجموع	**922.000**	**875.000**	**875.000**

المصدر: RMBEE.p149. Annuaire F.A.O 1995.

ويرجع هذا الضعف في الإنتاج إلى عدة أسباب أهمها:

- إن الحيوانات الزراعية التي تربي غالبا ما تكون من سلالات محلية تتناسب مع ظروف البيئة السائدة، إلا أنها ذات إنتاجية منخفضة من الحليب و اللحوم و الصوف[1].

- بعد مراكز جمع الحليب عن تجمعات الرعي، بالإضافة إلى جهل الكثير من المربين لأماكن تواجد هذه المراكز بالإضافة إلى عدم تزويدهم بما يلزم من معدات لحفظ الحليب و نقله.

- ضعف معدل إنجاز برامج استيراد الأبقار الحلوب.

- نقص أغذية المواشي و عدم مسايرة إنتاج الكلأ و الأعلاف المركزة لنمو قطيع المواشي، بينما تراوح نمو قطيع البقر و الغنم بين 4 و 5 % سنويا استقر معدل نمو الكلأ بين 2,3% و 1,9%[2].

- إن متوسط واردات الحليب للفترة 1995م/1996م نجدها تعادل 700.000 طن حليب سائل و غبرة موجه للاستهلاك مباشرة، و الحليب الموجه للصناعة يساوي 4.393 طن.

إن واردات الجزائر من الحليب كبيرة جدا نظرا لزيادة عدد السكان و اعتماد أغلبهم على الاستهلاك نظرا للأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد و التي أدت إلى تقليل فرص الاستخدام بالإضافة إلى انخفاض

(1) د. منى رحمة. السياسات الزراعية في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة أطروحات الدكتوراه. العدد 36. ص198.

(2) د. رابح زبيري. الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره. مرجع سابق الذكر. ص246 و ص247.

القدرة الشرائية للنقود. كما أن السياسة الزراعية المعتمدة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال لازالت لم تؤدي إلى ما نطمح إليه.

إن الاحتياجات الوطنية في الظرف الحالي تتحدد بـــ: 3 مليار لتر من الحليب كما أن الإنتاج الوطني يعادل: 1 مليار لتر من الحليب فقط.

المبحث الرابع: الموارد العلفية في الجزائر

هدفنا من الموضوع هو تطوير تربية الحيوانات الزراعية في الجزائر من أجل القضاء على الطلب المتزايد من الاحتياجات الغذائية لمنتجات الحيوانات من لحوم وحليب وأصواف وجلود، أي أن المسألة هي العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية، و هذا الهدف وسيلة تحقيقه هي زيادة إنتاجية الحيوانات الزراعية من خلال معرفة و تطوير مصادر الأعلاف بالدرجة الأولى لأنه بدونها و بدون زيادة الكمية غير ممكن المحافظة على الثروة الحيوانية ولا زيادة إنتاجيتها. ثم دراسة المسائل الأخرى التي ترتبط بهذا الفرع المهم كالتمويل و اختيار السلالة و ترشيد التربية و المسائل المتعلقة بصحة الحيوان ...الخ.

إن الموارد العلفية الموجودة بالجزائر تتكون من الموارد الطبيعية بدرجة أساسية (و قد رأينا جانبها الكبير فقط ينبغي الإشارة من أنها تعتبر أهم مصدر من حيث اعتماد أغلب الحيوانات الزراعية في تغذيتها عليها، كما أنا مساحتها كبيرة بحيث تقارب: 15 مليون هكتار و قد عرفنا كمية إنتاجها من الأعلاف الطبيعية)، و تتكون من نباتات الأراضي البور و الراحلة و الأراضي غير قابلة للزراعة بدرجة ثانية ثم مخلفات المحاصيل الزراعية و المحاصيل العلفية.

المطلب الأول: أراضي البور و الراحة و الغير قابلة للزراعة

تقع هذه الأراضي في المناطق التي يبلغ بها معدل الأمطار أكثر من 400 ملم سنويا، و أن مساحتها تبلغ 5.160.000 هكتار، تتكون من أراضي بور بنسبة 58,1% و أراضي راحة قابلة للحش أو الرعي بنسبة 40,7% و تبلغ إنتاجيتها مقدار 2.055 ألف طن مادة جافة تحتوى على 954 ألف طن عناصر مهضومة كلية و 98.3 ألف طن بروتين مهضوم، و نشكل منها المراعي الطبيعية في المناطق الجبلية حوالي 60 ألف هكتار تنتج من المادة الجافة 30 ألف طن تحتوى على 16.5 ألف طن عناصر مهضومة كلية و 1.95 ألف طن بروتين مهضوم.

الجدول رقم(44): تقديرات الإنتاجية العلفية من أراضي البور و الراحة وغير القابلة للزراعة.

الموارد العلفية	المساحة الرعوية مليون هكتار	المادة الجافة كلغ/هكتار	المادة الجافة ألف طن	العناصر المهضومة الكلية %	العناصر المهضومة الكلية ألف طن	البروتين المهضومة %	البروتين المهضوم ألف طن
أراضي البور	3.00	500	1.500	45	675	4,5	67.5
مراعي طبيعية قابلة للحش	0.06	500	30	55	16.5	6,5	1.95
أراضي الراحة قابلة للحش	0.10	250	25	50	12.5	5,5	1.38
أراضي الراحة قابلة للرعي	2.00	250	500	50	250	5,5	27.5
المجموع	5.16		2.055		954		98.3

اعتبرت إنتاجية الأراضي البور و المراعي الجبلية 50% من إنتاجية المراعي الطبيعية تحت الظروف المطرية المشابهة بينما أعتبر هذا الإنتاج 25% فقط لأراضي الراحة لضعف إنتاجيتها نتيجة لحرثها.

المصدر: مجموعة دكاترة. دراسة حصر و تقييم مصادر الأعلاف في الدول العربية. ص59.

المطلب الثاني: مخلفات المحاصيل الزراعية و المحاصيل العلفية

الجدول رقم(45): مخلفات المحاصيل الزراعية و إنتاجية الهكتار من المواد العلفية.

المواد العلفية	المساحة ألف هكتار	إنتاجية الهكتار من المادة الجافة	الإنتاجية العلفية من المادة الجافة	العناصر المهضومة الكلية (ألف طن)	البروتين المهضوم (ألف طن)
تبن محاصيل الحبوب	3.000	500	1.500	675	15.0
بقايا الحصاد للرعي	3.000	250	750	500	37.5
بقايا الشوفان	241	2.500	602	350	48.2
محاصيل علفية	62.6	2.500	156	90	12.5
فصة(برسيم)	29.4	5.500	162	97.2	16.2
مواد علفية أخرى	43.1	2.000	86.2	43.1	4.3
المجموع	**6.376**		**3.256.2**	**1.755.3**	**133.7**

المصدر: مجموعة دكاترة. دراسة حصر و تقييم مصادر الاعلاف في الدول العربية ص60.

لا شك من أن التبن الناتج من عملية الحصاد في بداية الصيف يشكل مصدرا مهما في تغذية الحيوانات الزراعية على مدار السنة و بالتالي فإن مسألة جمعه و الاحتفاظ به و لا بأس من تزويده بمواد أخرى مكيفة تساعد في تغذية الحيوانات بصورة جيدة، كما أن بقايا الحصاد و التي تحتوى كثير من الحبوب و بقايا التبن تشكل هي الأخرى مصدرا مهما في تغذية الحيوانات الزراعية أثناء الرعي بهذه المساحات التي تقدر في المتوسط حسب خبراء الزراعة بـــ: 3.000 ألف هكتار.

إن التبن الناتج و بقايا الحصاد للرعي مع بعضها البعض تعطي ما يساوي 2.250 ألف طن مادة جافة تحتوى على: 1.175 طن عناصر مهضومة كلية و 52.5 ألف طن بروتين مهضوم، كما يظهر ذلك الجدول رقم(45) أن بقايا الشوفان الذي يقدر متوسط مساحته 241 ألف هكتار ينتج 602 ألف طن من المادة الجافة التي تحتوي على: 350 ألف طن عناصر مهضومة و48.2 ألف طن بروتين مهضوم. و تعتبر هذه

المصادر أهم مخلفات الحاصلات الزراعية، إذ تشكل معا ما يعادل 87.6 % من إجمالي المادة الجافة و التي تصل إلى 3.256 ألف طن تحتوي على 1.755 ألف طن عناصر مهضومة كلية و133.7 ألف طن بروتين مهضوم. أما العناصر المتبقية فهي قليلة حيث تشكل نسبة 12,47 % و تقدم حوالي 439 ألف طن عناصر مهضومة كلية و حوالي 33.4 ألف طن بروتين مهضوم[1].

المطلب الثالث: مخلفات المطاحن

بالنسبة لسنة 1996م تم استعمال حوالي 3.455.200 طن من القمح الصلب و اللين في إنتاج الطحين حيث تشكل النخالة حوالي 25% من هذه الكمية و تقدر بحوالي 863.8 ألف طن و تحتوي هذه الكمية من النخالة على 751.5 ألف طن من المادة الجافة أي 87 % تحتوي على 413.3 ألف طن عناصر مهضومة كلية أي بنسبة 55 % من المادة الجافة و تحتوي على: 66.9 ألف طن بروتين مهضوم أي بنسبة 8,9% من المادة الجافة.*

و قبل أن أختم مسألة الموارد العلفية أشير بأن جل المواد التي تدخل في أعلاف الأبقار و الغنم والماعز المركزة عدى كميات النخالة فهي ستستوردها الجزائر من الخارج بالإضافة إلى الكميات المستوردة من الشعير و الخرطال (الشوفان) و الذرة الصفراء التي كنا قد أشرنا إليها.

---

[1] مجموعة دكاترة. دراسة حصر و تقييم الأعلاف بالدول العربية. رقم 16. مرجع سابق الذكر. بتصرف من الصفحة 57 إلى الصفحة 60.

* الأرقام تم حسابها على أساس ما ورد بالمرجع: RMBEE السابق الذكر. ص116.

المبحث الخامس: الموارد المائية و مستقبل الإنتاج النباتي و الحيواني في الجزائر

مع تزايد السكان وتصاعد حاجاتهم الغذائية تبرز أهمية المياه كثروة إستراتيجية نادرة يتوقف على توافرها و على حسن استخدامها كما أن الأرض مصير المجتمعات و سيادتها[1].

إن الكائنات الحية سواء حيوانية أو نباتية تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء، و كما تحتاج الزراعة إلى الماء، تحتاج الصناعة إليه كذلك و تنافس الزراعة في كثير من الأحيان. كما يحتاج الإنسان في حياته العادية و اليومية سواء لشربه أو للاستعمالات المنزلية. و كلما زاد عدد السكان زاد استهلاكهم من المياه العذبة.

إن عنصر الماء يكاد يكون العامل المحدد ليس لزيادة الإنتاج في ميدان الإنتاج الزراعي (نباتي و حيواني) إلى جانب عامل التربة فحسب بل لتأمين الغذاء و استمراره لسكان أي بلد[2].

المطلب الأول: المساحة المسقية و تطورها

نظريا إن المساحة الإجمالية القابلة للسقي هي 1.5 مليون هكتار منها 1.2 مليون هكتار في الشمال و300 ألف هكتار في المناطق الصحراوية. إلا أن المساحة المسقية في الجزائر لم تتجاوز 550 ألف هكتار و هذا على لسان مجلة الثورة الإفريقية و التي تقول بأنه في سنة 1960 م و خلال الاحتلال الفرنسي فإن المستعمر قام بسقي حوالي 60.000 هكتار باستعمال 400 مليون متر مكعب من المياه، أما في عهد الجزائر المستقلة، و في سنة 1986 فإنه تم سقي 550.000 هكتار باستعمال 200 مليون متر مكعب من المياه.

إن المساحة المسقية فعلا في الجزائر موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (46): تطور المساحة المسقية فعليا خلال الفترة (1970م – 1999م).

المتوسط السنوي	70- 1973	74- 1977	80- 1984	85- 1989	90- 1994	95- 1999
المساحة 1000 هكتار	326.4	321.5	305.4	321.7	338.3	422.5

المصدر:

***M.A. statistique Agricoles série B. et grise Agriculture par les chiffres. 91-94**

*** M.A. Agriculture par les chiffres.95 – 99.**

و حسب ما جاء في الجدول رقم(46) أعلاه فإنه يوافق ما قدره المخطط الرباعي الأول من أن المساحة المسقية بـــ: 300 ألف هكتار مؤكدا على وجوب أن تبلغ 500 ألف هكتار عام 1980م. إلا أن هذا الهدف لم يتم الوصول إليه حيث وصلت إلى 450 ألأف هكتار سنة 1999م.

(1) دكتور أحمد بعلبكي و د. فرج الله محفوظ. القطاع الزراعي في لبنان. ص24.
(2) Révolution Africaine n°1209 Algerie. Mai 1987. p 14

إن المشكلة التي تعاني منها الجزائر هي ضعف نسبة الأراضي المسقية بحيث لا تتعدى 500.000 هكتار في أحسن الأحوال*، و هذا ما يعزز ارتباط الجزائر بالأسواق الخارجية في المواد الغذائية حيث بلغت الواردات في سنة 1995م حوالي 2.7 مليار دولار. كما أن هذه الفاتورة سترتفع إلى ما قيمته 4 مليار دولار سنة 2010م إذا بقيت الأمور على حالها(1).

إن القطاع الزراعي نظريا يعتبر أكبر مستهلك للمياه بحوالي 2.6 مليار م^3، الأراضي المحتملة للسقي تقدر بـ: 1.24 مليون هكتار، و لكن معدل الأراضي القابلة للسقي في الجزائر لا تتجاوز 360.000 هكتار، أي ما يعادل 5% من جملة المساحة الزراعية للبلد.

نظريا حوالي 867 مليون م^3 مخصصة لسقي ما يقرب 111.000 هكتار، فقط 191 مليون م^3 تم استغلالها في سنة 1994م في الزراعة بمساحة تقارب 338.000 هكتار(ري فعلي) لا تمثل سوى 4,2% من المساحة الصالحة للزراعة، و تعتبر أضعف نسبة على مستوى بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث نجد أن هذه النسبة تبلغ 11 % في المغرب و 4,9% في تونس، 100 % في مصر، 13,6% في إسبانيا، 29 % في إيطاليا، 77 % في تركيا(2).

إن المهمة الأساسية المطروحة حاليا، ومن أولويات سياسة التنمية الزراعية هي العمل على رفع نسبة كمية إنتاج الغذاء لمواجهة الطلب الحالي، و الطلب المتزايد مستقبلا، و بالتالي فإن الجزائر ينبغي أن تتوجه بشكل أساسي نحو مناطق السقي و القابلة للسقي أي التوجه نحو الأراضي القابلة للري، ذلك أن المساحة المسقية المقدرة بـ: 300 ألف هكتار سنة 1991م ساهمت بـ: 40% من الإنتاج الزراعي الوطني(3)، لأن الموارد الاروائية الزراعية في معظم الأحيان تعتبر أهم الموارد الإنتاجية الزراعية إذ لا يقل تأثيرها على مقادير و أنواع الزروع التي يمكن إغلالها في رقع أرضية زراعية معينة عن تأثير الموارد الأرضية اليابسة التي تنطوي عليها هذه الرقع. ليس هذا فحسب بل إن الموارد المائية الاروائية هي التي تحدد في أغلب الأحيان زراعية أو لا زراعية موارد أرضية يابسة معينة، إذن لا يمكن أن نجد أرض زراعية مهما بلغت خصوبتها و مهما يميز موقعها إذ لم تتوافر لها المقادير الكافية من المياه الإروائية و الواقع أن ندرة الرقع الأرضية الزراعية و المرعوية أي ندرة الرقع المزروعة المزرعية و الرقع المرعوية لا ترجع إلى ندرة الرقع الأرضية اليابسة الإستزراعية المكنونة بقدر ما ترجع إلى ندرة المياه الإروائية الزراعية الراهنة و المكنونة في مقتصد معين(4).

---

* نأخذ بعين الاعتبار الإحصائيات الغير الدقيقة بحيث أن هناك آبار غير مرخصة و بالتالي هناك مساحات مروية غير داخلة في إحصاء الأراضي المسقية.

(1) دورية SYMBIOSE. N°4. mai, juin 1997.

(2) د.رابح زبيري. الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره. مرجع سابق الذكر. ص228.

(3) نفس المرجع. ص228.

(4) مجموعة دكاترة. المقتصد و المجتمع الزراعي و السماكي العربي. مرجع سابق الذكر. ص121، 122.

إنه من المؤسف جدا بقاء المساحة المسقية على حالها، إن الزيادة التي حصلت في هذه المساحة الأرضية المسقية لا تقاس إذا ما نظرنا إلى الزيادة المعتبرة في عدد السكان في الجزائر، كما أن التخطيط المحتمل الوصول إليه لسقي حوالي 1.083.000 هكتار سنة 2010م غير ممكن[1].

المطلب الثاني: قطاع الري في الجزائر من خلال مخططات التنمية

بالرغم من أن الموارد المائية تشكل عاملا رئيسيا يعتمد عليه عالم الزراعة و أيضا من كل عملية تطور اقتصادي و اجتماعي إلا أن الاهتمام بقطاع الري لم يكن من الأولويات إلا في الفترة الأخيرة أين وجهت إلى هذا القطاع عناية خاصة من خلال الاستثمارات الموجهة إلى إنعاشه و هي متأخرة و جاءت في فترة بداية الأزمة الاقتصادية في الجزائر و ذلك لانخفاض عائدات النفط من جهة و ارتفاع خدمة الديون من جهة أخرى.

الجدول رقم(47): الاستثمارات الموجهة لقطاع الري حسب مخططات التنمية.

الوحدة: مليار دينار.

الفترة / المخطط التنموي	73-70	77-74	80-78	84-80	1989-85
قيمة الاستثمارات	1.777	4.6	5.8	23	41
النسبة المئوية %	6,4	4,2	3,7	5,7	7,4

المصدر: تقييم مخططات التنمية الجزء الأول : حزب جبهة التحرير الوطني سنة 1985م.

حيث لم يتم الاهتمام بهذا القطاع إلا في بداية السبعينات كقطاع استراتيجي له تأثيره الخاص على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الزراعية بالخصوص. و يظهر ذلك جليا من خلال المخطط الثلاثي (67-7) حيث كان قطاع الري مندمجا ضمن القطاع الزراعي و هذا ما أدى إلى تأخر تنمية هذا القطاع، بل حتى قطاع الزراعة، عملية تطويره جاءت متأخرة و ضعيفة في البداية و ذلك من خلال جملة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع عبر المخطط الثلاثي(67-69) و التي تعادل 16,9% من جملة الاستثمارات.

1- المخطط الرباعي الأول (70-73)

إن الانطلاقة الأساسية عبر هذا المخطط هي البحث عن مصادر الموارد المائية و ذلك من خلال برنامج أعد سابقا سنة 1967م حتى سنة 1973م قصد تموين القطاع الصناعي و تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب و الري الفلاحي و ذلك لسقي 48 ألف هكتار تقرر إنجاز 20 سدا. إلا أن ما تحقق من

[1] د.رابح زبيري. الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثاره على تطوره. مرجع سابق الذكر. ص229.

خلال هذا المخطط نجد فقط 14 ألف هكتار و ضمن 20 سدا المقرر إنجازها لم يتحقق منها إلا سدان اثنان (فرقوق بمعسكر عام 1970م و سد أحمد بن عودة بغليزان الذي بدأ تشغيله في سنة 1978م).

2- المخطط الرباعي الثاني (74-77)

إن الاهتمام الكبير الذي طغى على هذا المخطط هو البرنامج الصناعي و أيضا تثمين الموارد الطبيعية للاقتصاد الوطني و بالرغم من ذلك نجد بأن الأولوية التي أعطيت لقطاع الري كانت كبيرة، فمن جملة الاستثمارات الموجهة له و التي قدرت بما يعادل 4.6 مليار دج و ذلك من أجل سقي 90.000 هكتار لم يتحقق منها سوى 20 ألف هكتار.

3- المخطط الخماسي الأول (80-84)

من خلال السياسة الوطنية للفلاحة كان الاهتمام بزيادة الإنتاج و تحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان الموارد الغذائية و هذا في ظل إدراك الدولة لضرورة إقامة و إقرار التوازنات الاقتصادية في إطار رسم سياسة اقتصادية شاملة عبر أولويات مخططات التنمية، حيث تم من خلال برنامج هذا المخطط تنظيم و استغلال المياه السطحية و الجوفية.

و منه نجد أن الدولة عمدت إلى الاهتمام بعملية تصريف المياه و تطهيرها و إصلاح السدود و مختلف شبكات المياه و تحديد برنامج واسع لأجل سقي و تجهيز 37.65 ألف هكتار منها 20ألف هكتار بمنطقة الشلف، 3.050 هكتار بمنطقة واد أرهيو، 6.000 هكتار بمنطقة سد غريب و 8.600 هكتار بمنطقة متيجة[1]. كما تقرر إنجاز 16 سدا بالإضافة إلى 9 سدود أخرى كانت في طور الإنجاز و يوجه استغلالها إلى ري المساحات الزراعية منها سهل الشلف و سهل معسكر، إلى جانب عمليات تجهيز بعض السهول كسهل غريب (البويرة) و سهل متيجة، و إعادة تطهير سهول عنابة (الغربي و الهبرة)، و فيما يخص المياه الجوفية فإنه خلال فترة المخطط الخماسي الأول تم إنجاز 100.000 متر من التنقيب و استصلاح مساحات زراعية جديدة.

4- المخطط الخماسي الثاني (85 – 89)

برنامج الخماسي الثاني الأولوية فيه كانت موجهة إلى الميادين الاجتماعية كالسكن و النقل و بالخصوص إلى تطوير الفلاحة و الري.

و ضمن هذا البرنامج هو انهاء كل السدود الجاري انجازها مع تكثيف عملية تعبئة المصادر المائية، الجوفية و السطحية، و أيضا الشروع في إقامة محطات لمعالجة و تطهير المياه، و تحويل المياه عن طريق القنوات من مختلف المسافات .

(1) مجلة التخطيط و التنمية. الجزء الأول سنة 1985. ص101.

إلى جانب ذلك الشروع في أشغال تجهيزات الري، إضافة إلى إنهاء سبعة سدود متبقية من المخطط السابق و هي سد "حمام قروز" بقسنطينة، سد "لدرات" بالمدية ، سد "حمام شلال" بقالمة سد " السواني سيدي عبد الله " بتلمسان ، سد "مكسة" بعنابة ، سد "بني عمران" ببومرداس، سد "الدهموني" بتيارت . كما يهدف هذا المشروع إلى إستلام 17 سدا أخر في سنة 1990م و أيضا الشروع في حفر 300.000 متر طولي عبر مختلف المناطق منها 80.000 متر طولي في الجنوب بالإضافة إلى عملية توسيع سهول متيجة الغربية و قالمة و الصفصاف و سهل مغنية و سهل غريب و التي تشمل ما يقارب 58.400 هكتار.

و نجد أن الجزائر ركزت على توزيع و تطوير المساحات المسقية عن طريق تدعيم الري الصغير و المتوسط، فمن بين 1.000 حاجز مبرمجة خلال المخطط الخماسي الثاني تم إنجاز حوالي 517 حاجزا و سد صغيرا بين 1985م و 1987م مما يسمح بتعبئة أكثر للطاقات المائية خاصة و أن هذه السدود الصغيرة تنجز بوسائل محلية و من قبل مؤسسات وطنية و على الأمد الطويل يهدف البرنامج لدفع الطاقات القابلة للاستغلال حيث سجل 35 سدا مقررة و 80.000 هكتار من المساحة المسقية(1).

المطلب الثالث: تنظيم قطاع الري

لإزالة كل العراقيل الإدارية و التقنية أيضا التي تمس قطاع الري حتى يتم استغلال أكثر و أحسن للمساحات المسقية، تم إنشاء دواوين على المستوى الوطني مهمتها تسيير المساحات المسقية.

ديوان المساحات المسقية لمتيجة: و يضم مساحات الحميز بولاية بومرداس و التي تقدر بـــ: 10.000 هكتار و مساحة متيجة الغربية 2.200 هكتار التي شرع في استغلالها عام 1988م.

ديوان الطارف: مهمته تسيير المساحات الكبرى "لبني موسى " التي تقع بسهل الطارف و تمتد على مساحة مقدارها 14.500 هكتار(2).

ديوان الشلف: و يضم أربعة مساحات كبرى تتمثل في سهل الشلف الأعلى 17.000 هكتار، سهل الشلف للوسط 10.000 هكتار، شلف الأدنى 5.000 هكتار، و أخيرا سهل متيجة و تبلغ مساحته 5.000 هكتار.

ديوان حيرة سيق : مهمته تسيير مساحات حيرة السيق الكبرى و المقدرة بـــ: 9.000 هكتار و سهول السيق 2.500 هكتار.

إن مهمة هذه الدواوين التي بدأت في عملها الفعلي في سنة 1987م تسيير مساحات مسقية مقدرة بحوالي 75.000 هكتار، وإلى جانب هذه الدواوين أنشئت دواوين ولائية في كل من تلمسان، سعيدة، بومرداس، بجاية، البويرة و المسيلة، تقوم بمجموعها بتسيير و صيانة مساحة اجمالية تقدر بحوالي 37.500 هكتار بالإضافة إلى ديوان سهل عبادلة تقدر مساحته بـــ: 4.500 هكتار و سهل الصفصاف بمساحة تقدر بـــ: 6.000 هكتار.

(1) الدليل الاقتصادي و الاجتماعي الجزائر. الشركة الوطنية للنشر و الإشهار 1988. من ص116 إلى 118.
(2) مجلة احداث اقتصادية. عدد: 57. أكتوبر 1988. ص36 و ص37.

و بالرغم من هذه النتائج في ميدان قطاع الري خاصة ما يتعلق بتحويل جزء من الأراضي البعلية إلى أراضي مسقية إلا أنها تبقى بعيدة عن الأهداف المنشودة، باعتبار أن الجزائر لديها مساحات كبيرة قابلة للري و التي تقدر بـــ: 1.24 مليون هكتار بينما المساحة المحتملة و المسقية نظريا هي 360 ألف هكتار، منها 250 ألف هكتار مسقية عن طريق الري الصغير و المتوسط، و 110 ألف هكتار عن طريق السدود.

و بالرغم من اكتساب خبرة جدا هامة في ميدان الري إلا أن النتائج تبقى دون الأهداف المسطرة و المستوى المطلوب.

إن نسبة الأراضي المسقية لكل الأراضي القابلة للزراعة ضعيفة جدا حيث أنها لا تتعدى 5% [1]، و إذا ما عرفنا أن إنتاجية الأراضي المسقية في الجزائر بالنسبة للإنتاج النباتي هي الأخرى منخفضة لأسباب عديدة منها قلة الإمكانيات، إلا أنها أكبر من إنتاجية الأراضي البعلية، و هذا ما أدى إلى زيادة واردات الجزائر من المواد الغذائية من حيث الكم و القيمة أيضا.

و يرجع ضعف نسبة الأراضي المسقية مقارنة بمساحة الأراضي الزراعية إلى:

- تأخر الاهتمام بتطوير القطاع الزراعي بكافة متطلباته و بالخصوص ميدان الري الذي كان حتى بداية سنوات السبعينات تابع إلى القطاع الزراعي.
- ضعف نسبة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الري و ميدان المياه على العموم.
- قلة الوسائل الخاصة بتجهيزات الري من جهة و عدم المعرفة اللازمة من قبل أغلبية الفلاحين لاستعمالها، و يرجع ذلك إلى ضعف الاهتمام بضرورة توفير هذه الوسائل كهدف استراتيجي من أجل زيادة الإنتاج الزراعي، و من ناحية أخرى قلة المرشدين و ذوي التكوين في ميدان الري الزراعي بالإضافة إلى تمركزهم في الأماكن القريبة من المدن الكبرى، أي عدم تغطية كل الأراضي المسقية و التي تعتمد في ريها على وسائل و تجهيزات خاصة بالري، و هذا ما أدى إما إلى تركها دون استعمال في بعض الأماكن، و إما إلى استعمالها السيئ من قبل فلاحين لا يعرفون الكيفية الصحيحة لتشغيلها مما يؤدي إلى تعطل هذه التجهيزات و إلى عدم استغلالها استغلالا أمثل في ميدان الري.

[1] مجلة أحداث اقتصادية. عدد: 40. سنة 1989. ص16.

المبحث السادس: عامل التمويل و القرض الفلاحي

إن عامل التمويل ضروري في الحياة الاقتصادية و بالخصوص في الزراعة. فكل مشروع إنتاجي بما في ذلك الزراعة تحتاج إلى التمويل، و مشكلة التمويل لا تقتصر على توفير المال بل تتعدى ذلك فهي تمتد إلى حسن توجيه القروض المستعملة إلى الوجهة الصحيحة. و قد فشلت كثيرا من المشاريع الزراعية، إما لعدم توفر المال اللازم لديها، أو لعدم استعمال القروض في الوجهة الصحيحة.

و تنحصر مسألة التمويل الزراعي إلى تخصيص القدر الكافي من المال لنجاح المشاريع الزراعية و وجود هيئات تباشر عمليات التمويل إلى أسس علمية بما في ذلك اتساع نشاطها و توجيهه الوجهة الصالحة و الصحيحة.

المطلب الأول : ماهية التمويل

إن قضية التمويل الزراعي تعتبر من المسائل الاقتصادية الهامة بحيث أنها ترتبط بنظام ملكية الأراضي الزراعية و الإنتاج الزراعي سواء كان نباتيا أو حيوانيا و التنمية الزراعية عموما.

فمن الوجهة الاقتصادية يمكن أن يؤدي التمويل إلى زيادة الإنتاج الزراعي و تشجيع التنمية الزراعية إذا كانت السياسة التمويلية تستند على الأسس اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، و على العكس فقد يؤدي إلى تدهور الإنتاج و الدخل الزراعي و عرقلة التنمية الزراعية الاقتصادية إذا ما وجهت السياسة التمويلية الزراعية بطريقة لا تخدم مختلف الاحتياجات الزراعية، فبمجرد وجود مؤسسات تمويلية زراعية في بلد ما لا يعني دائما وجود دليل أو وسيلة فعالة للتقدم الزراعي ، بل يتوقف هذا التقدم على طبيعة و أهداف و مكونات السياسة التمويلية الزراعية التي تتبعها تلك المؤسسات.

فعندما نتكلم عن المشاكل التي تواجه المزارعين و المربيين في استعمال رأس المال نفكر في الغالب في اقتراض الأموال، و إنها الحقيقة الواقعة في أن اقتراض المال بواسطة المزارعين أو المربين تشمل بعض القرارات الإنتاجية المهمة للمزارعين و المربين.

إن مؤسسات التمويل الزراعي تقلل من تقديم القروض الزراعية في حالة هبوط الأسعار أو عند استمرار مدة الجفاف و قلة الأمطار، و ذلك خوفا من عدم تحصيلها في المستقبل حيث أن المرد ودية الهكتارية في الجزائر مثلا في معظم الأراضي المزروعة بالحبوب (القمح و الشعير) و الكلأ الطبيعي و الاصطناعي يعتمد على كبر كمية الأمطار المتساقطة.

البند الأول: الأهمية الاقتصادية للتمويل

إن الاقتراض أصبح عنصرا هاما من عناصر الإنتاج الحديث، كما أنه يقدم لصاحب المال أرباحا لقاء التخلي عن استعمال ماله. و يحتاج المزارعون و الموالون فيما يحتاجون إليه إلى قروض طويلة و متوسطة و قصيرة الأجل تؤمن نفقاتهم لتحسين أملاكهم، و إصلاح الأراضي و تؤمن أيضا نفقاتهم اليومية

و ما يجب عليهم دفعه من أجور و ثمن الأعلاف و الأغراس و البذور و الأدوية و الأسمدة ...إلخ، و يعود ذلك إلى أن دخل الفلاح موسميا كما يتأثر بالعوامل الجوية و غيرها، و يكون عادة على دفعة أو دفعتين في الموسم في حين أن نفقاته تكاد تكون يومية، لذلك كان من الضروري أن يجد المزارع قرضا ينفقه خلال أسابيع و شهور على حساب الإنتاج المقبل.

إن توفير القروض و تسهيل الحصول عليها يجعل الزراعة تعيش حيوية و نشاط لا مثيل له، ذلك أنه إذا بقى الإدخال هو الوسيلة الوحيدة للاستثمار في الأراضي لانحصرت (ملكية الأراضي الزراعية في أيدي المسنين و المتقاعدين مما يفقد محيط الإنتاج الزراعي ظواهر الحيوية و التجديد).

إن إهمال توفير القروض طويلة الأجل لصغار الفلاحين المباشرين لعملية الإنتاج حتى يتملكوا الأراضي التي يقومون بزراعتها فعلا يؤدي إلى انتشار ملكية الأراضي الزراعية للملاك المتغيبين، و الذين لا يحترفوا مهنة الزراعة، و هذا وضع غير مرغوب فيه في ملكية الأراضي الزراعية لإهمال مثل هؤلاء أراضيهم و انخفاض مستوى الإنتاج فيها.كما يمكن عن طريق القروض المتوسطة الأجل أن تزيد الكفاءة الإنتاجية للمزارعين بحصولهم على الآلات و المواشي و غيرها. كما أنه عن طريق القروض قصيرة الأجل يسهل للمزارعين و الموالين انتهاز فرص الانتفاع بالتجديد من الأسمدة و البذور و الأعلاف مما يساعد على تنظيم و تحسين إدارتهم المزرعية و تبعا لذلك تزيد أرباحهم و يترتب على ذلك أيضا زيادة الدخل الزراعي و الوطني و الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

إلا أنه رغم ذلك يجب التحفظ من استعمال القروض الزراعية للنتائج الضارة التي تنجم عنها إذا أساء المزارع أو المربي استعمالها أو لم يختار الوقت الملائم لعقدها أو المكان الملائم لتأمين ردها. خصوصا العقارية منها لخطر التورط في الدين لمدة طويلة خلال تضخم الأسعار الزراعية، و يفضل عدم التورط في القروض الطويلة الأجل في حالة ما إذا كان مصدر الدخل للمدين غير مستقر في مزرعة لا يطمئن فيها على انتظام كمية ما تنتجه بسبب العوامل الطبيعية. " هذا و لا يزال البعض المحافظ من المزارعين يفضل عدم الاقتراض مفضلا الاعتماد على الادخار الشخصي في الوصول إلى مرتبة التملك و إن طالت تلك المدة تحوطا لأحداث المستقبل و احتمال انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية أو كمية المنتج منها فيعجزون عن تسديد الديون و فوائدها في مواعيدها مما يهدد مركزهم فيما يملكون "[1].

و مما لا شك فيه أن استعمال القروض الزراعية بطريقة سلمية و خاصة إذا كان معدل الفائدة مناسبا يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج الزراعي، إلا أنه يوجد أيضا سوء استعمال القروض الزراعية و هذا ما يحدث عندما تكون أسعار المحاصيل عالية فيتوسع المزارعون في عقد القروض الزراعية طويلة الأجل لشراء أو إصلاح الأراضي الزراعية إذا كان معدل الفائدة مرتفعا، فعندما تنخفض أسعار المحاصيل الزراعية فإن قيمة إنتاج هذه الأراضي لا تفي بسداد قيمة القرض و أقساطه مما يوقع المدين في أزمات مالية. و لتفادي خطر

(1) د.محمدالسعيد محمد. الاقتصاد الزراعي. مكتبة الأنجلوالمصرية1953. الطبعة الثانية. ص179.

سوء استعمال القروض الزراعية فمن المستحسن أن يقلل مقدار القروض أوقات الرخاء و يزيد في أوقات الكساد.

البند الثاني: تخصيص استخدام رأس المال

إن المحاصيل الزراعية عرضة للتأثر ببعض المؤثرات التي لا يمكن التحكم بها مثل الحشرات و الآفات و الرياح و الأمطار، كما أن تقلبات الأسعار الزراعية عرضة للصعود و الهبوط. كل هذه الأشياء لا يمكن للمزارعين التحكم فيها و نتيجة لذلك فإن المزارع يستغل موارده و هدفه الوحيد ضمان عدم الخسارة و ليس زيادة الربح، و يرجع ذلك إلى حالة عدم التأكد التي يخشاها المزارع لأنه لا يعرف بالضبط كمية المحصول الناتج و ثمن الوحدة عند حصاد محصوله. إن هذه الحالة قد حددت حجم المزرعة في كثير من الأحيان كما هي عاملا مهما في الاتجاه إلى استخدام العمال الزراعيين بنسبة أكبر من استخدام عوامل الإنتاج الأخرى. كما أدت هذه الحالة إلى الاستثمار قصير الأجل و يرجع هذا إلى معظم المزارعين لا يمكنهم القيام بتسديد التزاماتهم المالية الكبيرة الثابتة، إذا كانت الأحوال الاقتصادية غير ملائمة خلال فترة معينة من الزمن، و علاوة على ذلك فإن وجود مثل هذه الالتزامات المالية ربما تؤدي ضياع معظم أموالهم الثابتة، و ربما فقدوا مزارعهم بعد وقت معين، و يترتب على تحديد حجم المزرعة و استخدام العمال الزراعيين بنسبة أكبر من استخدام عوامل الإنتاج الأخرى، انخفاض مستوى معيشة المزارعين و وجود البطالة المقنعة.

و يمكن تحقيق أقصى ربح ممكن بالنسبة للمشروع المزرعي عندما تتساوى التكاليف الحدية للقروض مع الإيراد الحدي بها.

المطلب الثاني: سياسة التمويل و القرض الفلاحي في ظل عدم التخصص المصرفي

البند الأول: التمويل و القرض الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (1962م-1966م)

بالإضافة إلى الوسائل المادية و ا البشرية نجد الوسائل المالية التي تكاد تكون حجر الزاوية في أي مشروع تنمية، و بالتالي فإن عملية التمويل هي التي تجعل من هذه الوسيلة المالية أداة فعالة في دفع و تطوير التنمية الاقتصادية، إن حسن استخدامها أو أداة كبح و تعطيل لمشروع التنمية إن حدث سوء في استخدامها.

لذلك فإن عامل تمويل القطاع الفلاحي مهم لما يحتاجه هذا القطاع في الحياة الاقتصادية الوطنية و بالتالي لابد من معرفة و تفحص عملية تسيير هذه الوسائل المالية الموجهة أساسا لخدمة و تطوير القطاع الفلاحي في بلادنا.

إن عملية التمويل في بداية فترة الاستقلال كانت تتسم بمشاكل عديدة أهمها صعوبة الحصول على التمويل اللازم في الأوقات المناسبة نظراللفاصل الزمني بين طلب التمويل و عملية الحصول عليه، حيث كان الديوان الوطني للإصلاح الزراعي* هو الذي يشرف على القروض و الإعانات و التسبيقات بواسطة لجنة

* الديوان الوطني للاصلاح الزراعي تأسس في 18 مارس 1963.

ممثلة عن كل من وزارة المالية، وزارة الفلاحة، البنك المركزي، الصندوق المركزي للقرض الفلاحي التعاوني(CACAM) الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط.

إن الشركات الفلاحية للاحتياط (SAP) هي التي كانت موكلة بمهمة منح القروض، و نظرا للصعوبات المالية التي كانت تمر بها تلك الصناديق من حيث عدم القدرة المالية فإن الخزينة العامة هي التي تمول القطاع الفلاحي عن طريق الديوان الوطني للإصلاح الزراعي. مما أدى إلى بطء عملية تنمية القطاع المسير ذاتيا الذي كانت عملية منح القروض موجهة إليه أساسا، ذلك أن القطاع الخاص كان يعتبر مقصيا خصوصا قروض الاستثمار.

إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا بسبب صعوبات كثيرة تتمثل أساسا في قلة الإطارات المؤهلة في تلك الفترة، و الذي يبين ذلك هو عدم دقة الاحتياجات الفلاحية و عدم دقة تقديرات النفقات، و عدم كفاية القروض بالإضافة إلى سوء توجيه القروض مما جعلها لا تخدم التنمية الفلاحية.

البند الثاني: التمويل و القرض الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (1966م-1982م)

بهدف القضاء على الصعوبات السابقة و من أجل دفع عجلة التنمية الفلاحية فقد تم إنشاء البنك الوطني الجزائري (B.N.A) في جوان 1966م*، وأوكلت إليه مهمة تمويل الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني، الذي تم حله في 1968/09/25 و انفراد البنك الوطني الجزائري من خلال وكالاته المنتشرة في جميع الولايات بمهمة تمويل القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى مهام ممارسة الرقابة المالية على المزارع الفلاحية المسيرة ذاتيا و ذلك للقضاء على مسألة توجيه القروض إلى غير أهداف التنمية الفلاحية،أيضا أوكلت إليه مهمة منح القروض للقطاع الخاص و تمويل التجارة الخارجية.

إن سياسة التمويل الفلاحي التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري تعتمد على الإجراءات التالية:

- وزارة الفلاحة تقوم بوضع أهداف الإنتاج للمزارع، و وفقا لذلك تحدد هذه الأخيرة مخطط يحتوي كل ما يتعلق بأنواع المزروعات و وسائل إنجازها.
- البنك الوطني الجزائري يضع مبلغ القرض تحت تصرف المزرعة وفقا لبرنامجها في بداية كل فصل.

و في ما يتعلق بتسديد القرض فإن البنك يتحصل على مبالغ القروض مباشرة من طرف أجهزة التسويق التي تقوم بتحويل إيرادات المزرعة له و الباقي يعود إلى المزرعة.

إن تعدد المستويات (من مزرعة، مديرية الفلاحة، وزارة الفلاحة، البنك، المصالح الخاصة بالفلاحة) التي يمر بها المخطط تؤدي إلى طول الوقت ثم تأخر انطلاق المشاريع، بالإضافة إلى تعرض الزراعة في بلادنا لعوامل طبيعية خارجة عن إرادة المزارعين كتأخر سقوط الأمطار أو الجفاف ...إلخ، مما جعل المزارع المسيرة ذاتيا تفقد استقلاليتها.

* مرسوم رقم 66- 173 في 13 جوان 1966.

و رغم الإصلاحات التي تمت في سنة 1975م التي تؤكد الاستقلالية في التسيير و منح المسؤولية للمزارع، إلا أن عملية تطور القروض لم ترق إلى المستوى الذي يجعل من قطاع الفلاحة أن يقوم بدوره الكامل في التنمية الاقتصادية (أنظر الجدول رقم(48) أدناه)، ثم أن إصلاحات 1978م التي جاءت خصيصا للإعادة تكييف شروط تمويل الاستغلال من القطاع الفلاحي الاشتراكي التي ميزها العجز المالي المستمر رغم أن مقدار القروض قد ارتفاع في هذا القطاع كما يوضح ذلك الجدول رقم (49) اللاحق.

الجدول رقم(48): تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الاشتراكي خلال الفترة (1970م-1977م).

الوحدة مليون د.ج.

السنوات	قطاع التسيير الذاتي			قطاع الثورة الزراعية		
	نفقات	قروض	تمويل ذاتي %	نفقات	قروض	تمويل ذاتي %
1970	1.184.3	926	22	-	-	-
1971	1.292.0	880	32	-	-	-
1972	1.508.0	962	36	-	-	-
1973	1.577.1	1.005	36	63.9	32.6	49
1974	1.680.6	988	41	174.4	117.4	33
1975	1.600.9	1.076	33	267.4	215.8	19
1976	1.756.3	907	48	341.1	306.0	10
1977	1.863.8	1.152	38	349.9	214.0	39

المصدر:

M.A.R.A /D.G.F.A : Rapport du séminaire sur la gestion des exploitation agricole. 1981.p66

د.رابح زبيري. الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره. ص66.

الجدول رقم(49): تطور قروض الاستغلال الممنوحة و الإيرادات في القطاع الاشتراكي الفترة (1979م- 1982م).

الوحدة مليون د.ج.

السنوات	1979	1980	1981	1982
القروض	4.772	5.439	6.610	6.821
الإيرادات	3.722	3.514	3.682	4.583
التمويل الذاتي %	78	65	56	67

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية. مديرية تمويل القطاع الفلاحي

د.رابح زبيري. الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره. ص70.

أما تمويل الاستثمار الخاص بالقطاع الاشتراكي فإنه ضعيف و ذلك اعتمادا على مجمل الاستثمارات الممنوحة للقطاع الفلاحي و التي هي ضعيفة كما هو واضح في الجدول رقم(50).

الجدول رقم(50): تطور نصيب قطاع الفلاحة من الاستثمارات خلال المخططين (الرباعي الأول و الرباعي الثاني)

الوحدة مليار د.ج.

الفترات	الرباعي الأول		الرباعي الثاني	
الاستثمارات	ممنوحة	منفذة	ممنوحة	منفذة
استثمارات فلاحية	5.6	2.9	16.7	5.8
مجموع الاستثمارات	68.6	36.3	313.7	121.2
نصيب الفلاحة %	8,2	8	5,3	4,8

المصدر:

NADIR ,M.T : L'agriculture dans la planification en Algérie de 1967 à 1977.OPU Alger 1982. P 287.

حيث أن الاستثمارات الموجهة للفلاحة لا تتعدى 8,2 % بالنسبة للمخطط الرباعي الأول و 5,3% للمخطط الرباعي الثاني كما أن الاستثمارات المحققة فهي ضعيفة للغاية بحيث لم تتعدى 2.9 مليار دينار بالنسبة للمخطط الرباعي الأول و 5.8 مليار دينار بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني.

و هذا يعطي المبرر الكافي للمخططين بعدم توجيه أموال أكثر للقطاع الفلاحي، عوض البحث عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء:

- ضعف التنفيذ و الذي يعود بالدرجة الأولى إلى عدم إعطاء الاهتمام اللازم للتنمية الفلاحية بشكل شامل بما في ذلك تطوير الثروة الحيوانية التي لم يعطي لها ما تحتاجه من الاعتمادات المالية اللازمة.
- قلة الإطارات الموجودة بالقطاع الفلاحي عموما.
- الطابع المركزي الذي يسود توجيه الاستثمارات و صعوبة معرفة ما يلزم للقطاع الفلاحي.

إن قروض الاستثمار الموجهة للقطاع الاشتراكي و رغم زيادتها فهي دون المستوى المطلوب و ذلك نتيجة لضعف قروض الاستثمار الموجهة للقطاع الفلاحي مقارنة ببقية القطاعات الأخرى، مثلما ما هو واضح في الجدول رقم (50) السابق.

الجدول رقم(51): قروض الاستثمار الممنوحة و المنفذة في القطاع الاشتراكي خلال المخطط الرباعي الأول و المخطط الرباعي الثاني.

الوحدة: مليون د.ج.

الفترات / القروض	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني
قروض ممنوحة	1.770.7	4.394.4
قروض منفذة	990.0	2.223.8
نسبة التنفيذ %	56	51

المصدر: M.A.R.A/D.G.F.A.op. cit. p60,70.

د.رابح زبيري. الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره. ص81.

البند الثالث: تمويل الاستغلال في القطاع الخاص

بصفة عامة إن عملية الاستفادة من القروض بالنسبة إلى القطاع الخاص كانت ظئيلة في بداية الاستقلال نظرا لعدة عوامل أ همها :

- الاتجاه العام لاقتصاد الوطني الذي أختار الاشتراكية كمنهج وهذا ما أدى إلى الاهتمام بالقطاع العام و توسيعه ومن جملتها القطاع الزراعي العام الشيء الذي أدي إلى إهمال القطاع الخاص بالرغم من إستحواذ هذا الأخير حتى سنة 1973م على حوالي 69% من الأراضي الصالحة للزراعة و أ كثر من 90 % من إجمالي الثروة الحيوانية الوطنية[1].

- محاولة السلطة توجيه الفلاحين الصغار إلى الانضمام إلى تعاونيات الثورة الزراعية و تلك المهمة الأساسية للدولة و ذلك لتوجيه قطاع الزراعة ومن ثم الاقتصاد الو طني برمته إلى الاتجاه الاشتراكي.

- القيم السائدة في المجتمع الجزائري في ما يتعلق في التعامل مع البنوك بخصوص معدلات الفائدة التي تعتبر شكلا من أشكال الربا و التي أدت بالكثير من الفلاحين إلى الامتناع عن الاقتراض، هذا من جهة و من جهة أ خري عدم تقبل الفلاحين لمشروع الثورة الزراعية و مسألة نزع الملكية عن طريق التأميم.

كما أن هناك أسباب وقفت كحاجز أمام الفلاحين للاستفادة من القروض و التي يمكن إبراز أهمها في الأتي:

- سيادة النظام العرفي بملكية الأراضي الزراعية، كما أن أغلب الأراضي إما عرشية أو تابعة للدومين و بالتالي مسألة الكفالة كضمان لحصول الفلاحين على القروض شرط أدى بالعديد منهم إلى عدم التوجه إلى طلب القروض.

- الميل إلى تمويل القطاعات غير الزراعية لارتفاع معدل الفائدة بها (5,75%) حيث أن تمويل الاستغلال الزراعي كان معدل الفائدة به(4%).

- الميل إلى إقراض كبار الفلاحين دون صغارهم نظرا لما يملكون مما يجعلهم موضع ثقة و قدرة على السداد.

---

(1) د. رابح زبيري : الإ صلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و أثارها على تطوره. مرجع سابق الذ كر. ص 73 ، 74.

إن الشيء الذي يؤكد ذلك هو انخفاض مبالغ قروض الاستغلال الموجهة للقطاع الخاص، خاصة في سنتي 1974م و 1975م مقارنة بالقطاع الاشتراكي.

الجدول رقم(52): تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة (1970م-1975م).

الوحدة : مليون د.ج ، ألف شخص.

المواسم	1970	1971	1972	1973	1974	1975
مبلغ القرض	60.7	30	58.1	44.6	2.2	2.8
عدد المستفيدين	60	44	85	66	-	-

المصدر: Bedrani Slimane. R.A.OPU.p216.

د.رابح زبيري. الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره. ص73.

و بالرغم من تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص بعد سنة 1978م و ذلك حسب ما يظهره الجدول التالي :

الجدول رقم(53): تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة (1978م-1982م).

الوحدة: مليون دينار.

المواسم	79/78	80/79	81/80	82/81
القروض الممنوحة	190.6	131	141	138
عدد المستفيدين	58.862	15.327	12.322	10.025

المصدر: **د. زبري رابح الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره. ص 74 .**

إلا أنها تبقى ضعيفة و ليست بالمستوى الذي يؤدي إلى عملية تنمية الفلاحة عموما، ضف إلى ذلك شروط منح القروض التي ينبغي أن تكون متوافقة مع المعايير الفنية التي تضعها وزارة الفلاحة و في كثير من الأحيان تكون طلبات الفلاحين للقروض غير مقبولة لدى البنك نتيجة عدم تطابقها مع المعايير، و هذا ما أدى إلى انخفاض عدد المستفيدين.

البند الرابع: تمويل الاستثمار في القطاع الخاص

إن مسالة تمويل الاستثمار لم ترقي هي الأخرى إلى المستوى المطلوب سواء فيما يتعلق بالشروط التي لم تكن موافقة لطموحات الفلاحين كشرط حيازة أرض فلاحية لا تقل مساحتها عن 50هكتار للاستفادة بقرض لشراء جرار، ذلك كون هذا الشرط يجعل الأراضي من نوعية واحدة مما أدى إلى عدم استفادة صغار الفلاحين الذين يملكون أراضي جيدة و لكن المساحة صغيرة أو شرط عدم دفع المبلغ نقدا، بل إلزام المقترض بتقديم فواتير مشترياته إلى البنك الذي يقوم بتحويل مبلغها إلى الجهات المعنية، و هذا ما يعيق الفلاحين الذين

يفضلون التعامل بالنقود، مما أدى إلى ابتعاد الفلاحين عن اللجوء إلى القروض بالإضافة إلى ضآلة مبلغ القروض مما يؤدي بالفلاح إلى الزيادة في الأموال من أجل الحصول على التجهيزات الفلاحية.

الجدول رقم(54): تطور قروض الاستثمار في القطاع الخاص خلال الفترة (1970م-1980م).

الوحدة: 10^6 د.ج.

المخططات القروض	الرباعي الأول	الرباعي الثاني	1979	الخماسي الأول
قروض ممنوحة	260	160	164	965
قروض منفذة	208.5	54.6	136.1	783
سنة التنفيذ	80	34	83	81

المصدر: : د. زيري رابح الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره. ص85.

المطلب الثالث: التمويل و القرض الفلاحي بعد سنة 1986

لا شك في أن إنشاء بنك متخصص لتمويل الفلاحة في الجزائر هو دليل على فهم أصحاب القرار بأن طبيعة التمويل الفلاحي تختلف عن طبيعة تمويل القطاعات الأخرى، نتيجة للوضعية السيئة التي آل إليها القطاع الفلاحي و ذلك بعد أن تم البدء في تنفيذ إجراءات و عمليات إعادة هيكلة الفلاحة حيث ظهر بنك الفلاحة و التنمية الريفية* في بداية مرحلة تطبيق المخطط الخماسي الأول.

إن أهم وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية هي كالتالي:

- يضمن تمويل مختلف نشاطات الإنتاج الفلاحي و النشاطات الصناعية ذات الصلة المباشرة بالقطاع الفلاحي .
- يضمن تمويل نشاطات الصناعة التقليدية الريفية.
- تتم عملية التمويل بواسطة الوكالات التابعة للبنك و المنتشرة عبر الوطن تشرف عليها فروع، وعلى مستوى هذه الأخيرة المديريات الجهوية، و يتم قرار التمويل على مختلف هذه المستويات.
- يفضل البنك تمويل مشاريع تربية الدواجن استصلاح الأراضي، تربية المواشي.
- يوجه البنك سياسة الإنتاج الفلاحي عن طريق معدلات الفائدة التي يطبقها حيث تكون منخفضة بالنسبة لفروع الإنتاج المراد تشجيعها[1].

* تأسس بمقتضى المرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 1982/03/13.

(1) خلفي علي. واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة. رسالة ماجيستير. فرع التحليل الاقتصادي. جامعة الجزائر. معهد العلوم الاقتصادية. 1989/1990. ص190.

و منه نستطيع أن نقول بأنه وقع تقدم كبير في ميدان عالم الريف حيث لم تقتصر عملية التمويل على القطاع الفلاحي بل تعدت إلى مختلف النشاطات الموجودة بالريف أو بمعنى أخر، تمويل التنمية الريفية في الجزائر و ذلك من خلال اللامركزية بالنسبة للخدمات المصرفية التي انتهجها بنك الفلاحة و التنمية الريفية منذ تأسيسه و ذلك بفتح عدد كبير من الوكالات حيث قاربت 350 وكالة عبر كامل التراب الوطني و 30 فرعا، بالإضافة إلى إعطاء صلاحية القرار فيما يخص التمويل بهذه الوكالات و الفروع.

البند الأول: بنك الفلاحة و التنمية الريفية و آلية تمويل القطاع الفلاحي

1- آليات تمويل القطاع الفلاحي العام ذات الأجل القصير

بناءا على الاحتياجات التي هي ضرورية للإنجاح الخطة الإنتاجية المعدة من قبل الوحدات الإنتاجية الزراعية التابعة لقطاع الدولة فإنه يتم اعتماد مخطط تسيير أسبوعي ثم شهري ثم سنوي إلى جانب التكاليف المتعلقة بالضرائب و الرسوم و الاهتلاكات[1].

إن مبلغ القرض و الذي معدل فائدتها هو 6 % يجب أن يتناسب مع حجم التكاليف المتوقعة للموسم الفلاحي حيث أن الوحدات الإنتاجية تكون قد توصلت إليه و ذلك إثر تقدير الكميات المتوقع الحصول عليها، و استنادا إلى الأسعار المحددة من قبل وزارة الفلاحة، و أن القرض الممنوح يوجه إلى تغطية التكاليف العادية و تكاليف الصيانة.

كما أن عملية تسديد القروض فإنها تتم قبل نهاية الموسم الفلاحي، و في حالة عدم القدرة على التسديد فإن بنك الفلاحة و التنمية الريفية له أن يؤجل تسديد هذه القروض أو يقوم بتجميدها، أي القروض غير المدفوعة و ذلك بواسطة قروض متوسطة المدى.

2- آليات تمويل القطاع العام ذات الأجل المتوسط و الطويل:

بعد تحديد الخطة الوطنية للقطاع الفلاحي برمته من قبل وزارة الفلاحة التي تكون قد درست و اعتمدت المخططات التنموية الولائية للوحدات الإنتاجية الزراعية حيث أنها تكون شاملة لمختلف التوقعات و الأهداف بالإضافة إلى العوامل التي ينبغي توفرها لكي يتم تحقيق هذه الأهداف، ترسلها إلى وزارة التخطيط لكي يتم تحديد ا لموارد المالية اللازمة بكل ولاية.

إن ملفات طلب القروض المتوسطة و الطويلة(التي حدد معدل فائدتها بـــ4 %) تتم دراستها من خلال لجنة متكونة من ممثلين عن مديرية الفلاحة و الصيد البحري، و ممثلين عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و ممثلين عن مديرية التنسيق المالي، و ممثلين عن الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين.

---

(1) خافي علي. واقع التنمية الريفية في ولاية البليدة. مرجع سبق ذكره. ص193.

و من خلال النتائج و النصوص نستطيع أن نقول بأن البيروقراطية لازالت واقفة و معرقلة حيث تعقد طرق و كيفية الحصول على التمويل:

- تعدد أعضاء اللجان و قنواتها ما يثير صعوبة الاجتماع بالإضافة إلى عدم تمثيل المزارع و إن كان حضورها يبقى شكلي.

- صدور قرار التمويل يتسم بفترة طويلة نسبيا نظرا لتعدد المستويات الإدارية التي يمر عليها طلب القروض، مما يؤدي إلى التأخر في انطلاق المشاريع و ما ينجر عن ذلك من ارتفاع في التكاليف و انخفاض في المرد ودية .

- غياب التنسيق بين دورة القروض القصيرة و دورة الإنتاج طويلة الأجل.

- تمركز نظام التسيير المطبق من طرف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي[1].

3- آليات تمويل القطاع الفلاحي الخاص ذات الأجل لقصير:

في بداية الأمر كان هناك تبسيط في الإجراءات من أجل الحصول على القروض حيث أنها تمنح بناءا على شهادة أو بطاقة تثبت العمل الفلاحي تسلم من طرف البلدية و الاتحاد الوطني للفلاحين، و تقدم مع طلب إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية، حيث أن موارد المقترض عند البنك تعتبر كضمان.

أما في ما يتعلق بنسبة الفائدة و عملية التسديد فإنها تخضع إلى نفس الإجراءات المطبقة في القطاع الفلاحي العام.

4- آليات تمويل القطاع لفلاحي الخاص ذات الأجل المتوسط و الطويل

يتم بناءا على تكوين ملف خاص بطلب القرض يمر على لجنة بمستوى الدائرة حيث تتكون من رئيس الدائرة و مندوب القطاع الفلاحي و مدير وكالة الفلاحة و التنمية الريفية و ممثل عن اتحاد الفلاحين. هذه اللجنة تقدم المحضر إلى اللجنة الولائية التي تقوم بإعداد إشعار بالقرض إلى وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية التي يوجد بها طالب القرض.

و في ما يتعلق بالتسديد و دفع الفوائد فهي أيضا نفس الإجراءات المطبقة بالقطاع الفلاحي العام.

و أهم ما يمكن إضافته هنا طبعا إلى جانب تهميش القطاع الخاص هو انعدام الإعلام ثم الشفافية في ما يتعلق بشروط الحصول على القروض بالإضافة إلى ضعف حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص.

(1) Brahimi Abdelhamid. L 'économie Algérienne. OPU. 1991.P91.

المطلب الرابع: التمويل الفلاحي في ظل الإصلاحات بعد سنة 1986م

إن سنة 1986 كانت سنة هامة في إجراء إصلاحات فيما يتعلق بسياسة التمويل و القروض و ذلك من خلال قانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت المتضمن نظام البنوك و القرض حيث نصت المادة 11 منه أنه " يجب أن يضمن النظام المصرفي متابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات، و يتخذ جميع التدابير الضرورية من التقليل من خطر عدم استيراد القرض[1]. بمعنى تحرير الجهاز المصرفي و المالي من خلال إنشاء نظام يتميز بلامركزية ماعدا المجلات ذات الأولوية بالنسبة للاقتصاد الوطني و الممولة مباشرة من قبل الخزينة العامة، و أن هذا الإصلاح يهدف إلى إيجاد مخطط وطني للقرض يأخذ بعين الاعتبار عامل المنافسة و إعادة النظر في معدلات الفائدة و معدلات لإعادة الخصم.

إلا أن هذا القانون لم يتعد الإطار الشكلي ذلك أن العقبة التي كانت تواجهه هو أن المؤسسات لم تكن تتمتع بالاستقلالية، كما أن هناك قطاع فلاحي عام الذي يتمتع بدعم الدولة بصفة مميزة على حساب القطاع الفلاحي الخاص الذي لم يتم الاهتمام به بصفة أساسية و منه كان قانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988م المتضمن منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية و الجهاز المصرفي و إبعاد الخزينة العامة عن تمويل النشاط الاقتصادي و إعطاء البنوك حق التدخل في السوق وفق قواعد التجارة، و هذه تعتبر مرحلة جديدة و مهمة فيما يتعلق بعملية التسيير الاقتصادي و سياسة التمويل للمستثمرات الفلاحية الجماعية و الفردية التي أسندت إلى البنك الفلاحي، مما أعطى لهذا الأخير استقلالية في عملية التسيير و منح القروض، الشيء الذي أدى إلى انخفاض عدد لملفات المقبولة لديه بناء على اعتماد الحيطة و الحذر التي أصبح يتسم بها البنك في دراسة الملفات الشيء الذي أدى إلى تقلص القروض الممنوحة و المحققة في نفس الوقت و رغم هذه الحيطة و الحذر فإن البنك قد تعرض إلى عدم استرداد جزء كبير من الأموال المقرضة نظرا لما يسود الزراعة من تقلبات كبيرة من موسم إلى أخر و هذا ما يبينه الجدول التالي:

(1) د .رابح زبيري : الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و أثارها على تطوره. مرجع سابق الذكر. ص 99.

الجدول رقم(55): تطور قروض الاستغلال الممنوحة للمستثمرات الفلاحية الجماعية و الفردية خلال الفترة (1990م-1994م).

الوحدة: مليون دينار.

المواسم	عدد الملفات	قروض ممنوحة	قروض مخفقة	2/1	قروض مسددة	3/2
1990/89	-	4.629	3.208	%69	2.279	%71
1991/90	-	2.428	1.821	%75	1.366	%75
1992/91	7.892	1.368.3	1.042.5	%76	918.4	%88
1993/92	5.818	1.167.2	918.9	%70	646.1	%79
1994/93	3.780	812.7	561.6	%69	350.4	%62

المصدر: **BADR/ D.F.A : Situation des crédits d'exploitation EAI EAC arrêtée au 31-12-1994**

حاجي العلجة. تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية. رسالة ماجستير فرع النقود المالية. جامعة الجزائر سبتمبر 1997. ص 120.

و ينطبق نفس الأمر بالنسبة لتمويل قروض الاستغلال إلى القطاع الخاص كما هو واضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(56): تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص و التعاوني خلال الفترة (1990م-1994م).

الوحدة: مليون دينار.

المواسم	عدد الملفات	قروض ممنوحة	قروض مخققة	2/1	قروض مسددة	3/2
1990/89	-	1.054	804	%76	467	% 58
1991/90	15.597	993	751	%76	526	%70
1992/91	11.608	869.5	665.6	%77	535.6	% 80
1993/92	9.857	1.028.7	608.1	%59	447.2	%74
1994/93	1.916	452.2	267.7	%59	22.9	% 9

المصدر:

BADR / D.F.A : Situation des crédits d'exploitation secteur privé et coopératif arrêtée au 31/12/1994

حاجي العلجة. تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية مرجع سبق ذكره. ص 121.

كما تنطبق نفس الملاحظات على تطور القروض الاستثمارية سواء كانت متوسطة الأجل أو طويلة الأجل حسب الجدولين التاليين:

الجدول رقم(57): تطور القروض الاستثمارية الممنوحة لقطاع الفلاحة حسب مجالات الاستثمارات خلال الفترة (1991م-1994م).

الوحدة: مليون دينار.

أ- القروض المتوسطة الأجل

السنوات	عتاد و تجهيزات			إنتاج نباتي			إنتاج حيواني			حفر الآبار			المجموع			نسبة التحقيق %
	عدد الملفات	قروض ممنوحة	قروض محققة	عدد الملفات	قروض ممنوحة	قروض محققة	عدد الملفات	قروض ممنوحة	قروض محققة	عدد الملفات	قروض ممنوحة	قروض محققة	عدد الملفات	قروض ممنوحة	قروض محققة	
1991	4.863	521.0	503.7	29	16.3	11.8	331	104.4	73.5	75	3.7	3.2	5.298	645.4	592.1	%92
1992	2.778	375.8	343.8	30	8.1	7.2	322	123.5	106.3	39	2.4	1.6	3.168	509.7	458.8	%90
1993	1.691	241.9	220.4	8	1.8	1.7	78	36.8	30.6	44	3.2	2.5	1.943	283.8	255.1	%90
1994	1.002	162.4	135.4	21	2.9	2.9	95	36.8	26.2	8	1.1	0.9	1.126	203.2	165.4	%81

ب- القروض الطويلة الأجل

السنوات	غرس الأشجار المثمرة			ري صغير			بناء و تهيئة			تحسينات عقارية			المجموع			
1991	74	7.1	5.6	171	16.2	14.2	48	13.0	10.3	10	0.6	0.6	361	37.1	30.7	%83
1992	32	6.7	4.0	46	10.2	7.6	12	2.2	2.0	6	0.2	0.1	114	19.3	13.7	%71
1993	57	10.3	7.3	61	19.4	15.6	9	5.2	4.3	23	0.5	0.4	182	35.3	27.6	%78
1994	41	14.4	12.0	42	13.7	9.6	6	6.9	0.8	7	0.3	0.3	98	35.5	22.7	%64

المصدر:

BADR/D.F.A: Situations statistiques des investissements. Exercices 1991, 1992 et 1994

د. رابح زبيري. الاصلاحات في القطاع الزراعي بالجزائر و آثارها على تطوره. مرجع سابق الذكر ص**102**.

و على الرغم من هذا التباين الواضح في مجال توزيعه أو قبول القروض سواء فيما يتعلق بتوزيع القروض الاستثمارية بين المتوسطة الأجل التي تستحوذ على أعلى نسبة مقارنة بالقروض الاستثمارية الطويلة الأجل أو في مجال توزيعها بين العتاد و الإنتاج النباتي و الإنتاج الحيواني، حيث نجد أن أكثرية القروض الممنوحة و المحققة تتجه إلى العتاد و التجهيز، بينما التي توجه إلى الإنتاج الحيواني فهي ضعيفة أي أن هناك تهميش واضح لفئة مربي الماشية مما يؤثر سلبا على تطوير و نمو هذا القطاع.

البند الأول: أثر معدلات الفائدة على تمويل القطاع الفلاحي

إن معدلات الفائدة التي كانت سائدة قبل سنة 1990م تعتبر منخفضة و تفضيلية مقارنة ببقية القطاعات العمومية الأخرى و التي تخضع لمعدلات أعلى تتراوح بين 6 % للقروض طويلة الأجل و 8 % للقروض قصيرة الأجل.

و القطاعات الخاصة غير الفلاحية التي تخضع لمعدلات تتراوح بين 8,5% إلى 10 % للقروض طويلة الأجل و 9,5% إلى 10,5% للقروض القصيرة الأجل.

و على الرغم من هذا الامتياز إلا أن الفلاحين و مربي المواشي لم يبادروا بشكل واسع لطلب القروض و ذلك لعدة اعتبارات منها ما يعود إلى الجانب العقائدي و ذلك باعتبار أن الفائدة شكلا من أشكال الربا، و منها ما يعود إلى نقص الوعي المصرفي في أوساط الفلاحين إلى جانب عدم توفر عوامل الإنتاج و متطلبات تحقيق الاستثمار مما يجعلهم يخافون من عدم القدرة على التسديد. غير أن معدلات الفائدة المنخفضة هذه و التي كان يتمتع بها القطاع الفلاحي سرعان ما ارتفعت بعد صدور قانون النقد و القرض في 14 أفريل 1990م و ذلك ابتداء من 2 ماي 1990م تراوح بين 13 % إلى 23,5% بالنسبة إلى القروض القصيرة و المتوسطة الأجل و من 15 % إلى 23,5% بالنسبة إلى القروض الطويلة الأجل، و هذا الارتفاع الكبير في معدلات الفائدة يعود إلى رغبة السلطات المالية في تنشيط الادخار، والعمل على رفع معدلات الفائدة إلى المساواة مع معدل التضخم حيث أنه كبيرا في هذه الفترة، الشيء الذي أنعكس بالسلب على صغار الفلاحين.

و أمام الآثار السيئة لهذا الارتفاع في أسعار الفائدة على القطاع الفلاحي، تم تعديل ذلك من خلال قانون المالية لسنة 1993م و من ذلك تخصيص 1 مليار دينار لتحمل جزء من الفائدة لصالح البنوك و هي موزعة كالآتي :

15,5% للقروض قصير الأجل.

17,5% للقروض طويلة الأجل.

و الباقي يتحمله الفلاحون المقترضون وفق النسب التالية: 8 % ، 6 % ،5 % على التوالي كما يظهر ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (59): تطور معدلات الفائدة على القروض الفلاحية (%).

نوع القروض	قبل 1974	بعد 1974	1986-1990	1990-1992	بعد1993
قروض قصير الأجل	4	4	6-4	23,5-13	8
قروض متوسطة الأجل	5,25	3,5	6-5	23,5-13	6
5-10 سنوات	3-4	3-2	6-4	23,5-15	-
11-20 سنة	4-2,5	2,5-2	6-4	23,5-16	5

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، الإدارة العامة للإحصائيات.

د .رابح زبيري : الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و أثارها على تطوره. مرجع سابق الذكر. ص 105.

البند الثاني: تكوين هولدينغ مالي فلاحي

في نهاية سنة 1992م تم إنشاء هولدينغ مالي فلاحي و ذلك للحد من تدخل الدولة وفق متطلبات اقتصاد السوق، و نظرا لانعدام قدرة المؤسسات المالية على تمويل احتياجات القطاع الفلاحي بالإضافة إلى نقص الموارد المالية التي توجه للنهوض بالاستثمارات الفلاحية.

إن هذه الإصلاحات تهدف إلى بعث القطاع الفلاحي و نموه و تحرره من القيود التي كانت سائدة و ذلك من خلال بعث و تأسيس صناديق تهدف إلى ضمان و تنمية القطاع الفلاحي و التي تكون نواة أساسية لهذا الهولدينغ و هي:

1- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:

تأسس بمرسوم رقم 90-208 بتاريخ 1990/7/14م، و قد خصصت له الدولة مبلغا قدره 380 مليون د.ج و نشاطه يتمثل في مايلي:

- استصلاح أراضي فلاحية جديدة و توسيع المساحات المسقية.
- تحسين التربة و التهيئة العقارية و تعبئة الموارد المالية.
- دعم و تكثيف تنمية المشروعات الإستراتيجية.

2- صندوق الضمان الفلاحي:

تأسس بمرسوم رقم 87-82 بتاريخ 1987/4/14م و هو مكلف بضمان و كفالة قروض الاستثمار و الاستغلال التي يمنحها البنك للفلاحين المنخرطين في الصندوق، و هو ذو طابع تعاضدي من حيث أسلوب تمويله، و يسمح بتقليل اللجوء إلى إعادة التمويل عن طريق البنك المركزي.

3- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية:

تأسس بمرسوم رقم 90-158 بتاريخ 26 ماي 1990م و يتمثل نشاطه في تعويض الخسائر المادية التي تصيب المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الزراعية غير قابلة للتأمين و ذلك بنسبة 40 % من قيمة الخسائر بالنسبة للفلاحين المؤمنين و 10 % للفلاحين غير المؤمنين.

إلا أنه و رغم هذا التطور فإن هذا الهولدينغ لم يلعب دوره كاملا لأنه ظل حبيس الإدارة و المدن الكبرى و أن جل الفلاحين ليس لديهم المعلومات الكافية عن هذه الإجراءات و من ثم فإن القطاع الفلاحي لم يتمكن إلى حد الساعة من النهوض، خاصة إذا ما عرفنا أن الأغلبية التي تشكل هذا القطاع تتكون من صغار الفلاحين و مربي الماشية الذين لم يستفيدوا من هذه الامتيازات بشكل يجعل من قطاع الفلاحة يتطور و يغطي احتياجات هذا البلد من المواد الضرورية الأساسية.

إن أهم ما يمكن الوصول إليه من خلال دراساتنا إلى إنتاج الحبوب و عامل الأرض الذي خصصنا له جزء مهم، و أيضا إنتاج اللحوم و الحليب و كمية الواردات لتغطية الاحتياجات الوطنية، هو التبعية الغذائية و الزيادة في العجز الغذائي بالنسبة لحاجات المستهلكين التي تعتبر هي المحصلة النهائية و أيضا بالنسبة للحاجات الحيوانية الزراعية من الأعلاف رغم المؤهلات الكبيرة التي من الممكن لو استغلت استغلالا أمثل لأمكن تغطية الطلب من المنتجات الحيوانية. إن هناك أسباب عديدة تقف كحاجز أمام تطور الإنتاج النباتي و الحيواني بالخصوص.

أولا: كلنا يعلم بأن هناك زيادة معتبرة في عدد السكان دون أن يواكبها تطور اقتصادي نتيجة للأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر و التي أساسها ضعف الإنتاج في كافة فروع الاقتصاد الوطني ما عدا قطاع النفط و الغاز، و انخفاض الاستثمار خصوصا ما يخصص للقطاع الزراعي، عدم وجود رشادة في الإنفاق أي ضعف التسيير، زيادة الديون الخارجية و ارتفاع نسبة خدمة الديون، اللا استقرار السياسي، مما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الغذائية خاصة بالمدينة التي ازداد بها عدد السكان نتيجة تحول عدد كبير من سكان الريف إليها.

ثانيا: و نتيجة لما أصاب الريف من هجرة و قلة اليد العاملة به خصوصا الذين يقومون بتربية الماشية، أدى إلى ضعف إنتاجية الحيوانات الزراعية حيث أن أغلبية المربين أصبحوا يهتمون بالعدد و الحفاظ عليه لا بإنتاجيته، بمعنى مسألة جمع الحليب و التسمين تقريبا أصبحت معدومة و تأخير تلك المهمة إلى أن تستقر الأوضاع، أي الاعتماد في تغذية هذه الحيوانات على الأعلاف الآتية من الاستيراد دون البحث عن تكوين الأعلاف، ثم إن أسعار هذه الأعلاف كبيرة مما يؤدي بمشتريها إلى التقليل منها و فقط تغذية هذه الحيوانات من أجل البقاء و العيش عليها معيشة الكفاف و هذه الوضعية ساهمت بشكل كبير في زيادة العجز الغذائي.

ثالثا: و نظرا لما سبق ذكره بالنسبة إلى الزيادة في السكان و الهجرة الريفية فإن الطلب على الكثير من المنتجات الزراعية في السنوات المقبلة سيزداد أكثر من الزيادة التي سجلت في الماضي و بالتالي ستكون هناك أعباء كبيرة على القطاع الزراعي لمواجهة هذه التطورات.

إن فكرة الاعتماد الكبير على استيراد المواد الغذائية سواء بالنسبة لاستهلاك السكان أو لاستهلاك الحيوان تبين بوضوح ما قد لفتنا الانتباه إليه سابقا وهو:

- اعتماد الزراعة في الجزائر على عامل الطبيعة و على المناخ بدرجة أساسية أي الاعتماد على كمية المياه المتساقطة من الأمطار، كما يكشف عن ضعف الاستثمار في هذا المجال رغم ما تواجه الجزائر من نقص في الغذاء مما يشكل عائق كبيرا في مجال التنمية.
- ثم مسألة اختيار الأصناف و السلالات الملائمة ذات الإنتاجية العالية تكاد تكون غير معروفة لدى غالبية المربين و هذا عائق كبير تؤثر بلا شك في رقم الإنتاج أو بالأحرى في كمية الإنتاج.

- كما يضاف كما سبق مسألة البدائية في عمل قوة العمل الزراعية و بالخصوص قطاع الحيوانات التي تأخرت عن الزراعة النباتية و هذا يعود إلى النقص في الإطارات التقنية المؤهلة، فحتى و إن وجدت فهي لم تغادر بعد المدينة.

الفصل الخامس:
العوامل المساعدة لزيادة الإنتاج و المحافظة على تربية الحيوانات الزراعية

تمهيد

إن العوامل الضرورية و بالرغم من أهميتها في أنها تشكل ركائز أساسية لعملية تربية الحيوانات الزراعية و المحافظة عليها و تطويرها كالأعلاف و المراعي و إنتاج الحبوب أو مخلفاتها، و المياه و التمويل، إلا أن هناك عوامل أخرى مساعدة و بدونها لا يمكن للعوامل الأساسية أن تؤدي وظيفتها.

إن الزراعة (نباتي، حيواني) حتى تزيد إنتاجيتها و تبقى الأرض خصبة، و مواكبتها للتطور الحاصل في بقية دول العالم، ينبغي إدخال العصرنة و تحديث الآلات و الانتقال شيئا فشيئا من الزراعة التقليدية إلى الزراعة العصرية حتى يمكن تغطية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان، و ما دمنا نتحدث عن مواكبة العالم المتقدم أن نطور البحوث الزراعية و ندعمها و نتوسع في التكوين الزراعي وفتح المجال له في ميدان التطبيق في المزارع. بالإضافة إلى عامل التسويق الذي يلعب الدور الأساسي فيما يتعلق بدراسة السلعة الزراعية و خاصة الحيوانية ما دمنا نتكلم عن الحيوانات الزراعية من حيث الجودة و الإشهار و الدعاية و الإعلام، و أيضا في نقل المعلومات عن كمية السلع...الخ، وهذا يؤدي بالمربين الاهتمام أكثر بإنتاجهم و ظروفه و يجعلهم مطمئنين لمستقبلهم. و كذلك الأسعار و خاصة عندما يترك السوق يقوم بدوره، و محاربة أعمال الوسطاء و المحتكرين خاصة محتكري الأعلاف الشيء الذي يساعد كثيرا المنتجين و المربين على حد سواء. كما أن هناك عامل التصحر الذي أصبح يهدد زراعتنا من حين لآخر، و بالتالي يهدد مصير مجتمعنا، و العمل على الحد منه.

فمن خلال هذا الفصل نرى أهمية إعطاء العناية الخاصة لهذه العوامل المساعدة من قبل الهيئات الرسمية الساهرة على مشروع تنمية الاقتصاد الوطني و من ضمنه القطاع الحيواني.

المبحث الأول: عصرنة الإنتاج الزراعي و تحسينه

إن الزراعة الجزائرية مازالت تعاني نقصا كبيرا في استعمال مستلزمات التكنولوجيا الحديثة و إن وجدت فإن أسعارها باهضة بالإضافة إلى سوء استخدامها في كثير من الأحوال على الرغم من أن استخدام المستلزمات الحديثة هو السبيل الوحيد لعملية تكثيف الإنتاج الزراعي و رفع مستوياته الإنتاجية.

إن الإنتاج الزراعي السليم يتطلب توفير مستلزماته من تقاوي و أسمدة و مبيدات خشرية بمعدلات اقتصادية و في المواعيد المناسبة بأقل الأسعار حتى تؤدي في النهاية إلى زيادة حجم الإنتاج و خفض تكاليفه و بذلك نتيجة فرصة أكبر للربح[1].

إن الإنتاج مهما كان نوعه يتوقف على عنصر العمل و رأس المال و التكنولوجيا التي تلعب الدور الأساسي في دفع عجلة الإنتاج بسرعة فائقة، و قد أثبتت التجربة في كل من أوروبا و أمريكا الشمالية أن مكننة الزراعة هي من العوامل الرئيسية التي أدت إلى الثورة الزراعية بها[2].

و منه فإن التقدم التكنولوجي يعتبر الركيزة الأساسية في ما يتعلق بزيادة الإنتاجية و تحسين الإنتاج الزراعي، و تحتل مكان الصدارة في مقومات الإنتاج الزراعي باعتبارها عامل مهم في تكييف التربة و جعلها جاهزة للإنتاج.

المطلب الأول: ميكنة الزراعة

إن استخدام الآلة يساهم بشكل مباشر في تحسين إنتاجية العمل الزراعي كما أن للآلة الزراعية الحديثة مثلما ذكرنا سابقا دورها الكبير بالجزائر في زيادة الإنتاج الزراعي.

إن الجزائر بعد الاستقلال مباشرة كانت حاجتها إلى العتاد كبيرة جدا خصوصا الجرارات و الحاصدات باعتبار أن الأرض التي كانت بحوزة المعمرين أصبحت تحت يدها، و ما تركه هؤلاء المعمرين من الآلات أغلبيته معطل، هذا بالنسبة إلى قطاع الزراعة المسير ذاتيا أما القطاع الخاص فكان يسوده النمط التقليدي و الذي يعتمد على قوة العمل البشري و الحيواني بشكل كبير.

---

(1) د. محمد محمود الصياد. الموارد الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة. معهد البحوث و الدراسات العربية. جامعة الدول العربية(1966-1967). ص145.

(2) د. رابح الزبيري. الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره. مرجع سابق الذكر. ص217.

الجدول رقم(60): تطور حظيرة العتاد الفلاحي خلال الفترة (1970م-1994م).

الوحدة: عدد.

نوع العتاد	1970	1973	1977	1980	1984	1989	1994
الجرارات	36.525	37.438	39.400	47.356	61.319	94.500	98.964
الحصادات الدارسة	1.447	2.992	3.541	4.317	5.693	9.050	9.915
عتاد الحرث	25.237	40.986	68.611	97.142	58.914	170.100	142.501
عتاد البذر و التسميد	3.561	6.891	9.864	11.638	18.373	28.173	33.859
عتاد المعالجة	3.100	6.486	8.775	13.860	11.783	20.700	31.859
عتاد الحصاد	7.738	12.096	22.733	27.330	28.042	63.900	87.811
عتاد النقل	11.599	13.960	15.284	28.864	6.730	48.500	68.240

المصدر : د. رابح زبيري. الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره. ص218.

و لكن و منذ المخطط الرباعي الأول ازدادت حظيرة العتاد بشكل كبير كما يلاحظ ذلك من خلال الجدول السابق، إلا أنه ينبغي أن نشير بأن الأرقام السابقة هي مجرد مؤشرات يجب أن تقرأ بتحفظ فهي غالبا ما تكون تراكمية، و تتضمن بالتالي عتاد مهتلك و معطل...إلخ.

و من هنا لا تعني كثافة المكننة الكثير بحد ذاتها ما لم تكن قد اقترنت بحسن اختيار الآلة كما و نوعا و مصدرا و بفترات و مدة تشغيلها و بدرجة كفاءة هذا التشغيل و بمردوده الاقتصادي وعائده الاجتماعي[1]. بمعنى أن المسألة الهامة في استعمال الآلة سواء كانت جرار أو آلة حصاد أو أي آلة أخرى يتطلب اختيار ملائم حسب نوع الزراعة و ضمان توفيرها و صيانتها محليا.

إن تعليقنا على استخدام هذه الآلات هو من أجل زيادة الإنتاج الزراعي الذي أصبح أكثر من ضرورة يتطلبها الاستقرار الاقتصادي و الأمني لهذا البلد، و لعل السؤال الذي يطرح هنا هو مدى علاقة الميكنة بتربية الحيوانات؟ و لذلك ينبغي أن نشير بأن أغلب المنتجات الزراعية النباتية تستعمل في تغذية حيواناتنا، فمسألة التصحر و الجفاف الذي يضرب هذه البلاد من فترة إلى أخرى يلزم علينا البحث عن مصادر أخرى لتغذية حيواناتنا غير مصادر الرعي الطبيعية و بالتالي فإن الحبوب و خاصة الشعير منها يستعمل بشكل واسع في الأعلاف المركزة إلى غير ذلك من المنتجات و مخلفات المنتجات الزراعية المختلفة. ثم إن كثير من الآلات كآلات الجر و النقل تستعمل في نقل الحيوانات، و المنتجات الحيوانية

[1] د. صلاح وزان. تنمية الزراعة العربية (الواقع و الممكن). مرجع سابق الذكر. ص530.

كالحليب و اللحوم من مكان إلى أخر و هذا ما أردنا أن نركز عليه باعتبار أن كميات كبيرة من هذه المنتجات الحيوانية لا تجد طريقها إلى الأسواق بسبب قلة هذا العتاد الذي أصبح لازما و ضروريا لكي نتمكن من زيادة الدخل للمربي و المحافظة على منتجاتنا الزراعية دون هدر أو ضياع.

المطلب الثاني : تحسين الكفاءة الإنتاجية

البند الأول: البذور المحسنة

إن استعمال البذور المحسنة تعتبر استثمارا اقتصاديا كبيرا إذا ما تم توظيفها بشكل حسن بما لها من خصائص كثيرة تتمثل في زيادة الإنتاجية من حيث الوزن و تحسين النوعية و التبكير في النضج و نقص في مدة الإنبات و الزمن و أيضا مقاومة الأمراض أو تحمل الجفاف و الصقيع...إلخ.

و بالتالي فإن استعمال هذه البذور المحسنة يساهم في زيادة النمو الاقتصادي و يواجه مشكلة النمو السكاني المتزايد.

إن مسألة استعمال البذور المحسنة لا زالت بعيدة المنال في الجزائر رغم ما تم إنجازه خاصة في ميدان الحبوب، و لا زال الفلاح الجزائري يعتمد في حصوله على هذه البذور ما تجود به الأسواق و التي جلها يأتي من الخارج.

الجدول رقم(61): تطور نسبة البذور المحسنة من مجموع بذور الحبوب المسلمة للمزارعين خلال فترة (1970م-1994م).

1994/93	1989/88	1984/83	1981/80	1975/74	1971/70
% 27	% 43	% 42	% 56	% 26	% 53

المصدر: د. رابح زبيري. الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره. ص232.

البند الثاني: تحسين السلالات الحيوانية

رغم الكثير من المزايا التي تتمتع بها السلالة المحلية كالتأقلم مع الظروف البيئية، الحرارة و الجفاف، و أيضا بالنسبة لإنتاجية بعض أنواع من الحيوانات كالحليب لبعض أنواع الماعز في الجزائر، إلا أن إنتاجيتها على العموم بحالتها الراهنة تعتبر ضعيفة إذا ما قرنت بمثيلاتها في دول العالم.

إن مسألة تحسين و تطوير الكفاءة الإنتاجية للحيوانات الزراعية في الجزار عن طريق التهجين الوراثي تظل الوسيلة الأساسية لزيادة الإنتاج الحيواني و تعتبر مطلبا وطنيا يراعي فيه مسألة كمية الأعلاف حتى نستطيع تغذيتها و نجني من ورائها ما نرجو من إنتاج (لحوم، حليب) كما لا ننسى المحافظة على السلالة الجيدة عندنا و تعميمها في كامل البلاد.

المطلب الثالث: التسميد

تعد الأسمدة من العناصر الأساسية في تطوير و زيادة الإنتاج الزراعي بحيث تشكل إحدى المتغيرات الأساسية في المعادلة الإنتاجية الزراعية.

إن استعمال الأسمدة ساعد في تحسين التربة و زيادة خصوبتها بالإضافة إلى مساعدة النبات على الإنبات كما يعطي نتاج الزراعة الصفات التي يرغبها مهندسو الزراعة من زيادة نسبة البروتين...إلخ.
و بدون توفير الأسمدة غير ممكن الوصول إلى مستوى مرتفع من المردود من حيث الكمية و من حيث الجودة بشرط الاستعمال الصحيح.

إن استخدام الأسمدة بشكل عام بالجزائر لا زال ضعيفا رغم الاهتمام بعملية تكثيف الإنتاج الزراعي بعد الاستقلال مباشرة، حيث عرف استعمال الأسمدة خطوات كبيرة فأرتفع على سبيل المثال من أربعين ألف طن في سنة 1964م إلى حوالي مائتي ألف طن سنة 1984م أي بمعدل 500 % كما أرتفع كمية استعمال الأزوت و الفسفور و البوتاس من 7.3 كلغ في الهكتار سنة 1965 إلى 41.7 كلغ في الهكتار سنة 1981م[1].

أما بخصوص استخدام الأسمدة الطبيعية فهو محدود جدا في الزراعة الجزائرية و يكاد يقتصر على زراعة الخضر و هذا راجع من جهة إلى قلة الثروة الحيوانية التي تشكل مخلفاتها المصدر الرئيسي لهذا النوع من الأسمدة، و من جهة أخرى نقص الوعي بأهمية بقايا النباتات كسماد عضوي و غياب التسميد الأخضر[2].

إن استهلاك الأسمدة الكيماوية في الجزائر يتمثل في الأزوت N و الحمض الفسفوري P205 و البوتاس K20 التي قدرت في سنة 1980 بـــ: 320 وحدة مخصبة للهكتار و هذه الكمية تناسب استعمالا ضعيفا للمخصبات إذا ما قورنت بالمعدل العالمي الذي كان استهلاك الأسمدة فيه يقدر بـــ: 799 وحدة مخصبة للهكتار لنفس السنة، و رغم نقص الإنتاج فاستهلاك الأسمدة عرف تطور مهما و انتقل من 57 مليون وحدة مخصبة في سنة 1979م إلى 170 مليون وحدة مخصبة في سنة 1980م[3].

(1) كتوش عاشور. صناعة الأسمدة في الجزائر، بين النظرية و التطبيق(1969-1989). رسالة ماجستير. فرع التسيير. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. السنة الجامعية 93-1994. ص156.
(2) د. رابح زبيري. الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره. مرجع سابق الذكر. ص233.
(3) حداد بخت. مجهودات تكثيف الفلاحة الجزائرية في فترة الثمانينات و آثارها على إنتاج البقول(دراسة تطبيقية لمنطقة سطوالي). رسالة ماجستير. فرع التحليل الاقتصادي. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. جانفي 1996. ص64.

الجدول رقم (62): تطور استهلاك الأسمدة الكيماوية للفترة (1980م-1994م).

الوحدة: ألف طن.

السنوات	الكمية
1981/80	428
1982/81	364
1983/82	329
1984/83	408
1985/84	539
1986/85	606
1987/86	540
1988/87	448
1989/88	338
1990/89	336
1991/90	309
1992/91	299
1993/92	302
1994/93	268

المصدر : د. رابح زبيري. الإصلاحات في قطاع الفلاحة بالجزائر و آثارها على تطوره. ص 236.

إن أهم ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق هو انخفاض مستوى استهلاك الأسمدة الكيماوية ابتداء من سنة 1987م و هذا يرجع إلى خوصصة القطاع العام و أخيرا بعد تحرير الأسعار مما صعب في الحصول على الكميات المناسبة و المرغوبة بالإضافة إلى التأخر في وصول هذه الكمية في الوقت اللازم إلى الفلاح لاستعمالها في الوقت المناسب و منه الحصول على الإيراد المناسب.

إن الفترة الأخيرة و نتيجة الوضع الأمني فإن استعمال هذا النوع من السماد الكيماوي يصعب الحصول عليه و بالتالي فإن كمية استعماله قلت كثيرا.

المطلب الرابع : المبيدات و مواد الصحة الحيوانية

1- المبيدات

إن كثيرا من الآفات و الأمراض تستطيع أن تقضي على المحصول الزراعي قضاءا مبرما إذا ما أهمل في مقاومتها أو القضاء عليها، و على العموم فإن مكافحة الآفات الزراعية في الجزائر لازالت لم تعرف الانتشار اللازم نتيجة لقلة الوعي من جهة و لارتفاع أسعارها في السوق.

إن مسألة استخدام المبيدات الكيماوية و أيضا المواد الصحية الخاصة بالنبات تتطلب معرفة تامة للجوانب الخطرة التي قد تبلغ درجة عالية في تلويث البيئة و في القضاء على كثير من الحشرات المفيدة و الكائنات الحية التي تفيد في الحفاظ على التوازن البيئي.

إن استعمال المبيدات و مواد الصحة النباتية في الجزائر انخفض استخدامها حيث كانت في موسم 1981/1980 تصل إلى 24.396 طن و وصلت إلى 6.347 طن موسم 1993/ 1994.

2- مواد الصحة الحيوانية

إن الأمراض الحيوانية المنتشرة في البلاد أو الداخلة من الدول الأخرى نتيجة إستيراد الحيوانات، تشكل عائق أساسيا في سبيل تطوير الإنتاجية الحيوانية و زيادتها.

إن عدم الاهتمام بهذا الجانب قد يكون له عواقب وخيمة على الحيوانات الزراعية سواء على مستوى الأعداد أو الإنتاجية أو حتى تناسلية لهذه الثروة.

ان مسألة إحصاء هذه الأمراض و وضع برامج ردعي لمواجهتها و الحد من انتشارها شيء لا بد منه حتى نستطيع أن وقاية ثروتنا الحيوانية و من تحسين استهلاكنا لمنتجات هذه الحيوانات. فلابد من توفير الأدوية و اللقاحات و كذا الأمصال بالقدر الكافي من حيث الكم و أيضا أسعار ملائمة حتى نتمكن من القيام بالرعاية البيطرية على أحسن وجه.

المبحث الثاني: التسويق و الأسعار الزراعية في الجزائر

المطلب الأول: التسويق الزراعي

علم التسويق الزراعي هو العلم الذي تتناول مباحثه المهام المتصلة بتوصيل مختلف أنواع الزروع النباتية و الحيوانية من منتجيها الأولين إلى مستهلكيها النهائيين[1]. و من هذا التعريف نستنتج بأن للتسويق الزراعي مهام كبيرة يلعبها في الحياة الاقتصادية للمجتمع، ومن أهمها أن المؤسسات التسويقية تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن من مباشرة أعمالها التسويقية و في هذا نجد أن المنتجين الزراعيين من خلال بيعهم لمختلف منتجاتهم يسعون إلى تحقيق أقصى عائد لهم كما أن المستهلكين يريدون تحقيق إشباع رغباتهم و ذلك بأقل التكاليف و في ظل هذه الأهداف المتناقضة فيما بينها نجد أن المستهلك هو الغاية النهائية سواء بالنسبة إلى المزارعين أو بالنسبة إلى المؤسسات التسويقية و ذلك بتحقيق إشباعه من مختلف المنتجات النباتية و الحيوانية بما يتماشى و دخله مادام هناك حرية في اتخاذ القرار بالنسبة للمستهلك.

و لما كان التسويق الزراعي هو عبارة عن مجموع المهام المتعلقة بتوصيل مختلف الزروع النباتية و الحيوانية من المنتجين إلى المستهلكين النهائيين فإن الناتج النهائي لنشاط التسويق الزراعي هو إضافة العديد من المنافع الاقتصادية التي تعمل على زيادة و كفاية إشباع رغبات المستهلكين من هذه الزروع[2]، بما في ذلك التكاليف بحيث تعمل المؤسسات التسويقية على عدم المساس بدرجة إشباع المستهلك.

إن التسويق الزراعي قد يطور الزراعة و ذلك بتحويلها من الإنتاج للاكتفاء إلى الإنتاج التجاري، حيث يساعد على قيام التخصص في المناطق المختلفة في أي مجتمع، جهة تتخصص في الإنتاج الزراعي و ذلك لعوامل عدة منها التربية و المناخ ...إلخ، و جهة أخرى تتخصص في الإنتاج الصناعي لأسباب تلائم قيامها أيضا و منه ظهور الأسواق، فحتى الجهات التي تتخصص في الإنتاج الزراعي لا تقوم بإنتاج جميع المحاصيل الزراعية بل تنفرد في محصول واحد أو اثنين ذلك أن نظام التسويق هو الذي يقوم بتوصيل ما يحتاجه المستهلك الذي قد يكون منتج نوع معين أوعامل في جهة أخرى غير الزراعة.

---

(1) د. مصطفى فكري و د. أحمد محمد الفيل. مبادئ التسويق الزراعي. قسم الاقتصاد الزراعي. كلية الزراعة. جامعة الإسكندرية. دار المطبوعات الجديدة. ص18.

(2) نفس المرجع السابق. ص20.

المطلب الثاني: أهداف دراسات التسويق الزراعي

إن كلمة تسويق تعني الكثير من المعاني بالنسبة إلى أذهان الناس، فبالنسبة إلى المنتجين الزراعيين تعني بيع منتجاتهم من مختلف الأنواع، و بالنسبة إلى رجل الأعمال تعني زيادة مبيعاته عن طريق الإعلان و الإشهار...إلخ، و كذا بالنسبة الى أي صنف من الناس فهي تعني تحقيق غايته من أي نشاط يزاوله، أما من وجهة النظر الاقتصادية فكلمة التسويق تعني معنى أوسع حيث تتضمن كل العمليات أي المراحل التي تمر بها السلعة وهي في طريقها من المنتج إلى المستهلك النهائي[1]. و منه نستنتج بأن التسويق الزراعي له من الاتساع ما يشمل كل العمليات التي تمر بها المنتجات الزراعية سواء كانت نباتية أو حيوانية وأيضا مشتقاتها وهي في طريقها من المنتجين إلى المستهلكين و كل الهيئات و الوكالات المتصلة بعمليات تسويق المنتجات الزراعية. إن أهداف دراسات التسويق الزراعي تتلخص في الآتي:

- من حيث الهدف الاقتصادي القاضي بالاستفادة من الثروة إلى أقصى درجة ممكنة فإن علم التسويق وباعتباره أحد الفروع الهامة في علم الاقتصاد فإن وظيفته توزيع هذه الثروة توزيعا عادلا يؤدي إلى إشباع رغبات أفراد المجتمع أقصى إشباع.
- حالة الدول النامية و التي تعاني من نقص في التغذية، وجب العمل على الوصول إلى مستوى غذائي لائق و ذلك بزيادة الاستهلاك من المنتجات الزراعية.
- العمل على رفع الإيراد إلى الدرجة التي تزيد من دخل المزارعين و هذه أكبر مهمة يقوم بها التسويق الزراعي.
- العمل على تنظيم الأسعار بما يتماشى و رغبات المستهلكين و ذلك بأقل التكاليف.

المطلب الثالث: اتساع مجال التسويق الزراعي

فلكي يمكن لنا الدراية الكافية بالتسويق الزراعي يجب علينا معرفة كل ما يتصل بالسلعة من حيث طبيعتها و طرق إنتاجها و خواصها الفيزيائية...إلخ. و المواصفات التي تتطلبها كل طائفة من المستهلكين فيها كما يجب معرفة النظام الاقتصادي السائد الذي يتم فيه إنتاج و شراء و بيع هذه السلع الزراعية.

كما يلزم على المتخصص في نظام التسويق الزراعي معرفة الأسعار الزراعية و تحليلها، بمعنى آخر أن يكون ملما بظروف العرض و الطلب بالنسبة لكل سلعة زراعية يود تسويقها بل معرفة السوق معرفة تامة. كما لا ننسى الدراية الكافية بالنواحي الإدارية في المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بمهمة التسويق الزراعي.

---

(1) د. مصطفى فكري. المعارف الرئيسية في التسويق الزراعي. دار المعارف بمصر 1967. ص35.

المطلب الرابع: دراسة التسويق من ناحية السلعة

ينبغي القيام بدراسة تسويق كل سلعة على حدة كتسويق اللحوم أو الحليب أو القمح...إلخ، بمعنى آخر دراسة جميع النواحي المتعلقة بالسلعة كمناطق إنتاجها، قربها أو بعدها من السوق، مستوى العرض و الطلب عليها، عمليات بيعها و شراءها، المؤسسات التي تقوم بتسويقها، عمليات التسعير...إلخ. و هكذا بالنسبة لكل سلعة، و هذا لاختلاف طبيعة كل سلعة عن أخرى، غير أن هذا الإجراء صعب جدا و بالتالي كان الالتجاء إلى تصنيف السلع إلى مجاميع رئيسية تتكون كل واحدة منها على عدد كبير من السلع تتسم بالتشابه و من ثم تسهل عملية تسويقها و معرفة المشاكل المتعلقة بتسويق كل صنف منها.

المطلب الخامس: تسويق المنتجات الزراعية

منذ الاستقلال و الإصلاحات متواصلة من أجل وجود أنجع السبل لزيادة الإنتاج الزراعي في الجزائر و نموه، و ربط علاقة تكاملية بين المنتجين و المستهلكين و توفير المواد الغذائية في السوق.

إن التسويق الزراعي في الجزائر مر بعدة مراحل نظرا لكثرة المشاكل و الصعوبات التي تواجهها أي دولة ناشئة و ذلك لوجود علاقات اقتصادية غير متكافئة القوى.

البند الأول: التسويق الزراعي في الستينات (1962م-1970م)

في هذه المرحلة عملت الدولة على احتكار تجارة المواد الأساسية لا سيما تجارة الحبوب التي تعتبر مادة أساسية بالنسبة لحياة السكان، و عدم تركها للوسطاء و المضاربين و ما ينجم عن ذلك من اختلال في التوزيع قد يضر بمصالح المواطنين.

إن القطاع المسير ذاتيا في بدايته لم يكن منسجما بحيث كان القطاع الخاص متفوقا عليه في كثير من المنتجات الزراعية كالخضر و الفواكه و اللحوم، و بالتالي نستطيع أن نقول بأن هذه المرحلة بخصوص التسويق كان القطاع الخاص بإضافة إلى الوسطاء يتحكمون فيه، أي أنه خاضعا إلى قانون العرض و الطلب رغم الإجراءات التي تمت بهذا الخصوص.

ففي سنة 1962م تم إنشاء الديوان الوطني للتسويق (ONACO) الذي كلف بتسويق الخضر و الفواكه و أيضا باستيراد و تصدير المواد الغذائية و كذلك الخمور.

و في سنة 1963م نشأ الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA) الذي اضطلع بمسؤولية تسيير المزارع المسيرة ذاتيا و كذلك بمهمة التسويق، و على إثر تطور هذا الديوان نشأت تعاونيات محلية متخصصة سواء على المستوى الولائي أو الوطني.

و في سنة 1966م و بعد حل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي نشأ الاتحاد الوطني لتعاونيات التسويق حيث كانت هذه الأخيرة تغطي ما يقرب: 1.790 مزرعة مسيرة ذاتيا[1].

[1] محمد بوبهي. القطاع الفلاحي المسير ذاتيا و مشاكله المالية. رسالة ماجستير. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 1986. ص25.

و في سنة 1969م و على إثر إنشاء الديوان الوطني للتسويق الخضر و الفواكه (OFLA) تم حل الاتحادات التعاونية و أصبح الديوان يحتكر تسويق المنتجات الزراعية و منه أصبح هناك تركيب جديد لتنظيم السوق المحلي، أما الأسعار فتحدد بمراسيم خاصة، و كانت أهداف هذا الديوان كما يلي:

1- القضاء على تجار الجملة و الوسطاء.

2- سيطرة الدولة بواسطة أجهزتها على سوق الخضر و الفواكه.

3- عن طريق هذه السيطرة يمكن فرض أسعار تخدم المنتج و منه تشجع زيادة الإنتاج و ذلك تحت شعار "من المنتج إلى المستهلك ".

4- تصريف كل المنتجات أي تسويقها بواسطة الديوان الوطني للخضر و الفواكه في الداخل و الخارج.

5- ضمان بيع و تسويق منتجات القطاع المسير ذاتيا و القطاع الخاص[1].

و منه أصبح لهذا الديوان سيطرة على تسويق منتجات القطاع المسير ذاتيا و القطاع الخاص إلى جميع ولايات الوطن، ثم إنشاء لجان ولائية تهتم بدراسة أسعار مختلف المنتجات و ذلك بوضع هامش للربح لا يزيد عن 20 % .

أما بالنسبة للمنتجات الحيوانية كالحليب و اللحوم بالإضافة إلى الماشية الحية كالأغنام و الأبقار، فإن القطاع الخاص و بحكم النسبة العالية لملكيته للحيوانات الزراعية و التي تتجاوز 90 % من الثروة الوطنية، فإنه يعتبر الممون الأساسي للسوق الجزائرية، و نظرا لعجز القطاع الخاص عن تلبية احتياجات السكان من مادة الحليب فإن الدولة تدخلت لتغطية هذا الطلب و تموين السوق بهذه المادة، مع المحافظة على القوة الشرائية من ناحية و دعم الإنتاج من ناحية أخرى، و قد أنشأت الدولة الديوان الوطني للحليب ONALAIT في 1969/11/20م و ذلك من أجل جمع و تصنيع و توزيع الحليب و مشتقاته على تجار التجزئة بالإضافة إلى احتكار استيراد المواد الأولية للحليب. أما في ما يتعلق بتسويق اللحوم فإن القطاع الخاص ظل هو المسير حتى سنة 1980م.

البند الثاني: التسويق في السبعينات (1970م-1980م)

بموجب المادة 169 من الأمر المتضمن الثورة الزراعية فإن المشتغلين الزراعيين الفرديين أو بالشكل الجماعي يشكلون في كل بلدية اتحادا فيما بينهم ويكونون تعاونية متعددة الخدمات تسمى" التعاونية البلدية المتعددة الخدماتCAPCS " هدفها تنظيم الإنتاج الزراعي و تحسين ظروف العمل و التسيير و تقوم التعاونيات بالتسويق، للتخزين، و تحفيز المنتجات الزراعية، و من مهامها كذلك على مستوى البلديات القيام بمساعدة الفلاحين و تقديم الخدمات الضرورية لهم و مدهم بوسائل الإنتاج، و قطع الغيار و البذور و الأسمدة، إلى جانب ذلك تقديم خدمات الإرشاد الفلاحي و الوقاية الصحية...إلخ.

[1] مجلة أحداث اقتصادية. العدد:31. ديسمبر 1988. ص42.

و هكذا نرى أن هذه التعاونية كان دورها القيام بعملية تسويق كل المنتجات سواء القطاع المسير ذاتيا أو الثورة الزراعية و القطاع الخاص، أما التعاونيات الولائية للخضر و الفواكه "COFEL " فتتكفل بالتنسيق مع التعاونيات البلدية و الديوان الجزائري للخضر و الفواكه، ببرمجة و تنظيم و تحقيق جميع العمليات المتعلقة بالتسويق لضمان تموين سكان الولاية بالخضر و الفواكه[1]، أما على المستوى الوطني فإن الديوان الوطني للخضر و الفواكه هو الذي يتولى تنظيم السوق الوطني و القيام بالتسويق الخارجي للفواكه.

إذ يمكن القول أنه وجدت أجهزة تسويقية متكاملة و مترابطة مع بعضها البعض يهدف لتسويق المنتجات الزراعية. هذا من أجل المحافظة لضمان القوة الشرائية للمستهلكين و منه بموجب القضاء على الوسطاء و تجار الجملة، غير أن هذا النظام التسويقي لم يدم طويلا حيث أدى إلى بروز بعض المشاكل و الانحرافات و الخلل في مجمل الميكانيزمات الخاصة بالتسويق، و يمكن حصر فشل نظام التسويق المحتكر من طرف الدولة في الأسباب التالية:

1- على مستوى التعاونيات فإن كل مؤسسة أصبحت تبحث عن كيفية الحصول على حد أقصى للأرباح و هذا على حساب المنتجين.

2- اللجان التي تقوم بتحديد أسعار الخضر و الفواكه ليست لديهم دراية بالإنتاج الزراعي و تكلفته الإنتاجية.

3- ابتعاد هذه المؤسسات عن عملية الإنتاج و خاصة التعاونيات البلدية المتعددة الخدمات و أن الوحدات الإنتاجية بدأت تعاني من قلة المعرفة المضبوطة لأسعار المبيعات من المنتجات الزراعية.

4-الأسعار لم تكن تخضع للمعايير و المقاييس الخاصة بالتكاليف.

5- نقص وسائل النقل و التخزين و منه لوحظ وجود إهمال للمنتجات التي كانت تكدس دون أن يستفيد منها المستهلك.

6- إن عملية القضاء على الوسطاء في سوق الخضر و الفواكه لم تحدث بالفعل بل بقى الخواص المسيطرين بصورة ملتوية بالأسواق الكبرى للخضر و الفواكه.

7- طول المسافة بين المنتج و المستهلك حيث كانت المنتجات تبدأ من المنتج (الفلاح) إلى التعاونية البلدية المتعددة الخدمات ثم تعاونية الخضر و الفواكه الولائية و منها إلى الديوان الوطني للفواكه و الخضر، و هنا يخرج المنتوج من الولاية المنتجة ثم يباع إلى التعاونية الولائية الأخرى و منها إلى التعاونية البلدية و من هذه الأخيرة إلى تجار التجزئة ثم إلى المستهلك.

---

(1) د.رابح زبيري. الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره. مرجع سابق الذكر. ص126.

أما بالنسبة إلى الديوان الوطني للحليب و خلال الفترة 1970م-1980م و الذي يحتكر جمع الحليب و معالجته و تسويقه مع ملاحظة بأن أكثريته مستورد و الذي هو عبارة عن مسحوق، فإن كمية الحليب المسوقة ارتفعت خلال هذه الفترة نظرا لزيادة عدد السكان رغم ضعف الإنتاج الوطني و أيضا عدم الاهتمام بجمع الحليب و عدم فعالية الوحدات التي تقوم بجمعه و بالتالي اللجوء كثيرا إلى الخارج لتغطية الطلب المتزايد.

و منه ارتفاع الأسعار سنة بعد أخرى من 0.75 دينار للتر في سنة 1972 إلى 1.50 دينار للتر سنة 1976[1].

البند الثالث: التسويق بعد سنة 1980م

إن كل الأسباب السابقة الذكر أدت لفشل نظام التسويق و في المقابل تطور و تحسن القطاع الخاص في إنتاجه خاصة الخضر و الفواكه، كما أن مؤسسات التسويق لم تساهم بمهمة المساعدة على زيادة الإنتاج و تحسين نوعيته أو تلبية رغبة المستهلك بمعنى المحافظة على القدرة الإنتاجية و الشرائية. هذا الأمر أدى بالدولة إلى إعادة النظر في نظام التسويق السائد، و بتاريخ 1980/05/03 تم اتخاذ قرارات هامة بهذا الشأن، و من أهم هذه القرارات تكفل الدولة بوظيفة انتظام التسويق فيما يتعلق بالمواد الاستهلاكية و الاستراتيجية على أساس التعاقد مع المنتجين و وضع سياسة الأسعار تحددها و تراقبها الدولة مع تشجيع المنتجين على تاسيس تعاونيات شراء للقضاء نهائيا على الوسطاء الذين يشكلون عائقا أمام برامج التنمية الوطنية و ذلك باستيلائهم على الأرباح في غالب الأحيان نظرا لفرض أسعارهم على المستهلكين. السماح للمنتجين ببيع منتجاتهم مباشرة إلى السوق و الترخيص لمزارع الدولة بتسويق منتجاتها بحرية، كما أصبحت قوانين العرض و الطلب هي التي تحدد أسعار منتجاتهم في السوق.

و على إثر الممارسات السلبية التي يقوم بها الوسطاء، و البحث عن الربح السريع صدر قرار وزاري في 1982/04/27 الذي جعل من الدولة المنظم الأساسي للتسويق و الذي لم يستطع تحطيم احتكارية الوسطاء، في هذه المرحلة لوحظ حرية التسويق و أصبح بإمكان المزارع تسويق ما ينتجه بصفة مباشرة إلى تجار التجزئة، كما ألغيت وظيفة التسويق من التعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات، لكن هذا لا يعني القضاء على محتكري السوق حيث اتسعت تجارة الوسطاء و تجار الجملة و أصبح الفلاح المنتج يلاحظ بيع منتجاته بأسعار تتضاعف عدة مرات و هذا بعدما عجزت أجهزة التسويق العمومية و اختفاء عامل المراقبة، الشيء الذي أدى إلى ظهور كبار التجار في السوق و احتكارهم كثيرا من المنتجات، هذا على حساب المنتجين و لا يهمهم في ذلك سوى الربح السريع عن طريق فرض الأسعار على المستهلك، الذي يقبل بالأمر الواقع نظرا لندرة المنتجات، تلك الأسعار التي تكون مضاعفة،

---

[1] وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي. مديرية الإحصائيات.

و منه يصبح المستهلك هو الضحية الأخيرة بعد المنتج الذي يلجأ في كثير من الأحيان إلى بيع منتجاته و هي في الحقل نظرا للحاجة.

و بالنسبة إلى أجهزة التسويق العمومية فلم تستطع مسايرة الوضع السائد في السوق من تحرير للأسعار الشيء الذي أدى إلى زيادة أسعار عناصر الإنتاج مما ترتب عنه ارتفاع في أسعار المنتجات الشيء الذي لم تهضمه أجهزة التسويق العمومية، مما أدى إلى نقص نشاطها رغم ما تتوفر عليه من مخازن بالإضافة إلى أجهزة التسويق، و ما هو يضيع سنويا من منتجات الخضر و الفواكه كالطماطم على سبيل المثال.

و بالنسبة إلى مسالة تسويق المنتجات الحيوانية (الحليب و اللحوم الحمراء) فإنها ضعيفة مقارنة بتسويق الخضر و الفواكه و هذا راجع إلى:

بالنسبة للحليب:

1- عدم فعالية الدواوين الجهوية في عملية جمع الحليب المنتج محليا و الذي هو ضعيف و ذلك لعدة أسباب أهمها:

- قلة عدد الأبقار الحلوب خاصة المستوردة منها و ذلك باعتبار أن الأبقار المحلية ضعيفة الإنتاجية في ما يتعلق بالحليب و حتى اللحوم مقارنة بالأبقار المستوردة حيث أنها وصلت في سنة 1993م إلى 137.000 بقرة حلوب، إلى أن المستغل منها $\frac{1}{5}$ أي حوالي 26.000 بقرة حلوب فقط.

- قلة عدد قنوات الجمع و التي لا تزيد عن 60 قناة في مجموع التراب الوطني، و هذا ناتج عن تشتت قطعان الحيوانات و صغر حجمها بالإضافة إلى بعد المسافة و كثير من الطرقات الزراعية غير معبدة.

2- مشكل دعم أسعار حليب الاستهلاك من طرف الدولة، ذلك أن هذا النظام لم يصل إلى مستواه نتيجة للتصرفات البيروقراطية السيئة من حيث مبلغ الدعم الذي من المفروض تسليمه إلى الدواوين الجهوية نتيجة التاخر في تسليم المبلغ.

3- قلة الوعي لدى المربين (مربي الأبقار) بأهمية إنتاج الحليب و جمعه و ما يدره من أرباح و هذا ناتج عن ضعف المصالح الفلاحية و مصالح الدعاية في نشر المعرفة بهذه المنافع.

و بالنسبة للحوم الحمراء:

نستطيع القول بأنها أضعف مقارنة بالدواوين التي أنشئت من أجل جمع و تسويق الحليب نظرا لسيطرة القطاع الخاص على ذلك، رغم إنشاء الدواوين لتنظيم و تسويق اللحوم الحمراء و هذا راجع إلى:

1- زيادة التكاليف، حيث أن هذه الدواوين تقوم بشراء المواشي و تسمينها ثم بيعها عندما يشتد الطلب على اللحوم الحمراء عن طريق هياكل التسويق و هذا ناتج عن عملية فرض أسعار اللحوم الحمراء من طرف وزارة التجارة.

2- عدم سيطرة هذه الدواوين على الأسواق.

3- الموسمية التي تتمتع بها هذه الظاهرة أو خلال المواسم الدينية كشهر رمضان مثلا الأمر الذي يجعل هذه الدواوين تتحمل تكاليف كبيرة خلال السنة

4- تحرير الأسعار و ما يتبعها في ما يتعلق بمسألة الإصلاح الذي اتخذته هذه الدواوين في شراء المواشي و أغذية الحيوانات و تسليمها إلى المربين الخواص حيث أصبحت متساوية في الحقوق معهم أمام الديوان الوطني لتغذية الأنعام.

المطلب السادس: الأسعار الزراعية

إن مستوى معيشة الفرد يتوقف على مقدار دخله، فإذا زاد هذا الأخير أرتفع مستوى معيشته و العكس بالعكس. و هذا يؤدي بنا إلى قدرتنا في معرفة العوامل التي تحدد دخل الفرد، فإن تمكنا من ذلك استطعنا أن نعرف العوامل التي تحدد مستوى المعيشة، و منه فإن دخل الفرد ما هو إلى نتيجة لأسعار الخدمات التي يؤديها كمنتج. إن أسعار الخدمات التي يؤديها الفرد تحدد دخله و بالتالي تحدد مستوى معيشته.

و في الكثير من الأعمال الاقتصادية تنجح السياسة السعرية نتيجة للبيع بسعر رخيص يزيد من الكميات المباعة من السلعة أو نتيجة للبيع بسعر عال بناء على الرغبة في الشراء لجودة الصنف و يكون السعر الرخيص أو السعر العالي أحيانا معناه الخسارة أو توقيف كثيرا من المصانع.

و في النظام الاقتصادي التنافسي الذي بنى عليه الاقتصاد الزراعي الذي نعيش فيه نجد أن أهم وظيفة للأسعار هي تعديل العرض ليقابل الطلب و تعديل الطلب ليقابل العرض. فإذا أنتج المنتج كميات كبيرة من السلع أكثر من حاجة المستهلكين فيجب أن ينخفض السعر حتى يمكن بيع جميع الكميات المعروضة، ففي ظل المنافسة الحرة يقود السعر إلى تحديد الإنتاج و الاستهلاك.

إن نقص المعلومات الكاملة عن السوق و غياب المنافسة الحرة و وجود الحواجز و المواقع المصطنعة، كل هذه العوامل تعطل تأدية وظيفة الأسعار و القيام بدورها الحقيقي و بالرغم من كل هذه العقبات فإن الأسعار لا زالت هي المقياس و الدليل و المنظم لتوزيع الإنتاج و الاستهلاك.

البند الأول: أهمية الأسعار الزراعية

إن معرفة الأسعار الزراعية مهمة للمنتجين و المستهلكين، فالمنتجون يستفدون من معرفة الأسعار في كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج الزراعي و تساعدهم كذلك على السيطرة في تدفق المحاصيل الزراعية إلى الأسواق، و أهم ما يحتاجه المزارع هو معرفة أوقات ارتفاع أو انخفاض الأسعار و الأسباب التي تؤثر على ذلك لكي يستطيع اتخاذ القرارات المناسبة لإعداد منتجاته للأسواق و تصريف أكبر كمية ممكنة و تحقيق أفضل ربح.

إن القرارات التي يتخذها المزارع في استثمار عوامل إنتاجه لا تعتمد على الأسعار الحالية بل على الأسعار المتوقعة في المستقبل و لا ينكر أن الأسعار الزراعية لها تأثير كبير على دخل المزارع إذ أن دخله يتوقف بالدرجة الأولى على أسعار المحاصيل الزراعية التي يقوم بإنتاجها أو تصريفها، و لذلك تساعد معرفة الأسعار المستهلكين على تحديد كمية و نوعية المحاصيل الزراعية التي يرغبون استهلاكها، و لكن غالبا ما تتصف أسعار المحاصيل الزراعية بعدم الاستقرار بحيث لا يستطيع المنتج التحكم فيها لأنها تتضمن عوامل طبيعية و بيولوجية، حيث أن المزارع يبدأ في الزراعة بتاريخ معين و يبيع منتجاته في تاريخ لاحق غير ذلك التاريخ، فهو و الحالة هذه لا يستطيع أن يتحكم في مصير أسعار منتجاته[1].

البند الثاني: التكامل بين الزراعة النباتية و تربية الحيوانات الزراعية

إن الكثير من المنتجين الزراعيين في الجزائر هم مربين في نفس الوقت نظرا لما تطلبه حيواناتهم الزراعية من أغذية كبيرة أسعارها مرتفعة في السوق، فيقومون بزراعة الحبوب و الأعلاف التي تستهلك و هي خضراء أو يابسة تساهم في تقليل التكلفة و بالتالي يزيد المنتجون من أرباحهم عند بيع تلك الحيوانات، و هنا يقوم المنتج أو المربي بتكييف (تربية أو زراعة) من أجل الإنتاج للنوع الذي يريده في مستثمرته أو حقله.

إن عدد الحيوانات يلعب دور كبير في التكييف و التلاؤم مع طبيعة المستثمرة و سعة مساحتها، فيمكن لقطعان كبيرة أن تكون مربحة إذا ما تم تربيتها في مراعي طبيعية واسعة المساحة و منتجة لأعشاب طبيعية مغذية كما هي الحال مثلا في لهضاب العليا في الجزائر حيث يتركز معظم الإنتاج الحيواني نظرا للمساحة الرعوية الشاسعة و لطبيعة الأرض التي لا تصلح في كثير من الأحيان لزراعتها المعاشية[2].

من هنا نجد أن تربية الحيوانات الزراعية خاصة الأغنام تتواجد بكثرة بالهضاب العليا نظرا لما يتميز به هذا الإقليم من مناخ شبه جاف و تلك الأعشاب التي تنموا به و التي تلائم هذا النوع من التربية، إلا أن المهم في هذه النقطة هو أن تربية الحيوانات الزراعية في الجزائر تخضع بشكل كبير على أسعار أغذية الحيوانات و أيضا أسعار منتجاتها خصوصا اللحوم الحمراء.

---

(1) د. محمد سعيد الفتيح. مبادئ الاقتصاد الزراعي. مرجع سابق الذكر. بتصرف. ص117 و ص 118 و ص119.

(2) عمر شعبان. تشكل أسعار المنتجات الفلاحية (حالة اللحوم الحمراء في الجزائر). رسالة ماجستير.فرع الاقتصاديات الكمية. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. السنة الجامعية 88/89. ص172.

البند الثالث: مخاطر تربية الحيوانات الزراعية

إن ممارسة أي نشاط اقتصادي لا يخلو من مخاطر قد تؤدي في النهاية إلى الإفلاس، و هذا ما نجده عند مربي الحيوانات الزراعية في الجزائر و هي كالتالي:

- إن الحيوانات الزراعية تتحكم في تربيتها اليد العاملة و ما لديها من خبرة في ميدان الرعي و غيره و قدرة فيزيائية، أضف إلى ذلك سن الحيوان و كلما كان سنه صغيرا كلما كان ذي مردود عالي و مربح ثم صحة الحيوان التي ينبغي أن تكون جيدة.
- إن وضعية المربي من الناحية المالية ينبغي أن تكون جيدة حتى يستطيع مواجهة الأخطار المتعلقة بالأمراض العديدة التي تصيب الحيوانات الزراعية...إلخ.
- الظروف المناخية و ما يتبعها من جفاف يصيب الجهة التي يوجد بها المربي، و ما يسبب ذلك من قلة ما تجود به المراعي من أعشاب و حشائش و حبوب، و ما يتبعه من غلاء في أغذية الحيوانات إذا ما عرفنا ما يسود هذا النوع من التجارة (أغذية الحيوانات) من سيطرة المحتكرين و الوسطاء على الأسواق دون أن ننسى ظروف السوق عند اشتداد الطلب على أغذية الأنعام و ما يتبعه من ارتفاع في الأسعار خصوصا إذا ما عرفنا أن جل أعلاف الحيوانات هي مستوردة.

البند الرابع: عملية الموازنة و اختيار نوع النشاط

هناك العديد من المسائل التي تعترض المربي أثناء لقيام بالنشاط (تسمين أو تربية) و أهمها الأسعار و الإنتاج:

- كلما زادت أسعار المنتجات الزراعية خاصة الحبوب و مخلفاتها التي تدخل في تغذية الحيوانات التجأ المربي إلى نشاط تربية الحيوانات الزراعية لا إلى تسمينها، أما إذا انخفضت أسعار المنتجات الزراعية التي تدخل في تغذية الحيوانات التجأ المربي إلى نشاط تسمين الحيوانات المعدة للذبح لأنها تكون في هذه الحالة مربحة.
- عندما يزيد إنتاج الحيوانات و منتجاتها بمعنى زيادة العرض منها ففي هذه الحالة تنخفض الأسعار، فلا يبقى أمام المربي إلا الانتظار، بمعنى المحافظة على قطيعه، هي حالة تزداد فيها تكاليف الإنتاج و التي تتطلب من المربي أن يكون لديه رصيد من المال لمتابعة نشاطه أي نشاط التربية لأن الأسعار بعد فترة سترتفع و من ثم سيغطي تكاليفه و سيجني الأرباح.
- بالإضافة إلى قرب الأسواق من المربين أو بعدها، حيث أنه كلما كان السوق قريب كلما كان المربي على دراية بالأسعار السائدة و توقعاته تكون قريبة من الواقع، دون أن ننسى انخفاض تكاليف النقل و هنا أكثر المربين يزاولون نشاط تربية التسمين و على العكس من ذلك كلما كان السوق بعيد عن المربي فإن معرفته بالسوق تكون ضعيفة كذلك ارتفاع تكاليف النقل و من ثم فإن النشاط الأنسب له هو تربية القطعان.

البند الخامس: أثر التغيرات المناخية و المواسم الدينية على الأسعار

مثلما ذكرنا سابقا من أن الزراعة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على ما تجود به السماء من كمية الأمطار. كما أن المناخ الذي يسود الجزائر فهو شبه جاف و جاف و بالتالي فإن الجفاف يمر بالجزائر حتما و على ضوء ذلك فإن تربية الحيوانات الزراعية هي الأخرى تعتمد على ما تجود به الأرض من أعشاب و حشائش و ما يتم جنيه من محاصيل زراعية خصوصا الحبوب و لواحقها.

و بصفة عامة كلما سقط المطر خصوصا في بداية السنة الزراعية في شهر أكتوبر و نوفمبر ثم في بداية الربيع لأن ذلك يؤدي إلى الزيادة في حرث الأرض ثم زيادة نموا الأعشاب في الربيع مما يؤثر على أسعار الحيوانات المنتجة للحليب بالزيادة أما الحيوانات المعدة للذبح فإن أسعارها ترتفع قبل بداية فصل الربيع، و لما يأتي الربيع تكون الأسعار قد وصلت إلى أعلى قمة لها مما يؤدي بها إلى الانخفاض لأن في هذه الحالة يزيد العرض مما يؤدي بالمربين إلى الاحتفاظ بحيواناتهم السمينة حتى تصل المواسم الدينية كشهر رمضان مثلا أين يزداد استهلاك اللحوم الحمراء، فيعرضون إنتاجهم للبيع و هنا تكون التكلفة قد زادت عليهم (تكلفة تغذية الحيوانات) و في الصيف فإن الحيوانات الزراعية المنتجة للحليب تنخفض أسعارها نتيجة تخلص المربي منها خوفا من زيادة التكاليف و كما ذكرت تكاليف التغذية، و إذا عرفنا أنها في فصل الربيع تكون منخفضة إن لم أقل مجانية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار اللحوم الحمراء في السوق.

البند السادس: أثر تكاليف الإنتاج على الأسعار

إن أسعار الأعلاف و أغذية الحيوانات الزراعية على العموم تعد حجر الزاوية بالنسبة إلى تربية الماشية في الجزائر، فكلما زاد الغيث كلما قلت التكاليف و العكس بالعكس.

إن إنتاج الجزائر من الأعلاف الموجهة لتغذية الحيوانات ضعيف إلى ذلك فإن عدد الوحدات المنتجة للأعلاف قليلة حيث لا تتجاوز 24 وحدة على مستوى التراب الوطني، كما أن نسبة المواد الداخلة في إنتاجها و المحلية لا تتجاوز 30% و الباقي مستورد[1]. بالإضافة إلى كمية الاستيراد من الأغذية الجاهزة. و هذا ما يشكل عقبة أساسية في سبيل المحافظة على الثروة الحيوانية، خصوصا إذا ما عرفنا بأن أسعارها مرتفعة في ظل اقتصاد السوق السائد و ذلك بوصول قيمة القنطار منها في الأسواق الداخلية إلى 2.600 دج. و عليه فإن العلاقة بين سعر البيع و سعر كلفة الإنتاج تعد أكثر أهمية عند المربي، فكلما زادت تكاليف الإنتاج أي التكاليف المتغيرة و هي تكاليف التغذية كلما عدل المربي في قراراته الشيء الذي يؤدي به على تحمل الخسائر خصوصا في أوقات الجفاف، هذا دون أن نضيف التكاليف الأخرى كتكاليف اليد العاملة و التخزين و النقل...إلخ من التكاليف المختلفة.

(1) RMBEE. مرجع سابق الذكر. ص126.

إن دراسة الأسعار بالنسبة إلى المنتجات الحيوانية فهي ليست كالمنتجات الصناعية ذلك أن عرض المنتجات الحيوانية أو الزراعية على العموم تتميز بمرونة طلب بالنسبة للسعر ضعيفة، و هو الأمر الذي يجعل مداخيل الفلاحين تتجه نحو الانخفاض عندما يكثر العرض و هذه خاصية تنفرد بها فقط المنتجات الفلاحية، إذ المعروف أن مداخل الصناعيين تزداد عندما ترتفع مبيعاتهم و يزداد إنتاجهم و سبب ذلك يرجع إلى مرونة الطلب على المنتجات غير الفلاحية بالنسبة للسعر[1]. و لذلك كان من الضروري أن تتدخل الحكومة للمحافظة على تربية الحيوانات الزراعية، و ذلك بتدعيم المربين و البحث الميداني من أجل توفير الأعلاف و المواد الصحية.

(1) فتح الله ولعلو. الاقتصاد السياسي. مدخل للدراسات الاقتصادية. الطبعة الثانية. دار الحداثة بيروت 1982. ص369.

المبحث الثالث: البحث الزراعي و التكوين و عامل التصحر

المطلب الأول: البحث الزراعي

يعتبر البحث الزراعي أهم عنصر يؤدي إلى تحسين العمل في ميدان تربية الحيوانات الزراعية من أجل تطوير الإنتاجية و الإنتاج الحيواني و ذلك باعتبار أن الأبحاث الزراعية تتولى دراسة مشاكل عالم الريف بما فيها الاهتمام بالحيوانات بمختلف جوانبها و البحث عن حلول لها و من ثم تطوّيرها، حيث تتولى دراستها واقع تربية الحيوانات الزراعية و سبل الاستفادة من كسبها، و الإحاطة بكل جوانب الحياة في عالم الريف كالتي تتعلق بالحياة الصعبة للإنسان التي يقومّ بالتربية ثم الحيوان، أي تطوير اليد العاملة من الناحية الصحية حتى تستطيع أن تقوم بتربية الحيوان بالإضافة إلى الاهتمام بجانب معيشة أفراد عالم الريف و تكوينهم انطلاقا من الواقع الذي يعيشون فيه و ذلك بترشيدهم لما فيه فائدتهم و من ثم فائدة البلد، أي البحث عن السبل التي تؤدي إلى استغلال الموجود من الحيوانات بأفضل كفاءة، و ذلك باستخدام مختلف الأساليب العلمية التي تتوافق و الحياة الموجود فيها الإنسان المربي للحيوان.

إن ميدان البحث الزراعي واسع جدا، و أهم شيء ينبغي الاعتماد عليه هو نوع البحوث الملائمة لواقعنا و ذلك بمشاركة كل هيئات و مراكز البحث الزراعي على مستوى البلاد، و بالتالي وضع سياسة تتعلق بالبحث على المدى الطويل بحيث كلما وصلنا إلى مستوى معين ينبغي البحث عن مستوى أعلى منه و الانتقال إليه و هكذا.

المطلب الثاني: التكوين الزراعي

إن مسألة النهوض بالقطاع الزراعي على العموم و الحيواني بالخصوص يتطلب مواكبة التطورات العلمية و ذلك بواسطة التكوين المستمر لليد العاملة.إن دول العالم الثالث و من بينها الجزائر تتميز بزيادة في عدد السكان نتيجة لزيادة النمو الديمغرافي،كما يغلب على اليد العاملة في مجال الزراعة النباتية و تربية الحيوانات الأمية كما تعتبر تربية الحيوانات الزراعية وراثية.

إن الحاجة الملحة لتوفير الغذاء و بكثرة للحاق بركب الحضارة يفرض علينا التغيير في أسلوب العمل السائد في هذا المجال كذا التنظيم و لا يتأتى ذلك إلا عن طريق تكوين اليد العاملة.

إن مشكلة الجزائر في هذا المجال تتميز بعدم الاستفادة من الإطارات الفلاحية و المتخصصين بالزراعة و العمال المؤهلين رغم توفر العدد.

إن تربية الحيوانات الزراعية يتطلب عدد كبير من البيطريين و المتكونين غير أن الجزائر لا تستفيد بالقدر الكافي من خبرات هؤلاء حيث أن جل عمل هؤلاء يتركز في مرافق الإدارة، و لا يستفاد من خبراتهم في الميدان.

إن مستوى التكوين في الفلاحة يتألف من أربع مستويات، حيث أن المستوى الأول و مهمته تكوين الأعوان التقنيين المساعدين و أيضا العمال المهنيين و يحتوي على 13 مركزا للتكوين و الإرشاد الفلاحي.

أما المستوى الثاني و يختص بتكوين التقنيين المتوسطين في الزراعة في مختلف المعاهد الفلاحية المتوسطة و التي تبلغ 11 معهدا متوسطا.

المستوى الثالث و مهمته تكوين التقنيين الساميين في الفلاحة و يتكون من 8 معاهد في كل من سكيكدة و البليدة و الخميس و تيارت و معسكر و سيدي بلعباس، و أيضا يكون فنيين في الصحة الحيوانية و يتكون من 4 معاهد في كل من باتنة و قسنطينة و البليدة و تيارت.

المستوى الرابع و المتخصص بالتكوين طويل الأجل في الفلاحة و يتكون من 11 معهد لتكوين المهندسين كمعهد الحراش و البليدة و تيزيوزو و ورقلة.

خمسة معاهد للتكوين في البيطرة في كل من الحراش و البليدة و قسنطينة و باتنة و تيارت .

بالإضافة إلى معهد واحد للتكوين في التكنولوجيا الغذائية، و معهد لتكوين المهندسين في الري بالبليدة.

و تبلغ حصيلة التكوين الزراعي منذ 1962م إلى 1991م أعداد متزايدة بلغت 175.900 من الإطارات الفلاحية التي ساهمت بدرجة فعالة في نشر الخبرات و المنجزات التكنولوجية الحديثة كما كانت في نفس الوقت نقلة نوعية لتحسين و ترقية مستوى الشغل ضمن القوى العاملة في الزراعية و يتوزع هذا العدد حسب مستويات التكوين كما يلي[1]:

المهندسين: 9.800

البيطريين: 1.600

التقنيين الساميين: 2.500

التقنيين: 1.200

مستويات أخرى 1-3 : 150.000

---

(1) زويتر الطاهر. إشكالية التشغيل في الزراعة (دراسة حالة الجزائر). رسالة ماجستير. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر السنة الجامعية 1997/1996. ص 151.

المطلب الثالث: عامل التصحر و الحد منه

إن مسألة التصحر في الجزائر أو زحف الصحراء تشكل عقبة كبيرة أمام تغذية الحيوانات الزراعية و أمام الزراعة على العموم.

و التصحر عبارة عن انخفاض أو تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض مما قد يقضي في النهاية إلى خلق ظروف شبه صحراوية. إن الأرض تفقد خصوبتها و تصبح غير منتجة سواء تعلق الأمر بالإنتاج النباتات أو الشجيرات التي ترعى عليها الحيوانات و سواء تعلق الأمر بإنتاج الزراعة النباتية حتى و لو وجد الماء بحيث تنقص إنتاجيتها بل تزداد تكاليف إنتاجها، أي أن الأرض تفقد قيمتها الاقتصادية بحيث تصبح غير قادرة على تلبية احتياجات الإنسان الغذائية من المنتجات النباتية و الحيوانية و بالتالي يصبح توطن هذا الإنسان بها مستحيلا مما يؤدي به إلى الهجرة من الريف إلى المدينة و ترك الأعمال الزراعية من تربية الحيوانات الزراعية و حرث الأرض و زراعتها بمخلف الأنواع التي يحتاجها المواطن في استهلاكه اليومي، ثم زيادة المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية بالمدينة نتيجة هذه الهجرة الريفية.

إن التصحر في الجزائر هو في زيادة نتيجة التدهور البيئي حيث أن الغابات الموجودة في الجزائر سواء القديمة أو التي غرسة في فترة الاستقلال في تدهور مستمر نتيجة الاعتناء الناقص بها ثم تقطيع الأشجار في أحيان كثيرة، كما هناك حرائق متعددة خاصة في فصل الصيف، و عملية مكافحة هذه الحرائق و أسبابها تتطلب وسائل كثيرة الشيء الذي يصعب من عملية التحكم و المراقبة في نفس الوقت. ثم تأتي مسألة الآفات الحشرية التي تصيب الأشجار و كذلك تعرض نباتات الحلفاء التي تغطي أكثر من 4.6 ملين هكتار إلى التدهور نتيجة الجفاف الكبير الذي مس كثيرا أماكن تواجد هذه النبتة المهمة ضمن الموارد الاقتصادية في الجزائر، كذلك عملية احتطاب الحلفاء و حرقها هو عامل أخر ساهم في تعرية الأرض و من ثم زيادة مساحة أخرى إلى الأراضي المتدهورة. ثم تأتي العوامل الأخرى التي تساهم في تعرية الأرض و تصحرها خصوصا الرياح و زحف الرمال، ثم الرعي الجائر الذي سبق الكلام عنه.

البند الأول: التدهور البيئي للأرض

إن الجفاف الذي يتسم به إقليم الجزائر خاصة الجزء الجنوبي منها يجعل أراضيها معرضة للتدهور و من ثم للتصحر.

إن عنصر الماء هو العامل الأساسي في عملية ازدهار الحياة، و معلوم مثلما أشرنا سابقا أن موارد المياه العذبة على سطح هذه اليابسة محدودة، كما أن كمية الأمطار التي تسقط بالجزائر قليلة مثلما

رأينا، و إذا ما أضفنا ارتفاع الحرارة بدرجة كبيرة و التي تقلل من سقوط المطر كما و يزيد معدل التبخر. إلا أن الجفاف و قلة تساقط الأمطار و التبخر هي أمور طبيعية موجودة منذ فترة زمنية و لا يمكن تغييرها، إن العامل المهم في هذه المسألة هو تصرف الإنسان و معاملته معا ما وجد لديه من مياه و ما يؤدي ذلك من مخاطر أهمها:

- المخاطر البيئية المتصلة بالري خاصة عند انخفاض نوعية المياه و هذا يحدث عند استعمال مياه الصرف الزراعي.
- استعمال مياه الآبار و التي توسعت في الوقت الراهن بشكل رهيب و بدون مراقبة أو علم الجهات المعنية، خصوصا تلك المياه ذات الملاحة الزائدة و ما تسببه للأرض من انخفاض في الخصوبة و قلتا في النباتات الزراعية.
- استعمال الكيماويات الزراعية بكثرة مما يعرض التربة إلى التلوث.
- الأراضي التي يعتمد في زراعتها على الأمطار فهي تتدهور نتيجة عوامل التعرية و انجراف التربة بفعل الرياح و المياه الجارفة.
- إزالة الغطاء النباتي بسبب الحرث ثم الحصاد مما يعرضها بعد الحصاد لفترة طويلة و هي عارية من غطائها النباتي.

البند الثاني: زحف الكثبان الرملية

إن تحرك الكثبان الرملية في الجزائر و على مساحة واسعة يعتبر أحد العوامل التي تشكل تهديدا كبيرا و مباشرا و دائما للأراضي المزروعة حيث أن الرياح خاصة رياح السروكو بالإضافة إلى قوتها و حرارتها المرتفعة و ما تحمله من أمراض متنقلة تصيب الزراعة و النباتات بشكل عام، فهي تحمل حبيبات الرمال و الناتجة من تعرية الأراضي و ما تشكله من أضرار بليغة بالزراعات و الحيوان و أيضا الإنسان، و قد تكلمنا عن العروق الرملية الموجودة بالصحراء الجزائرية، إلا أن الأمر قد زاد بحيث توسعت و أصبحت من حين إلى آخر تصل حتى أراضي الشمال، و هذا ما يشكل تغييرات خطيرة بالنسبة إلى الغطاء النباتي الذي يصبح أقل قدرة على صيانة التربة، و هذا ما حدث لمساحات واسعة من نباتات الحلفاء بالهضاب العلي بالجهة الغربية و الجزء الشمالي من الصحراء، و كذلك ما يصيب النباتات الرعوية التي تشكل أكبر و أهم مورد بالنسبة لتغذية الحيوانات الزراعية في الجزائر، ثم ما يصيب سطح الأرض بفعل الرياح و نقل التربة و جعلها متدهورة و غير قادرة على الاحتفاظ بمياه الأمطار.

البند الثالث: الرعي الجائر

إن أراضي المراعي في الجزائر واسعة مثلما أشرنا و تعتمد عليها أغلب الحيوانات الزراعية بما تجود به من نبات طبيعي، و عند التطرق إلى هذه المسألة فانه كان لزاما علينا أن نتكلم عن قدرة المرعى على الحمل، أي عدد الحيوانات الزراعية و ما يمكن أن تجده من نباتات تشكل غذائها الأساسي

في وحدة مساحة المرعى دون أن يؤدي ذلك إلى التأثير في درجة نمو هذه النباتات، أو بمعنى آخر دون أن يؤدي إلى المساس بتلك المساحة عن مواصلة تعويض ما أكلته الحيوانات. بالتالي نلفت الانتباه من أن قدرة المساحة على تعويض ما أكلته الحيوانات تعتمد على مجموعة من المتغيرات التي تحكم في مواصلة نمو النبات و هي كمية المياه المتساقطة على الأمطار و كذا مسألة خصوبة التربة، أي كلما كان هناك مطر كبير و أراضي خصبة إلا و أدى ذلك إلى تعويض وحدة المساحة لما ضاع منها من نباتات، ثم الإدارة الرشيدة لموارد الرعي، و مراعاة التوازن بين عدد الحيوانات و المرعى و هذا ما يشكل أكبر الأخطار التي أصابت أراضي الرعي و ما أدى ذلك إلى فقدان كثير من النباتات كانت تشكل مورد أساسي لتغذية الحيوانات بالإضافة لما تلعبه من توازن بيئي يحافظ على الطبيعة، و ما تشكله هذه النباتات من مصادر كيماوية لمواد صحية يمكن استغلالها في صناعة الأدوية و ما إلى ذلك.

إن مسألة توطن كثير من الرعاة بنفس المنطقة دون ترحال يشكل عامل آخر في عدم تجديد الأراضي للنباتات التي أكلت و أيضا استعادة خصوبتها، و لعلى نظام رعي البداوة المتنقل الذي كان سائدا في الجزائر بين مرعى الصيف بالتالي و مرعى الشتاء بالصحراء كان استجابة سليمة و على الفطرة للاسترجاع الأرض إلى خصوبتها.

إن الزراعة الجزائرية و خاصة تربية الحيوانات الزراعية غير قادرة على أداء مهمتها نتيجة للضعف الذي يتسم به مجال عصرنة الإنتاج، حيث أن جل الآلات المستخدمة قديمة و أغلبها معطل كما أنها قليلة مقارنتا بما تملكه الجزائر من مساحة زراعية كبيرة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الآلات الجديدة الشيء الذي يجعل الفلاحين غير قادرين على شرائها، كذلك استعمال الأسمدة نقص في الجزائر الشيء الذي يجعل الأراضي الزراعية تفقد خصوبتها شيئا فشيئا. كما أن مسألة تحسين السلالة الحيوانية"لازالت لم تنطلق أو في بدايتها و عدم توفير الوسائل لإنطاقها و من ثم فان إنتاجية حيواناتنا تظل كما هي دون تطور محسوس . إن توفير البذور المحسنة هي الأخرى لم تنتشر في أوساط الفلاحين و هذا ما أدى إلى ضعف الغلة الهكتارية في بلادنا.

كما أن أجهزة التسويق عجزت عن أداء وظيفتها لغياب سياسة تسويقية واضحة خاصة فيما يتعلق بتسويق منتجات الحيوانات الزراعية، و في ظروف الحالية و نتيجة لدخول الجزائر إلى اقتصاد السوق فإن المؤسسات التسويقية الخاصة لازالت في طور النشأة، و بالتالي يبقى كل من المستهلك و المنتج يعاني من تسلط المحتكرين و الوسطاء، هؤلاء الذين يسيطرون على الأسواق و يفرضون أسعارا تناسبهم و تزيد من أرباحهم، و هذا ما أدى مثلا إلى ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء و الأعلاف الشيء الذي مس كثيرا دخل المستهلكين و زاد من تكاليف المربين. و أخيرا فإن زحف الصحراء و انتقال أجزاء كبير من الأراضي الخصبة الزراعية أو الرعوية إلى أراضي قاحلة و متدهورة يترك في نفوسنا حيرتا و يطرح كثيرا من الأسئلة حول مصير هذا المجتمع.

إن التدهور البيئي الذي نشاهده يوميا بفعل الإنسان قد مس الحياة الزراعية في هذا البلد و بالتالي وجب أن تعمل الحكومة و كل الجهات بما فيها هيئات البحث و الترشيد و التكوين في الميدان الزراعي على وقف زحف الصحراء أو الحد منه.

الخـــاتمـــــة

أهم المقترحات

الإجراءات أو المقترحات التي من شأنها أن تقضي على الطلب المتزايد في مجال مواد اللحوم و الحليب و كل مشتقات الإنتاج الحيواني، بل محاولة السيطرة على هذا القطاع حتى نتفادى الاعتماد على المصادر الخارجية خاصة الموارد العلفية المركزة إذا ما وضع في الحسبان تعرض هذه المواد العلفية المستوردة إلى جملة من العوائق، أهمها التغير الكبير في الأسعار، و مواعيد وصولها إلى أرض الوطن بالإضافة إلى عدم القدرة على القدرة في التحكم فيها لأسباب عديدة.

إن أهم ما يجب عمله حتى تكون هناك نتائج ملموسة هو القضاء على جملة من العوائق كمانع لأي إجراء ايجابي و تحد من نتائجه و أهمها:

1 – معلوم بأنه قد صدر في سنة 1975م قانون المراعي الذي يضمن حماية المراعي و تنظيم استثمارها و زيادة إنتاجيتها من الموارد العلفية[1].

إن الجزائر و بدخولها اقتصاد السوق يفرض عليها إعادة النظر إلى كثير من القوانين و من جملتها قانون حماية المراعي، و التي لا تتلاءم و هنا الإجراء، أي أن هناك عوائق قانونية ينبغي إثراءها من جديد، حتى و إن أخذنا بعين الاعتبار جهل الكثير بهذا القانون خاصة أولئك الذين يباشرون هذا العمل الإنتاجي.

2 – التوقف و التماطل في توفير مياه الري لزيادة المساحة المروية من جهة و الشرب من جهة أخرى سواء للسكان أو الحيوانات خاصة المناطق السهبية و المناطق الغير مستغلة زراعيا و البعيدة عن منابع المياه، الشيء الذي يقف أمام استغلالها خاصة بفصل الصيف أو الأوقات التي تكون فيها جفاف.

3 – نقص الإطارات المخصصة و ضعف الخبرة و عدم استغلال المتوفر منها في الميدان الذي تكونت من أجله.

4 – ارتفاع أسعار قطع غيار الآليات المستخدمة في الزراعة و عدم توفرها بالشكل الذي يسمح بمواصلة العمل دون توقف.

5 – عدم وضوح رؤية مستقلة أو واضحة المعالم فيما يتعلق بالإنتاج الحيواني.

مما سبق و حتى نتمكن من تحقيق الغاية المرجوة في مجال الإنتاج الحيواني لا بد من القيام بالاجراءات التالية :

1 – الإكثار من المحطات الخاصة بتحسين السلالة الحيوانية و تطبيق المعطيات العلمية لأجل تحسين الطاقة الوراثية و ذلك باستيراد الأنواع الممتازة من الحيوانات خاصة حيوانات الأبقار بمراعاة إنتاجيتها للحليب و اللحوم، و إجراء التجارب اللازمة مع الحيوانات المحلية حتى يتم التأقلم مع المناخ السائد في منطقتنا، ثم توزيعها على كافة المناطق و ذلك بتحفيز المربين على تربيتها و متابعتها ميدانيا، و التخلص من الحيوانات الزائدة غير المنتجة، وفق برنامج واضح ليس للمقيمين على ذلك، بل لجملة المربين.

---

(1) مجموعة دكاترة. دراسة و تقييم مصادر الأعلاف في الدول العربية. مصدر سابق الذكر . ص66.

2 – معرفة الأمراض العديدة التي تمس الحيوانات الزراعية، و مكافحتها، و التحكم في مقاومتها، و الإكثار من الأدوية اللازمة لذلك و مراقبتها، و تنظيم دورات عملية خاصة بذلك و لا تكون مقصورة على المدن الكبيرة فقط بل الخروج إلى الميدان في جل مناطق البلاد و تعريف ذلك للمربين مستقبلا و الصحة عموما.

3 – وضع برنامج متكامل طويل المدى لتكوين الإطارات الفنية خاصة الأطباء البيطريين و استغلال الطاقات الموجودة حاليا أحسن استغلال و توزيعها توزيعا يتلاءم و أماكن تواجد القطعان الحيوانية في البلاد، و تهيئة الظروف الملائمة لذلك باستثناء مستوصفات عديدة تغطي كافة أرجاء الوطن و توفير كل الوسائل اللازمة لذلك مع المراقبة الدائمة و تحليل النتائج المتوصل إليها حتى لا نقع في الأخطاء السابقة و ذلك بترك الأمور تسير دون أية رعاية و ترجع من جديد إلى التسيب و إهدار الأموال.

4 – توفير المياه خاصة بمناطق السهوب بالأماكن الغير مستغلة في ميدان الرعي، و ذلك بحفر الآبار الخاصة بذلك مع مراعاة الشروط الواجب ضمانها، أي جعلها في خدمة شرب السكان الذين يربون المواشي و شرب الحيوانات، أيضا إنشاء سدود صغيرة سطحية لاستغلالها لنفس الغرض السابق، و إذا أمكن استغلالها زراعيا، و لتنظيف المناخ و استخدامها أيام الجفاف.

5 – مكافحة النباتات السامة التي تقضي على قطعان الحيوانات و إنشاء مراكز لدراسة النباتات و إمكانية زراعتها في الأماكن الغير موجودة بها طبعا مع مراعاة الخصائص العلمية التي تؤدي إلى الاستفادة منها ميدانيا.

6 – حماية المراعي الطبيعية من الرعي الجائر و ذلك بإنشاء أماكن مسيجة، و بتطبيق العقوبات اللازمة على اختراقها، و المراقبة الدائمة لذلك.

7 – إتباع دورات رعوية منتظمة تحدد من قبل هيئات متخصصة في هذا الميدان من شأنها المحافظة على المراعي الطبيعية من جهة و من أخرى ضمان التغذية الملائمة للحيوانات الزراعية.

8 – استعمال البذور الجيدة الخاصة بالأعلاف حتى يمكن زيادة المردود الفلاحي و استخدام التقنيات الزراعية الحديثة في عملية جني محاصيل الأعلاف أو في حفظها.

9 – زيادة المساحة المخصصة لإنتاج الأعلاف خاصة بالأراضي البور الصالحة للزراعة و التي تقدر مساحتها بحوالي 150 ألف هكتار تقدر إنتاجيتها بحوالي 750 كلغ عناصر مهضومة كلية بالهكتار.

10 – تطوير صناعة الأعلاف و ذلك بإنشاء معامل علفية جديدة و إعطاء القطاع الخاص للعب دوره في ذلك، خاصة المراقبة الدورية لذلك و ترك الأسواق تلعب دورها في تحديد الأسعار.

11 – إعادة بعث مؤسسات التمويل الزراعي للتكفل بالإنتاج الحيواني و إزالة العراقيل و مراقبة تصريف هذه الأموال فيما خطط لها و الاستفادة الفعلية منها من قبل مربي المواشي.

12 – مؤسسات التأمين الخاصة بالإنتاج الحيواني و تربية الماشية، غير واضحة في أوساط المربين، ينبغي أن تلعب دورها كاملا في الميدان الذي أنشئت من أجله.

13- إن مشروع السد الأخضر الذي بدأت الأشغال به في عام 1971م و ذلك بقصد بناء حزام غابوي يمتد من الحدود الشرقية إلى الحدود الغربية هو مشروع مهم يحافظ على تحسين المراعي و موقفا لزحف الصحراء، ينبغي الاعتناء به و توسعته و إضافة غرس أشجار أكثر مقاومة للجفاف.

14- العمل على الحد من ارتفاع أسعار الغاز و توفيره خصوصا أيام الشتاء حتى نمنع السكان و خاصة سكان الأرياف بشكل إيجابي عن قطع الأشجار و استعمالها للوقود و التدفئة.

15- تدعيم و تطوير مشروعات التشجير بكل بلديات الوطن حتى يتم تثبيت الرمال و المحافظة على التوازن البيئي و منه تحسين المراعي.

فـــــهرس الجداول

فهـــرس الجـــــداول

فهرس الجداول

قائمـــــة المـــراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أ) **الكتب:**

1- **د. أحمد سيف حنفي.** مستقبل التنمية الزراعية في الوطن العربي حتى عام 2000. دار الجيل. بيروت. لبنان. بدون تاريخ.

2- **د. أحمد بعلبكي و د. فرج الله محفوظ.** القطاع الزراعي في لبنان. بدون تاريخ.

3- **د. إسماعيل العربي.** التنمية الاقتصادية في الدول العربية و المغرب. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع. الجزائر1974.

4- **د. الإبراهيمي عبد الحميد.** أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل. مركز دراسات الوحدة العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثالثة1983.

5- **د. بن أشنهو عبد اللطيف.** الهجرة الريفية في الجزائر. ترجمة عبد الحميد أتاسي. المؤسسة الوطنية. المطبعة التجارية. الجزائر. بدون تاريخ.

6- **جغلول عبد القادر.** تاريخ الجزائر الحديث. دراسة سوسيولوجية. ترجمة فيصل عباس. دراسة الحداثة للطباعة و النشر. الطبعة الأولى. بيروت 1981.

7- **د. حسن فهمي جمعة، د. محمد الخش، و آخرون.** دراسة حصر و تقييم مصادر الأعلاف في الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. دمشق.1982.

8- **حازم البلاوي.** التنمية الزراعية. مطبعة النهضة الحديثة. القاهرة 1967.

9- **د. خالد الحامضي.** التخطيط الزراعي. جامعة حلب. كلية العلوم الاقتصادية. 1982.

10- **د. خالد تحسين علي.** دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي. دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية. سنة 1985.

11- **د. محمد منير الزلاقي و آخرون.** المقتصد و المجتمع الزراعي و السماكي العربي. الطبعة الأولى 1976.

12- **د. محمد منير الزلاقي، د. محمود محمد شريف.** تطوير المقتصد الزراعي و المجتمع الريفي لخدمة أغراض التنمية في الدول العربية. دار الجامعات المصرية. بدون تاريخ.

13- **د. منير الزلاقي.** الزراعة المصرية معالم رئيسية في الكون الاقتصادي الزراعي المصري. كلية الزراعة. جامعة الإسكندرية. بدون تاريخ.

14- **د. محمد السعيد محمد.** الاقتصاد الزراعي. مكتبة الأنقلومصرية. الطبعة الثانية 1953.

15- **د. محمد محمود الصياد.** الموارد الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة. معهد البحوث و الدراسات العربية. جامعة الدول العربية (1966-1967).

16- **د. محمد سعيد الفتيح.** مبادئ الاقتصاد الزراعي. منشورات جامعة حلب. كلية الزراعة(1978-1979).

17- **د. مصطفى فكري، د. أحمد العقيل.** مبادئ التسويق الزراعي. جامعة الاسكندرية. دار المطبوعات الجديدة. بدون تاريخ.

18- **د. مصطفى فكري.** المعارف الرئيسية في التسويق الزراعي. دار المعارف. مصر 1967.

19- **د. مصطفى أحمد الشويحي.** أهمية المراعي الطبيعية في الوطن العربي و دورها في تغذية الثروة الحيوانية. دار الحداثة للطباعة و النشر. بيروت. بدون تاريخ.

20- **د. صدوق عمر.** محاضرات قانون الثورة الزراعية. ديوان المطبوعات الجامعية. سنة 1986.

21- **د. عبد الوهاب مطر الداهري.** دراسات في اقتصاديات الوطن العربي. معهد البحوث و الدراسات العربية. سنة الطبع 1983.

22- **د.عثمان أحمد الخولي، د. محمود محمد شريف.** الزراعة العربية. كلية الزراعة. جامعة الإسكندرية. دار المطبوعات الجديدة. الطبعة الثانية. بدون تاريخ.

23- **د. عدي قصور.** مشكلات التكامل الاقتصادي العربي. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1983.

24- **عيون عبد الكريم.** جغرافية الغذاء في الجزائر. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1985.

25- **فتح الله ولعلو.** الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية. الطبعة الثانية. دار الحداثة. بيروت 1982.

26- **ويلازدو كوكرين.** مشكلات الغذاءالعالمية و مشكلات التنمية. مكتبة الأنقلومصرية. سنة 1974.

ب) الأطروحات و الرسائل

27- **د. رابح زبيري**. الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره. أطروحة دكتوراه الدولة. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 1996.

28- **حاجي العلجة**. تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية. رسالة ماجستير. فرع النقود و المالية. جامعة الجزائر. سبتمبر 1997.

29- **حداد بخة**. مجهودات تكثيف الفلاحة الجزائرية و آثارها على إنتاج البقول (دراسة تطبيقية لمنطقة سطوالي). رسالة ماجستير. فرع التحليل الاقتصادي. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. جانفي 1996.

30- **خلفي علي**. واقع التنمية الفلاحية في ولاية المدية. رسالة ماجستير. فرع التحليل الاقتصادي. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر (1989- 1990).

31- **رابح زبيري**. التمويل و تطور قطاع الفلاحة في الجزائر. رسالة ماجستير. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 1988.

32- **زويتر الطاهر**. إشكالية التشغيل في الزراعة. رسالة ماجستير. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. السنة الجامعية (1996- 1997).

33- **محمد بويهي**. القطاع الفلاحي المسير ذاتيا و مشاكله المالية. رسالة ماجستير. فرع التسيير. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. 1968.

34- **شعباني إسماعيل**. الفلاحة الجزائرية و التقدم التقني. رسالة ماجستير. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر (1986- 1987).

35- **شعبان عمر**. تشكل أسعار المنتجات الفلاحية (حالة اللحوم الحمراء في الجزائر). رسالة ماجستير. فرع الاقتصاديات الكمية. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. السنة الجامعية 88-89.

36- **كتوش عاشور**. صناعة الأسمدة في الجزائر بين النظرية و التطبيق. رسالة ماجستير. فرع التسيير. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. السنة الجامعية 1993-1994.

ج) المجلات و الدوريات

37- **مجلة فكرية اقتصادية.** الزراعة المستقرة في المناطق الجافة بسوريا. د. عايد فارف، د. أحمد بلعبلكي. العدد 09. يوليو 1985.

38- **مجلة عالم المعرفة.** سياسات الزراعية في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. العدد 36.

39- **مجلة عالم المعرفة.** التكنولوجية الحديثة و التنمية الزراعية في الوطن العربي. د. محمد السيد عبد السلام. العدد رقم 50. فبراير 1982.

40- **مجلة التخطيط و التنمية.** الجزء الأول. سنة 1985.

41- **مجلة العمل و التنمية.** الاستراتيجيات الزراعية و الأمن الزراعي. العدد 06.

42- **مجلة أحداث اقتصادية.** العدد 37. أكتوبر 1988.

43- **مجلة أحداث اقتصادية.** العدد 38. ديسمبر 1988.

44- **مجلة أحداث اقتصادية.** العدد 40. سنة 1989.

45- **الدليل الاقتصادي و الاجتماعي.** الجزائر. الشركة الوطنية للنشر و الإشهار. 1988.

46- **الديوان الوطني للإحصائيات.** المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر. سنة 1985. رقم 12.

47- **الديوان الوطني للإحصائيات.** المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر. سنة 1994. رقم 16.

48- **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.** مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني 1998. ماي 1999.

49- **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.** تقرير حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2000.

50- **مجلة الثورة والفلاح.** الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين. 1979. العدد 21.

51- **مجلة الثورة والفلاح.** الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين .العدد 114.

52- **مجلة الثورة والفلاح.** الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين. العدد 133ماى 1988.

53- **مجلة الثورة والفلاح.** الاتحاد الوطني للفلاحيين الجزائريين. العدد 152 ديسمبر 1989.

54- **الديوان الوطني للإحصائيات.** الجزائر بالارقام رقم 26

مخططات ومراسيم

55-**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**. نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.وزارة الفلاحة. سنة 2000.

56- **التعليمة الرئاسية رقم 14.** الصادرة في 17مارس 1981م.

57- **مرسوم رقم 66- 173.** الصادر في 13جوان 1966م.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

A/ Les ouvrages :

58- Allaya Mohamed et autres. Alimentation et agriculture en méditerranée. Centre international des hautes études agronomiques méditerranéennes. Institut agronomique méditerranéen de Montpellier. 1989.

59- Brahimi Abdelhamid. l'Economie Algérienne OPU 1991.

60- Benhassine Mohamed L.« Pluristructure formation et développement de la classe ouvrière. Le cas de l'Algérie ouvrière». Sciences sociales. Revue trimestrielle éditée sous l'égide du ministère de l'enseignement supérieur . N° 7. 1982.

61- Ecremant Marc. Indépendance politique et libération économique. ENAP / OPU Alger 1986.

62- Nadir Mohamed Tayeb l'Agriculture dans la planification en Algérie de 1967 à 1977. OPU Alger 1987.

63- Temmar Hamid. Stratégie de développement indépendant. OPU 1983.

B/ Revues et périodiques

64- Symbiose N° 4. Mai / Juin 1997. D. Mohamed Mehdi.

65- Les industries Agroalimentaires dans les pays du Maghreb. Collection des études sectorielles Maghrébines. R.M.BEE. 1998.

66- Mémorandum d'information. Maison Lazard et compagnie Avril 1993.

67- Données statistiques Economie et Sociologie Rurale. La spéculation ovine en Algérie. Un produit de la céréaliculture. Jean Pierre Boutonnet. Montpellier 1989.

68- Données Statistiques. Indice de la production Agricole 1986 / 1996. N° 259.